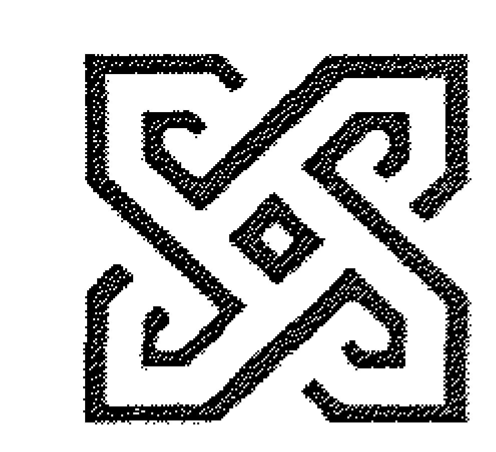
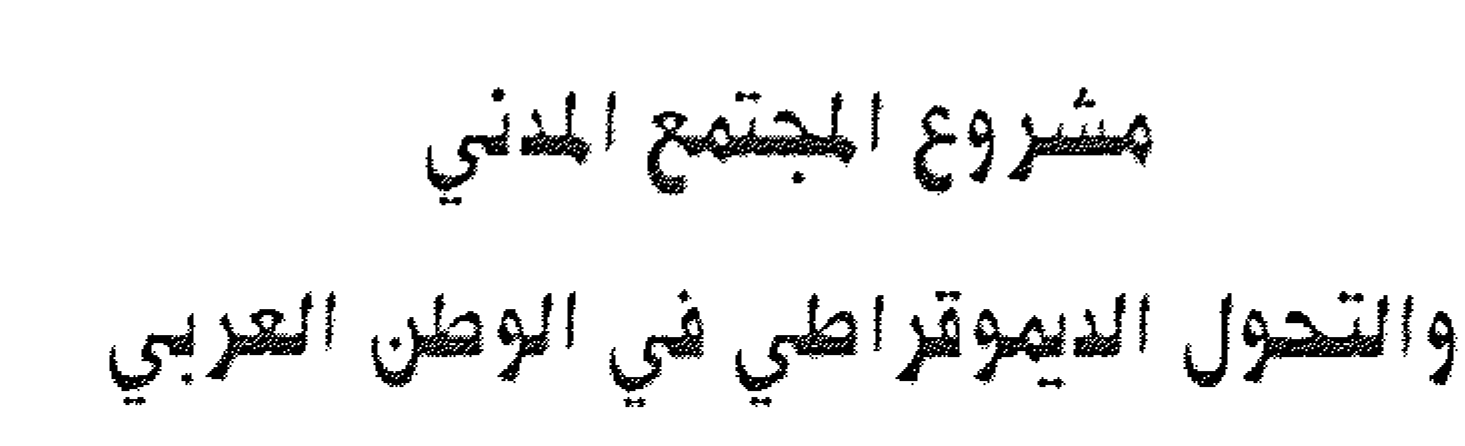


مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية

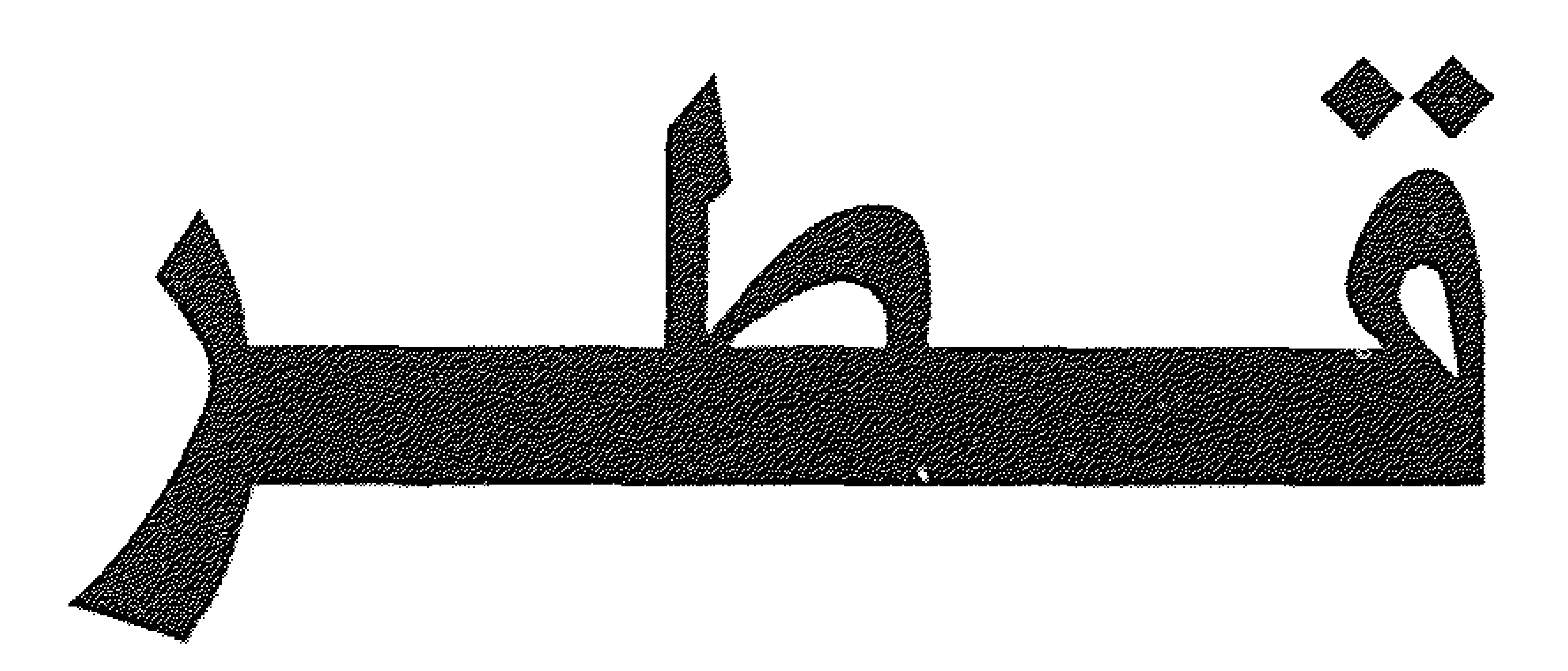


دار الأمين
للنشر والتوزيع

سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

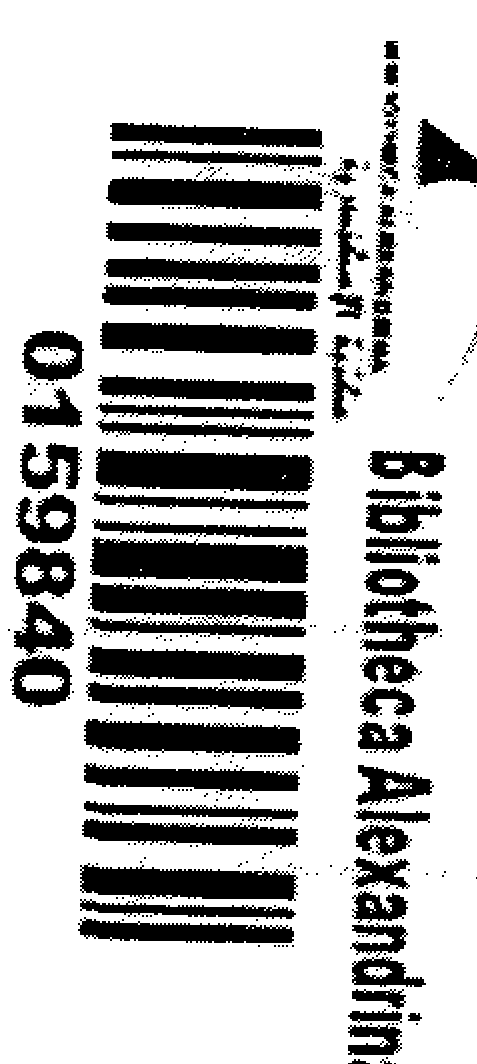
الدولة والمجتمع المدني

في



عبد الباسط عبد المعطي

تقديم : د. سعد الدين إبراهيم



إصدارات مركز ابن خلدون
بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع

مشروع المجتمع المدني

والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

قطـــر

مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية

١٧ شارع ١٢ المقطم
القاهرة : ص.ب ١٣
٥٠٦١٦١٧
تليفون : ٥٠٦٠٦٦٢
٥٠٦٠٦٦٣
فاكس : ٥٠٦١٠٣٠

رقم الإيداع ٩٧/١٣٥٧٨
ISBN : 977-279-172-2

دار الأمين
للنشر والتوزيع

٨ ش أبو المعالي (خلف المعهد البريطاني) العجوزة
ت/ فاكس: ٣٤٧٣٦٩١

١ شارع سوهاج من شارع الزقازيق (خلف قاعة سيد درويش) بالهرم
ت/ فاكس : ٥٦٣٤٦٩٩

ص.ب : ١٧٠٢
العتبة ١١٥١١

الإشراف الفني : اشرف بيدس



مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية

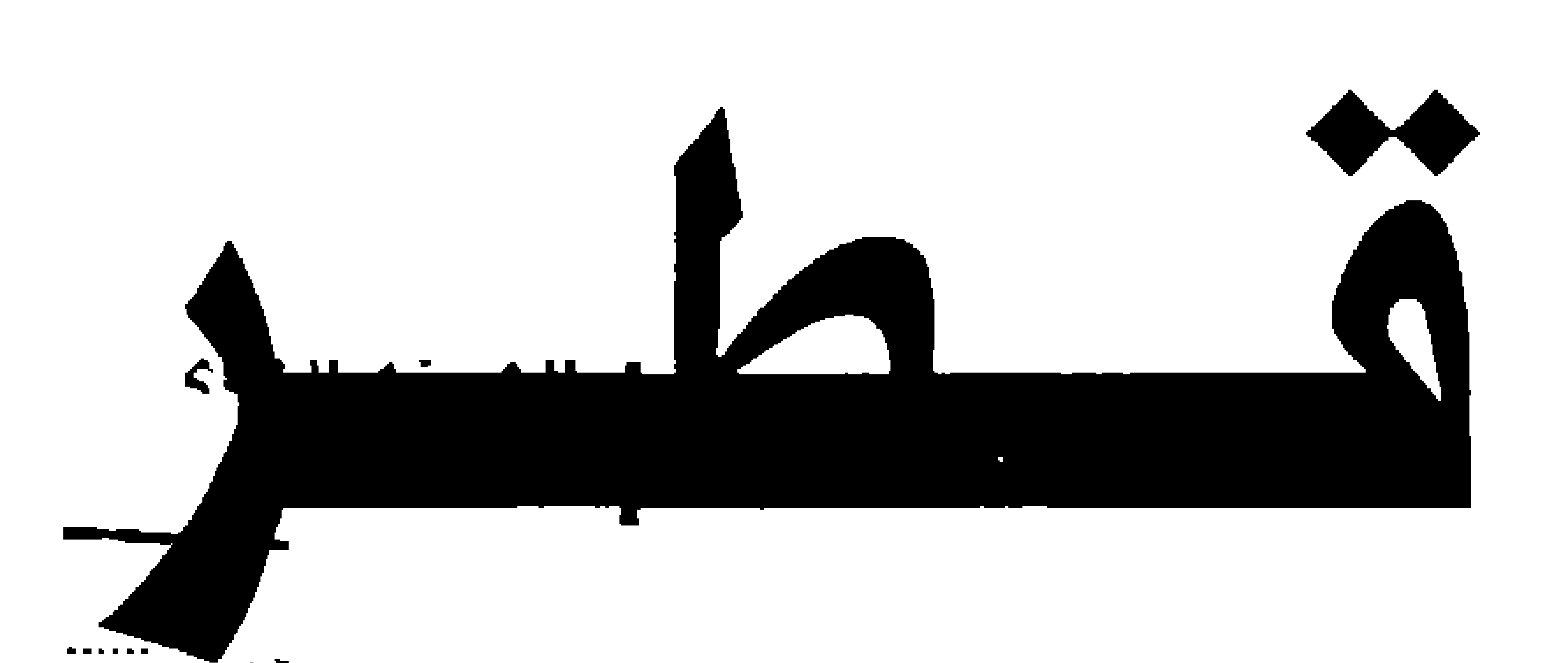
مشروع المجتمع المدني
والتحول الديموقراطي في الوطن العربي



دار الأمين
للنشر والتوزيع

سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

الدولة والمجتمع المدني في

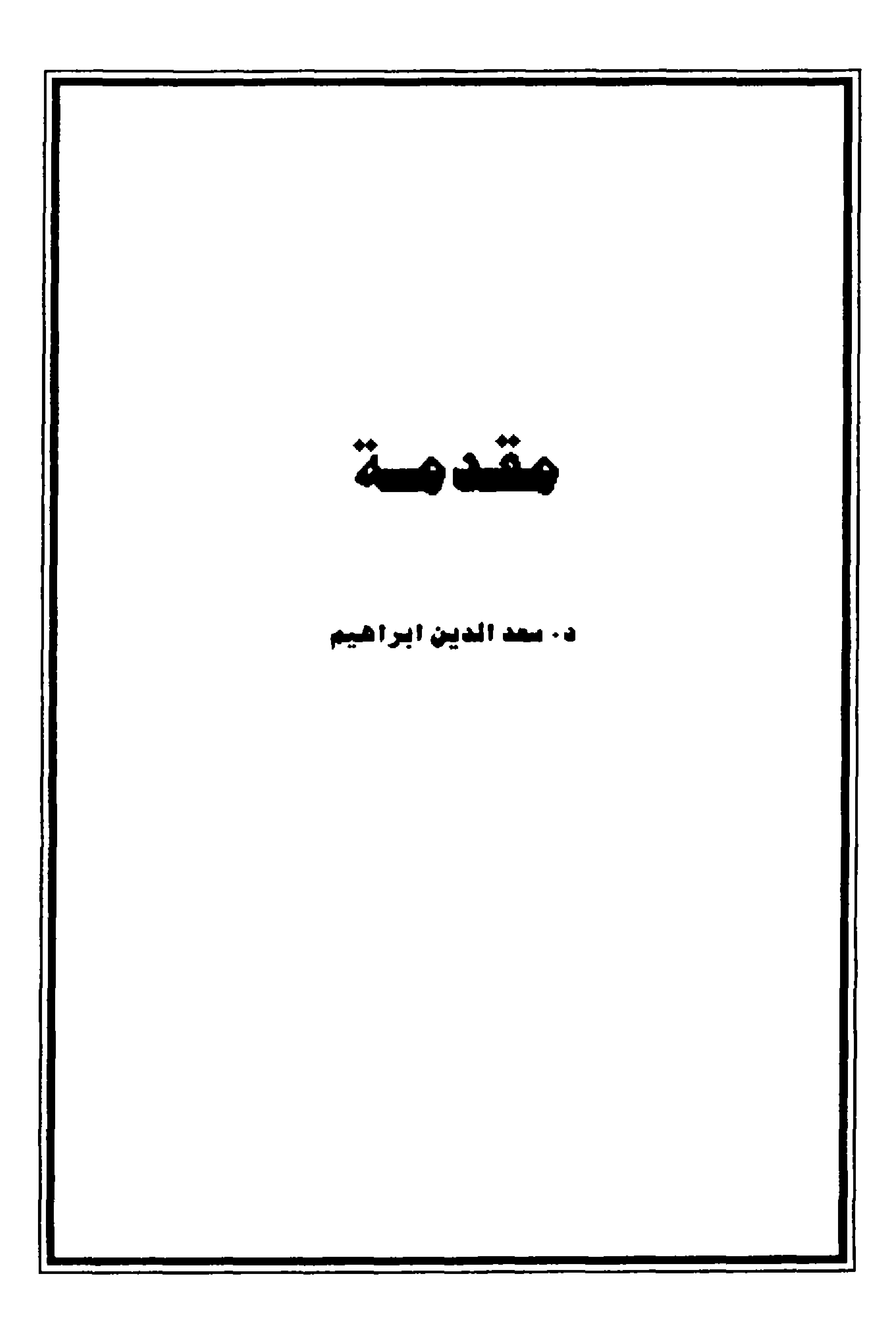


د. عبد الباسط عبد المعطي

تقديم : د. سعد الدين إبراهيم

إصدارات مركز ابن خلدون
بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع

المحتويات



مقدمة

د. سعد الدين ابراهيم

تقديم

المجتمع المدني
والتحول الديموقراطي في الوطن العربي

د . سعد الدين إبراهيم

١ - معنى المجتمع المدني

المجتمع المدني هو «مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف» .

وتشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات والروابط والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات. أي كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير عائلي أو إرثي (من الوراثة) . وينطوي مفهوم المجتمع المدني علي ثلاثة مقومات أو أركان أساسية :

■ **الركن الأول**، هو الفعل الإرادي الحر. فالمجتمع المدني يتكون بالارادة الحرة لافراده. ولذلك فهو غير «الجماعة القرابية» - مثل الاسرة والعشيرة والقبيلة. ففي الجماعة القرابية لا دخل للفرد في اختيار عضويتها . فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث. والمجتمع المدني غير الدولة، التي تفرض جنسيتها أو سيادتها وقوانينها علي من يولدون أو يعيشون علي إقليمها الجغرافي، دون قبول مسبق منهم. وينضم الناس إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو اندفاع عن مصلحة مادية أو معنوية.

■ **الركن الثاني ، هو التنظيم الجماعي**. فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات. كل تنظيم فيها يضم أفراداً أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد. وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها وواجباتها فيما بعد. ولكن يبقى أن هناك «تنظيماً». وهذا التنظيم الرسمي أو شبه الرسمي، هو الذي يميز «المجتمع المدني» عن المجتمع عموماً.

فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام. المجتمع المدني هو مجتمع «**عضويات**». فبقدر ما يحمل أي مواطن من بطاقات عضوية، بقدر ما يكون عنصراً نشطاً في مجتمعه المدني. والذين لا بطاقات عضوية لهم (في أحزاب أو اندية أو نقابات، أو اتحادات ، أو غرف تجارية أو صناعية، أو تعاونيات، أو جمعيات أو روابط) فإنه يصدق عليهم وصف «**المهمشين**» (Marginals) أو «**المستضعفين**» (Powerless) في أي مجتمع معاصر.

■ **الركن الثالث** : للمجتمع المدني هو ركن **أخلاقي سلوكي**، وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين؛ وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية؛ والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

٢ - المجتمع المدني والموجة الثالثة للديموقراطية

والعلاقة وثيقة بين المجتمع المدني والديموقراطية، وخاصة في ركنها الثالث الخاص بحق الاختلاف في الآراء وفي المصالح المادية والمعنوية. فهذا الركن هو جوهر الديموقراطية. بل إن الديموقراطية هي الجانب السياسي للمجتمع المدني. فهي صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع، طبقاً لقواعد متفق عليها من كل الاطراف. ولكن إلى جانب ذلك فإن منظمات المجتمع المدني هي مدارس للتنشئة السياسية على الديموقراطية. فسواء كانت جمعية خيرية، أو نادياً رياضياً، أو رابطة ثقافية، أو حزباً سياسياً، أو نقابة عمالية... فإنها تدرب

أعضاءها علي الفنون والمهارات اللازمة للديموقراطية في المجتمع الأكبر: الالتزام بشروط العضوية، وحقوقها وواجباتها، والمشاركة في النشاط العام، والتعبير عن الرأي، والاستماع إلى الرأي الآخر، وعضوية اللجان، والتصويت علي القرارات، والمشاركة في الانتخابات، وقبول النتائج. سواء كانت علي هوى العضو أو لم تكن.

هذا فضلاً عن أن منظمات المجتمع المدني هي في جانب أساسي من جوانبها تعتبر «جماعات مصالح»، تنمي وتدافع عن هذه المصالح في مواجهة المنافسين والخصوم من جماعات المجتمع المدني الأخرى، وعلي مواجهة الدولة أيضاً، ملتزمة بالإدارة السلمية للاختلاف. وبهذا المعني فإنها جزء لا يتجزأ من النظام الديموقراطي العام إن وجد فعلاً؛ وجزء لا يتجزأ من الشروط اللازمة لوجود مثل هذا النظام وصلاحه، أو التمهيد لنشأته إن لم يكن موجوداً بالفعل.

ولهذا السبب حرصنا في هذا التقديم لهذا الكتاب، في هذا المشروع، علي ربط المجتمع المدني بالتحول الديموقراطي، في العنوان وفي المحتوى. وقد أطلق عالم السياسة الأمريكي صامويل هانتجتون وغيره مصطلح «الموجة الثالثة»[1] علي ما يجتاح العالم من رياح ديموقراطية، بدأت في البرتغال عام ١٩٧٤، واستمرت طوال العقدين التاليين، وامتدت من جنوب أوربا إلى جنوب أمريكا، إلى جنوب افريقيا؛ ومن شرق آسيا إلى شرق أوربا.

فخلال الفترة من عام ١٩٧٤ الي عام ١٩٩٤، تحولت ستين دولة من أنظمة شمولية أو ديكتاتورية إلى أنظمة ديموقراطية. ويصف علماء السياسة والاجتماع هذه الظاهرة بأنها "الموجة الديموقراطية الثالثة". لأنه سبقتها موجتان خلال القرنين الماضيين. كانت الموجة الاولي في اعقاب الثورتين الامريكية والفرنسية في اواخر القرن الثامن عشر وامتدت زمنيا الي ما قبل الحرب العالمية الأولي، وشملت حوالي عشرين دولة معظمها في اوربا والامريكتين.

اما الموجة الديموقراطية الثانية فقد امتدت طوال العقود الأربع التالية للحرب العالمية الأولي (١٩٢٠ - ١٩٦٠) وشملت حوالي ثلاثين دولة. ولكن عددا من بلدان هاتين الموجتين الديموقراطيتين ارتدت عن الديموقراطية لعدة سنوات (مثل

ألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال) قبل أن تعود اليها. وفي كل الأحوال أصبح عدد بلدان العالم التي شملتها الموجات الديموقراطية الثلاث تتجاوز المائة حالياً، من مجموع حوالي مائة وثمانين دولة مستقلة من أعضاء الأمم المتحدة.

وفيما يتصل بأقطارنا العربية فإن الموجة الأولي لم تشملها علي الإطلاق. ثم شملت الموجة الثانية (١٩٢٠-١٩٦٠) قلة منها تعد علي أصابع اليد الواحدة. وحتي هذه القلة ارتد معظمها عن الديموقراطية مع عام ١٩٦٠. وفي الموجة الحالية، التي بدأت منذ عام ١٩٧٤، لا نجد من الواحد والعشرين قطرا عربيا سوي ثمانية أقطار فقط - هي مصر والمغرب والجزائر وتونس ولبنان والأردن والكويت واليمن وموريتانيا- بها درجات متفاوتة من التحول الديموقراطي؛ بينما تظل أغلبية الأقطار العربية ترزح تحت أنظمة حكم غير ديموقراطية. وحتى الجزائر انتكست الديمقراطية الوليدة فيها منذ بداية عام ١٩٩٢؛ كما تعرضت تجربة اليمن الواعدة لامتحان قاسٍ، حينما نشبت فيها حرب أهلية في منتصف عام ١٩٩٤.

٢ - المجتمع المدني : رأس المال الاجتماعي

في كتاب صدر مؤخراً للعالم الاجتماعي الأمريكي " روبرت بوتنام "، الأستاذ بجامعة هارفارد بعنوان «**جعل الديموقراطية تعمل: التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة** ITALY Making Democracy Work: Civil Tradition in Modern (R.D. Putnam Princeton: Princeton University Press, 1993).

يؤكد المؤلف النقطة المذكورة سابقاً ، أي العلاقة الوطيدة بين المجتمع المدني والديموقراطية، علي المستوى المحلي في إيطاليا المعاصرة. وقد وجد الأستاذ بوتنام أن الحكومات والمجالس المحلية في شمال إيطاليا تعمل بديموقراطية أكثر كفاءة بكثير منها في جنوب إيطاليا. وبعد أن حاول كل التفسيرات الممكنة، خلص إلى تفسير رئيسي وهو ما أسماه «**رأس المال الاجتماعي**»(Social Capital).

ولا يعدو هذا الإصطلاح (رأس المال الاجتماعي) أن يكون هو بذاته ما نسميه في هذا التقرير «**بالمجتمع المدني**». بل إن " روبرت بوتنام " في العنوان

الجانبي يؤكد هذا المعنى بكلمات «التقاليد المدنية في ايطاليا الحديثة». ورأس المال الاجتماعي هو عدد ونوعية تنظيمات المجتمع المدني في أي منطقة، مقارنة بعدد السكان فيها. ويمكن حساب الثراء والفقر المدني بمؤشرات تقريبية طبقاً لهذا المعدل.

وقد وجد الأستاذ "روبرت بوتنام" من دراساته الميدانية الكثيفة، التي استمرت حوالي عشرين عاماً أن معدلات التنمية الاقتصادية قد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً «برأس المال الاجتماعي» أي بقوة المجتمع المدني. فمنظمات المجتمع المدني تمنح أعضاءها مجموعة كبيرة من المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات، تتيح لهم فرصاً عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية، من مختلف الأحجام، والنجاح في إدارتها، والتغلب علي المشكلات التي تواجهها. بل يذهب الباحث إلى أن ما هو شائع في القرى والأحياء الشعبية المصرية من ممارسات *«جمعيات الإدخار الدوارة»*(Rotating Credit Associations)، *هي نموذج لأصغر تكوينات المجتمع المدني*، وهي تلك الجمعيات التي يقوم اعضاؤها بدفع مبلغ مقطوع شهرياً، علي أن يتناوب كل عضو في تلقى مساهمات كل اعضاء الجمعية مرة واحدة شهرياً، وهكذا إلى أن يكون كل عضو قد دفع مبالغ شهرية مساوية لعدد أعضاء الجمعية.

وقد وجد "بوتنام" أن هذه هي الطريقة التي بدأت بها معظم المشروعات الصغيرة في شمال إيطاليا، منذ نهاية القرن الماضي، والتي تطور بعضها ليصبح كبيراً أو حتى عملاقاً مع نهاية هذا القرن. وتقوم «جمعيات الادخار الدوارة» علي المبدأ العام نفسه الذي يحكم المجتمع عموماً: الإرادة الحرة في المشاركة، والاقرار بحق الآخر في أن يرعي مصالحه، والثقة المتبادلة بين الاعضاء، حتى دون أن تجمعهم علاقات قرابة.

وهكذا كلما حللنا مفهوم «المجتمع المدني»، تكشفت لنا عناصر عديدة تجعل من المفهوم مرادفاً لمعنى «التقدم الإنساني» عموماً. فهو ينطوي على تعبيرات للحرية، والمبادأة، والمشاركة، واحترام حقوق الآخرين، والالتزام بادارة الخلاف إدارة سلمية، والتعاون من اجل المصالح المتبادلة.

٤ - نشأة المجتمع المدني

ينشأ المجتمع المدني بهذه الصيغة التي حددناها من تكوينات اجتماعية واقتصادية حديثة كالطبقات والفئات المهنية، وغيرها من جماعات المصالح. وقد تزامنت هذه العملية في الغرب مع عمليات التحول الرأسمالي، والتصنيع والتحول الحضري، وحق المواطنة ونشأة الدولة القومية. وفي حين أن الولاء المطلق للمواطنين يفترض أن يتجه للدولة القومية بصفتها تجسيداً طبيعيا للمجتمع بأسره، فإن الولاء الفرعي يتحرك تبعاً للمصالح، فيتركز في الطبقة والمهنة والحي وما شابه. وتنشأ التنظيمات الاختيارية ويتسع نطاقها حول المصالح المتعددة للمواطنين، كالأحزاب السياسية والاتحادات العمالية والنقابات المهنية والنوادي والمؤسسات الاجتماعية.

وبينما يتسم الولاء للسيادة العليا للدولة بالعاطفية والتجريد، ولا يظهر إلا لماما، نجد أن الانتماء للتنظيمات الاختيارية يقوم علي المصالح ويتسم بالعينية ويظهر في أوقات عديدة. وفي حين أن الولاء للدولة يتسم بالشمول ويلقى إجماعا من كل المواطنين، فإن الانتماء إلى التنظيمات الاختيارية يتسم بالخصوصية والتغير في شدته واستمراريته. بعبارة أخرى، إذا كان المواطن نادراً ما يغير انتماءه إلى الدولة القومية، فإنه كثيراً ما يغير انتماءه الي التنظيمات الاختيارية، كالطبقة والمهنة والوضع الاجتماعي والحي، تبعا للحراك الاجتماعي رأسيا وأفقياً.

وبقيام التنافس أو حتي الصراع في المصالح بين مختلف الكيانات الاجتماعية والاقتصادية داخل الدولة القومية الواحدة، تتطور أنظمة الحكم تدريجيا باتجاه مزيد من المشاركة السياسية، أي نحو الديمقراطية. وفي العادة تكون بعض التكوينات الاجتماعية والاقتصادية أكثر وعيا بمصالحها وأسرع من غيرها في تنظيم صفوفها من أجل الاحتفاظ بالسلطة السياسية، أو الوصول إليها أو اقتسامها في إطار الدولة . أما التنظيمات الأقل وعيا وتنظيما لصفوفها فإنها تكون أقل حظاً، ولكنها تتعلم فن الحياة التنظيمية بمرور الوقت وعن طريق المحاكاة . لذا فقد تضاعفت تنظيمات المجتمع المدني في الغرب عددا وازداد تنظيمها تعقيداً، على مدى القرون الثلاثة الأخيرة.

ويفترض الكثيرون أن يكون جهاز الدولة بمثابة ساحة «محايدة» لكل تنظيمات المجتمع المدني، فالتنافس بين هذه التنظيمات غالبا ما يكون حول السيطرة علي الحكومة أو التأثير فيها، حيث إنها المركز العصبي لعملية اتخاذ القرار في الدولة. وقد يكون حياد الدولة أمراً يثير الجدل؛ كما أن الحدود بين الدولة والحكومة والنظام غالبا ما تتسم بالغموض من الناحيتين النظرية والعملية، وفي أذهان المواطنين العاديين على السواء. ولكن لما كان المجتمع المدني قد تزامن في تطوره مع تطور الدولة القومية، فقد زادت نقاط الاتفاق بينهما على نقاط الخلاف، فلم يستقل أحدهما عن الآخر تمام الاستقلال، وإنما فقط بدرجة نسبية.

إذن فإن افتراض الصلة بين الدولة والمجتمع من منظور «المعادلة الصفرية» قد يؤدي إلى التشتيت المضل. فقوة الدولة لا تعني بالضرورة ضعف المجتمع المدني أو العكس. **أما في الوطن العربي، فالحالة الأكثر شيوعاً هي ضعف المجتمع المدني وضعف الدولة معاً**، كما سنرى .

إن الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي تبدو واضحة ومنطقية. فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للإدارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة. ومن ثم فإن الأساس المعياري «للمجتمع المدني» هو الأساس المعياري نفسه «للديمقراطية». وإذا نحينا نمط الديمقراطية المباشرة في «أثينا» أو «مجلس المدينة» جانبا، لوجدنا أن تكوينات المجتمع المدني هي أفضل قنوات المشاركة الشعبية في الحكم . إن هذا هو جوهر مفهوم المجتمع المدني كما استخدمه منظرو «العقد الاجتماعي» وحتى **«هيجل» و«ماركس» و«دي توكفيل» و«جرامشي»**. وكل ما فعله مستخدمو المفهوم من المحدثين فهو بلورته والتوسع في رصد مظاهره في المجتمعات المعقدة المعاصرة.

ويرى بعض المراقبين أن تأخر التحول الديمقراطي في الوطن العربي يرجع إلى غياب أو توقف نمو «المجتمع المدني» وما يستتبعه من «ثقافة سياسية». بل يذهب بعض المستشرقين والعنصريين إلى حد رفض إمكانية تطور المجتمع المدني العربي، وبالتالي إنكار أي مستقبل للتحول الديمقراطي الحقيقي في وطننا العربي. وإذا أمعنا النظر في هذه الادعاءات في ضوء الواقع سواء قبل العصر

الحديث أو في الوقت الراهن وجدنا الأمر غير ذلك. فعلى الرغم مما نلاحظه من تشوه وتلكؤ، فان الوطن العربي يمر اليوم بعمليتي بناء للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي معاً. والصلة بين العمليتين واحدة في جوهرها. ففي الوقت الذي تنمو وتتبلور فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، فإنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني التي تسعى بدورها إلى ترسيخ دعائم المشاركة في الحكم.

● - المؤسسات المدنية العربية التقليدية

إن المجتمع التقليدي (ما قبل الحديث) في الوطن العربي، كان قائما على سلطة سياسية تستمد شرعيتها من مزيج من الغلبة العسكرية والمصادر الدينية[٢]. إلاّ أن المجال العام سرعان ما كان يشغله عمليا، كل من: العلماء، والتجار وطوائف الحرفيين والمتصوفة، وقيادات الملل والنحل[٣]. أما خارج هذه البؤرة المركزية، فكان هذا المجال العام يحتله الفلاحون والبدو. وكانت السلطة السياسية تتبدى، في أجلى صورها ، في البؤرة المركزية الأولى لهذه المجال العام. أما خارج البؤرة الأولى فكان ظهور التكوينات الاجتماعية/ الاقتصادية يتفاوت بصورة ملحوظة، ونادراً ما كانت محسوسة - وكانت التكوينات الأخرى، وخاصة القبائل، شبه مستقلة أو مستقلة تماما عن السلطة المركزية إن لم تكن منشقة عليها ! [٤]

وحتى في البؤرة المركزية الأولى التي كانت غالباً ما تنحصر داخل أسوار المدينة، فقد كانت هناك جماعات متباينة تتعايش وتتفاعل مع قدر كبير من الاستقلالية فيما بينها. إذا كانت الطوائف ، والمذاهب الدينية ، والأقليات العرقية، تدير معظم شئونها الداخلية من خلال زعماء منتخبين أو معينين. وكان يسند لهؤلاء الزعماء أمر السلطة القضائية والإدارية داخل جماعتهم الخاصة. ولم يكن الأمر يخلو من بعض التوتر داخل كل جماعة، إلاّ أنه كان يدار داخليا. وقد يكون هناك قدر من التوتر أيضاً فيما بين فئتين أو أكثر من هذه الجماعات، إلا أنه كان، غالباً ، ما يتم حله وديا؛ أو ربما بتدخل مباشر من جانب السلطة السياسية المركزية. [٥]

وكان يتم الحفاظ على هذا التوازن في إدارة المجتمع من خلال عدد من الآليات، كالتدرج الطبقي المحدد، والاستقلالية النسبية للحرف والسكن والموارد (ومعظمها من الأوقاف أو الحبوس)، وكان التكافل الاجتماعي يقوم على أساس المهنة والدين والمذهب. كما كانت السلطة المركزية تتولى جمع الضرائب وإقامة العدل بالشريعة، وتحافظ على النظام العام والدفاع. وكانت ترعى الفنون والعلوم أحيانا. أما الخدمات الاجتماعية والمهام الاقتصادية المباشرة فلم تكن من الالتزامات المتوقعة من «الدولة» ؛ بل كانت تترك في الغالب للجماعات المحلية. وبهذا فإن المجتمع العربي التقليدي لم يعرف مرادفات المؤسسات المدنية وحسب، بل إنه عاش بها، فكان الأفراد يعتمدون على هذه المؤسسات في الحفاظ على هويتهم والوفاء بكثير من احتياجاتهم الأساسية، وكانوا محصنين نسبيا من التعامل المباشر مع السلطة السياسية[٦] وفي هذا التوازن التقليدي، كان المجال العام الذي تتفاعل فيه المؤسسات المدنية يتطابق مع الفضاء المادي الذي كانوا يعيشون فيه ويعملون. (إنظر الشكل١) .

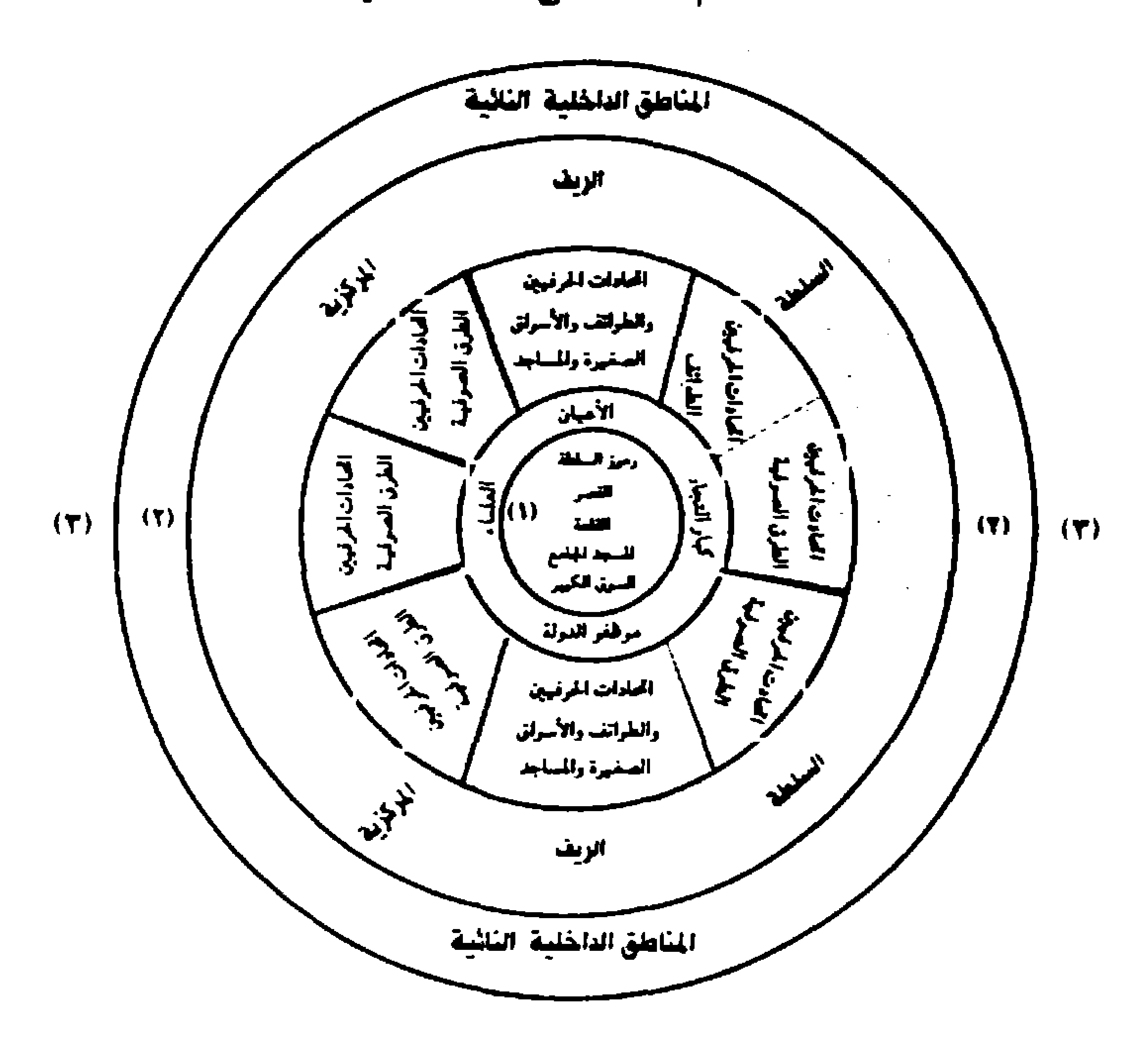
وكان هذا التوازن في إدارة المجتمع تتخلله من حين لآخر «فتن» و«نكبات». ويشير قاموس المفردات السياسية العربية بمصطلح «الفتنة» إلى القلاقل الداخلية الحادة التي كان يصحبها في العادة صراع مسلح. في حين كان يقصد بمصطلح «النكبة» التعرض للغزو من جانب قوة أجنبية (غير مسلمة) تصحبه في العادة عمليات سلب ونهب وتدمير وإبادة.[٧] وكان ينجم عن كل من «الفتن» و«النكبات» خلل في هذا التوازن التقليدي في الحكم لفترة تطول أو تقصر، ولكن غالباً ما كان يتم لم شتات التوازن من جديد ليعود قويا كما كان.

وكان هذا هو الحال في معظم القرون الاثنى عشر الأولى من التاريخ العربي الإسلامي. ولكن القرنين الأخيرين شهدا حركة تفكك مستمر للتوازن التقليدي في إدارة الدولة والمجتمع، ولما كان يصحبه من تكافل اجتماعي اقتصادي . وكنتيجة مباشرة للاختراق الغربي للمجتمعات العربية الإسلامية ودمجها قسرا في النظام العالمي الناشيء وقتئذ، وكان لابد لمعظم المؤسسات المدنية التقليدية أن تتآكل

شكل رقم (١)

التكوينات المدنية العربية التقليدية

(المجال العام يتداخل مع المجال المادي)



لتحل مؤسسات أخرى جديدة مكانها، وكان بين هذه المؤسسات البديلة «الدولة» العربية الجديدة .

٦ - الدولة العربية الجديدة : التمدد والانكماش

ولدت معظم الدول العربية الجديدة على يد القوى الاستعمارية الغربية[٨]. وكانت تحمل في ثناياها العديد من التشوهات بدءا من المشكلات المفتعلة على الحدود المصطنعة،وانتهاء بالضعف الداخلي لمؤسساتها . وقد واجهت هذه الدول منذ نشأتها مشكلات وتحديات هائلة من الداخل والخارج على السواء. فلا هي استفادت مما في تراثها من حكمة المؤسسات المدنية التقليدية (قبل الحديثة)ولا هي سمحت بمساحة عامة كافية للمؤسسات الحديثة لكي تنمو وتزدهر. ونتيجة

لذلك، وجدت الدول العربية الجديدة نفسها تحارب على جبهات داخلية وخارجية عديدة .

وبالطبع مر الوطن العربي ببعض من العمليات التي صاحبت ظهور الدولة الحديثة والمجتمع المدني في الغرب، ومنها اختفاء التوازنات التقليدية من ناحية، والمعدل السريع للزيادة السكانية والتحول الحضري من ناحية أخرى. أما عمليات التحول الرأسمالي والتصنيع فتأخرت كثيراً. لذا فإن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة بمثابة العمود الفقري للدولة الحديثة والمجتمع المدني، لم تقم بصورة متوالية أو متكافئة متسقة ، كما هو الحال في الغرب .

٦-١- النمو المشوه للدولة

شهد الوطن العربي ظاهرة نمو اجتماعي - اقتصادي ملحوظ في العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وهي الفترة التي ولدت فيها معظم الدول العربية المستقلة. إلاّ أن هذا النمو كان فجائياً ، غير متسق مما أدى الى بناء اجتماعي - اقتصادي مشوه. ويتضح تأثير هذا التشوه على نمو المجتمع المدني العربي كما سنرى في الفقرات التالية .

بدأت العديد من الدول العربية التي نالت استقلالها في الخمسينيات والستينيات خططاً طموحة للتوسع التعليمي والصناعي. ونتيجة لذلك، نمت طبقتان جديدتان نموا مطرداً، وهما الطبقة المتوسطة الحديثة، والطبقة العاملة الجديدة. وفي ذلك كان التخطيط المركزي والسيطرة على السياسات !الاجتماعية والاقتصادية هما السمة الغالبة على معظم الدول العربية. إلاّ أن العقدين التاليين (السبعينيات والثمانينيات) شهدا مزيجا من السياسات الاجتماعية والاقتصادية المشوشة. فقد أدت الطفرة النفطية الأولى في السبعينيات إلى إغراء العديد من الدول الفقيرة ذات الكثافة السكانية بتبني ما يعرف بسياسة «الانفتاح» الاقتصادي الليبرالي، دون تخطيط للسيطرة على تداعيات السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي سادت في العقود السابقة. فكان هناك ثلاثة قطاعات رسمية تعمل، أو بالأحرى تتضارب بصورة غير متكافئة، وهي القطاع العام ، والقطاع الخاص والقطاع المشترك. إلى جانب ذلك، ظهر قطاع «سري» غير رسمي متنام.

وسادت معايير شديدة التباين للكفاءة والمهارة والرواتب في الاقتصاد والدولة والمجتمع الوطني الواحد. لذا فقدكانت الآثار المشوهة الناتجة عن ذلك أمرا محتوما. فازدادت حدة ضغوط التضخم، واختلت موازين العدالة، وتصاعدت حدة الديون الخارجية في معظم الدول العربية .(٩)

من ناحية التدرج الطبقي، نما في السبعينيات والثمانينيات تكوينان اجتماعيان طفيليان، هما طبقة «الأغنياء الجدد» و«طبقة البروليتاريا الهلامية». تحكمت الطبقة الأولى في جزء متزايد من إجمالي الناتج القومي دون إضافة الكثير إلى الثروة القومية، ونزعت إلى الإسراف في الاستهلاك وتهريب رأس المال إلى الخارج. أما الطبقة الأخرى -البروليتاريا الهلامية- فقد تضخم حجمها إلى درجة كبيرة، حتى صارت عبئاً يضاف إلى البطالة السافرة والمقنعة، كما باتت تعاني حرمانا شديداً. وأصبحت أحزمة الفقر التي تحيط بالمدن الكبرى تمثل قنابل موقوته تنذر بالانفجار في أية لحظة، وفي الوقت نفسه، عانت الطبقة المتوسطة الحديثة والطبقة العاملة الجديدة، من ذوي الرواتب والأجور الثابتة، معاناة شديدة من آثار التضخم. كما ازداد اغتراب هاتين الطبقتين عن الأنظمة الحاكمة في بلادهما. ومن ناحية أخرى، أصبح من اليسير على المنشقين السياسيين أن يتلاعبوا «بالبروليتاريا الهلامية» الحضرية .(١٠)

٦-٢- الدولة وإدارة الصراع

ازداد مأزق الدولة في الوطن العربي تعقيداً بسبب الصراعات الإقليمية والداخلية القديمة التي بقيت دون حل، مضافا إليها ما استجد من صراعات. ومن الأمور التي تتصل ببحثنا هذا عن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ذلك الفشل الذريع الذي منيت به النخب الحاكمة فيما بعد الاستقلال في إدارة الصراعات. ومن بين المشكلات القديمة الباقية الصراعات المؤجلة ، كالصراع العربي الإسرائيلي، والصراع العراقي الإيراني، والصراع الليبي التشادي، والصراعات القائمة في كل من لبنان، والسودان، والصومال، والصحراء المغربية ، والصراع العراقي الكويتي. وبعض هذه الصراعات يصل عمره إلى نصف قرن (كالصراع العربي الإسرائيلي)؛ وبعضها يعد أقصر نسبيا (كالصراع العراقي

الإيراني، والعراقي الكويتي) . ومنها ما دخل في طور الصراعات المسلحة التي ظلت تشب وتخبو لعشرات السنين (كالصراع العربي الإسرائيلي والصراع الدائر في السودان)، إلا أنها كلها باهظة التكاليف سواء على المستوى المادي أو البشري. وتحتل منطقة الشرق الأوسط المرتبة الأولى ، في العالم الثالث ، من حيث شراء واستهلاك الأسلحة، بمتوسط ١٠٠ مليار دولار سنويا خلال العقدين الأخيرين. ويبلغ مجموع الإنفاق على الدفاع ضعف ذلك المبلغ . وهكذا تم إنفاق - أو تبديد - مايقرب من ٤٠٠ مليار دولار على الأغراض العسكرية دون التوصل إلى تسوية لمعظم الصراعات المذكورة. وقد تراكم الإنفاق إلى ٢٣٠٠ مليار دولار هي مجموع الإهدار الناتج عن الصراعات في المنطقة، كما يتضح من الجدول (١) . وتقدر أعداد القتلى والجرحى والمعوقين والمشردين بحوالي ١٣ مليون خلال الفترة نفسها (انظر الجدول ١) . وبانتشار أسلحة الدمار الشامل (كالأسلحة النووية والكيماوية) ، فإن التكاليف البشرية والمادية لهذه الصراعات المؤجلة سوف تصل، في التسعينيات إلى آفاق فلكية ما لم يتم التوصل إلى حلها .[11]

ومما يذكر أيضاً أن الصراعات المسلحة الداخلية في دول المنطقة ، فاقت الصراعات بين الدول من حيث الخسائر البشرية وإبادة السكان. لقد أبيدت مجتمعات محلية كلياً أو جزئياً في بعض الحالات، وكان عدد من هذه المجتمعات المحلية تجمعات عرقية أو مراكز لأقليات. وتشير الخسائر الفادحة من الناحية الاقتصادية وحدها إلى ما كان يمكن تحقيقه من إنجازات تنموية بهذه الموارد الهائلة، أي أن "التنمية" كانت ضحية رئيسية من ضحايا هذه الصراعات الممتدة. كما أن هذه الصراعات الداخلية قد أجبرت الأفراد والجماعات على التقوقع، مما جعلها تؤثر الجماعات العرقية، والدينية، والقَبَلية بولائها التقليدي، دون المؤسسات الحديثة الخاصة بالمجتمع المدني، بل ودون الدولة نفسها .[12]

إن فشل الدول العربية الجديدة فشلا ذريعا في إدارة الصراع الداخلي والخارجي - في نظر قطاعات عريضة من مواطنيها الجدد أنفسهم (كلبنان، والعراق، والأردن، واليمن الجنوبية - كان سببا ونتيجة في آن واحد ،لتعويض شرعية العدد

جدول مختصر (١)

تكاليف الصراعات المسلحة في منطقة الشرق الاوسط

وشمال افريقيا (١٩٤٨-١٩٩٥)

		[illegible]	التكاليف (مليار $ بأسعار ١٩٩٠)	اعداد المشردين
أ- صراع بين دول				
عربي- إسرائيلي	٤٨-١٩٩٥	١٦٣ر٠٠٠	٤٤٠	٣ر٠٠٠ر٠٠٠
عراقي - ايراني	٨٠-١٩٨٨	٣٠٠ر٠٠٠	٣٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠
حرب الخليج	٩٠-١٩٩٢	١٢٠ر٠٠٠	٦٥٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠
اخرى	٤٥-١٩٩٥	٢٠ر٠٠٠	٧٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠
اجمالي فرعي		٦٠٣ر٠٠٠	١٤٦٠	٦ر٠٠٠ر٠٠٠
ب - صراعات داخلية				
السودان	٥٦-١٩٩٥	٨٠٠ر٠٠٠	٢٨	٥ر٠٠٠ر٠٠٠
العراق	٦٠-١٩٩٥	٣٥٠ر٠٠٠	٢٨	١ر٠٠٠ر٠٠٠
لبنان	٥٨-١٩٩٥	١٥٠ر٠٠٠	٧٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠
اليمن (ش)	٦٢-١٩٩٥	٢٠٠ر٠٠٠	١٥	٥٠٠ر٠٠٠
سوريا	٧٥-١٩٨٥	٣٠ر٠٠٠	٥ر٠	١٥٠ر٠٠٠
المغرب (الصحراء)	٧٦-١٩٩٥	٢٠ر٠٠٠	٢ر٤	١٠٠ر٠٠٠
اليمن (ج)	٨٦-١٩٩٥	٢٠٠ر٠٠٠	٢	٢٥٠ر٠٠٠
الصومال	٨٩-١٩٩٥	١٠٠ر٠٠٠	٥ر١	٥٠٠ر٠٠٠
أخرى	٤٥-١٩٩٥	٤٢ر٠٠٠	٤ر١	٤٢٠ر٠٠٠ر٠٠٠
اجمالي فرعي		١ر٩٤٢ر٠٠٠	١٥٠ر٦	٨ر٨٧٠ر٠٠٠
اجمالي كلي : كل الصراعات المسلحة		٢ر٥٤٥ر٠٠٠	١٦١٠ر٦	١٤ر٨٧٠ر٠٠٠

* ملفات وحدة المعلومات، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٣.

منها منذ مولدها [١٣]. إلاّ أن هذا الفشل يرجع، في معظمه، إلى الشك في شرعية النظم السلطوية الحاكمة في الدول العربية الجديدة . لقد كانت مسألة

شرعية «الدولة» تبدو أمراً يمكن حله بمرور الوقت وأما شرعية النظم الحاكمة فكان أمرها يزداد سوءا بمرور الزمن. ومن ثم فقد زادت الضغوط الرامية إلى المزيد من المشاركة السياسية، خاصة في السنوات العشر الأخيرة. وتتخذ هذه الضغوط إما صورة اضطرابات عشوائية تقوم بها طبقة البروليتاريا الهلامية، أو تتخذ شكل ضغوط أكثر تنظيما وهدوءا من جانب المجتمع المدني.(١٣)

٧ - المجتمع المدني الجديد : الولادة المتعسرة

رغم الطبيعة التسلطية التي ميزت الحكم في العديد من الدول العربية طوال تاريخها منذ الاستقلال، الا أن البذور الجنينية للمجتمع المدني الحديث قدظهرت فيها جميعا تقريبا. فبعض المؤسسات المدنية الجديدة - وخاصة في الجزء الشمالي من الوطن العربي - تعود في تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ لكنها ازدادت عددا وازدهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ - ١٩٣٩). وكانت الطبقة المتوسطة الوليدة بمثابة العمود الفقري لهذه التنظيمات المدنية. وفي ظل الحكم الاستعماري ، لعب عدد من هذه التنظيمات دوراً سياسيا ملموساً من أجل تحرير بلادها. ومن بين صفوف هذه التنظيمات ظهر زعماء الاستقلال .

٧-١- توقف نمو المجتمع المدني الوليد (الخمسينيات والستينيات)

بعد سنوات قليلة من الاستقلال ، شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات الراديكالية التي صاحبت انقلابات عسكرية شعبوية - في سوريا ومصر والعراق والسودان واليمن والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال. وقامت هذه الأنظمة «الراديكالية» بإنهاء التجارب الليبرالية الوجيزة التي مرت بها بعض مجتمعاتهم قبيل الاستقلال وبعده مباشرة . وصار حكم الحزب الواحد أو حكم النخبة الصغيرة هو النمط السائد. وأضفت هذه النخب على نفسها صفة "شعبوية" بتبني شعارات وسياسات تخدم الطبقات الدنيا، وأضفت أنظمة الحكم "الشعبوية" الجديدة هذه على الدولة دوراً اجتماعيا واقتصاديا توسعيا، وتمت صياغة «عقد اجتماعي» صريح أو ضمني أصبح على الدولة بمقتضاه أن تقوم «بالتنمية»، وضمان «العدالة الاجتماعية» ، والوفاء بالاحتياجات الأساسية لمواطنيها، وترسيخ دعائم

الاستقلال السياسي، وتحقيق طموحات قومية أخرى (كالوحدة العربية وتحرير فلسطين). وفي المقابل، كان على شعوبها أن تكف عن المطالبة بالمشاركة السياسية الليبرالية، ولو إلى حين. وتم استغلال الأيديولوجيات القومية والاشتراكية والوحدوية للدعاية لهذا العقد الاجتماعي، وللتعبئة السياسية تأييداً للنظم الحاكمة، وتراوح رد فعل الأغلبية بين القبول والإذعان. وكان لهذا العقد الاجتماعي "الشعبوي" التبادلي في باديء الأمر جاذبية خاصة، حتى أن الأنظمة الملكية العربية التقليدية تبنت هذا التوجه جزئيا منذ الستينيات ، كما حدث بالأردن والسعودية ودول الخليج والمغرب [١٥].

ومهما كان للعقد الاجتماعي الشعبوي من إنجازات في البداية، إلا أن سلبياته لم تقتصر على الأحزاب السياسية التي كانت قائمة على الساحة وحسب، بل إمتدت إلى سائر مؤسسات المجتمع المدني أيضا. فتعرضت هذه الأحزاب والمؤسسات إما للحظر التام من خلال ترسانة من القوانين والأحكام، أو تم ضمها بالكامل إلى الحزب الأوحد الممسك بزمام السلطة. [١٦] بعبارة أخرى، فقدت مؤسسات المجتمع المدني كل أو معظم استقلاليتها في ظل الحكم الشعبوي.

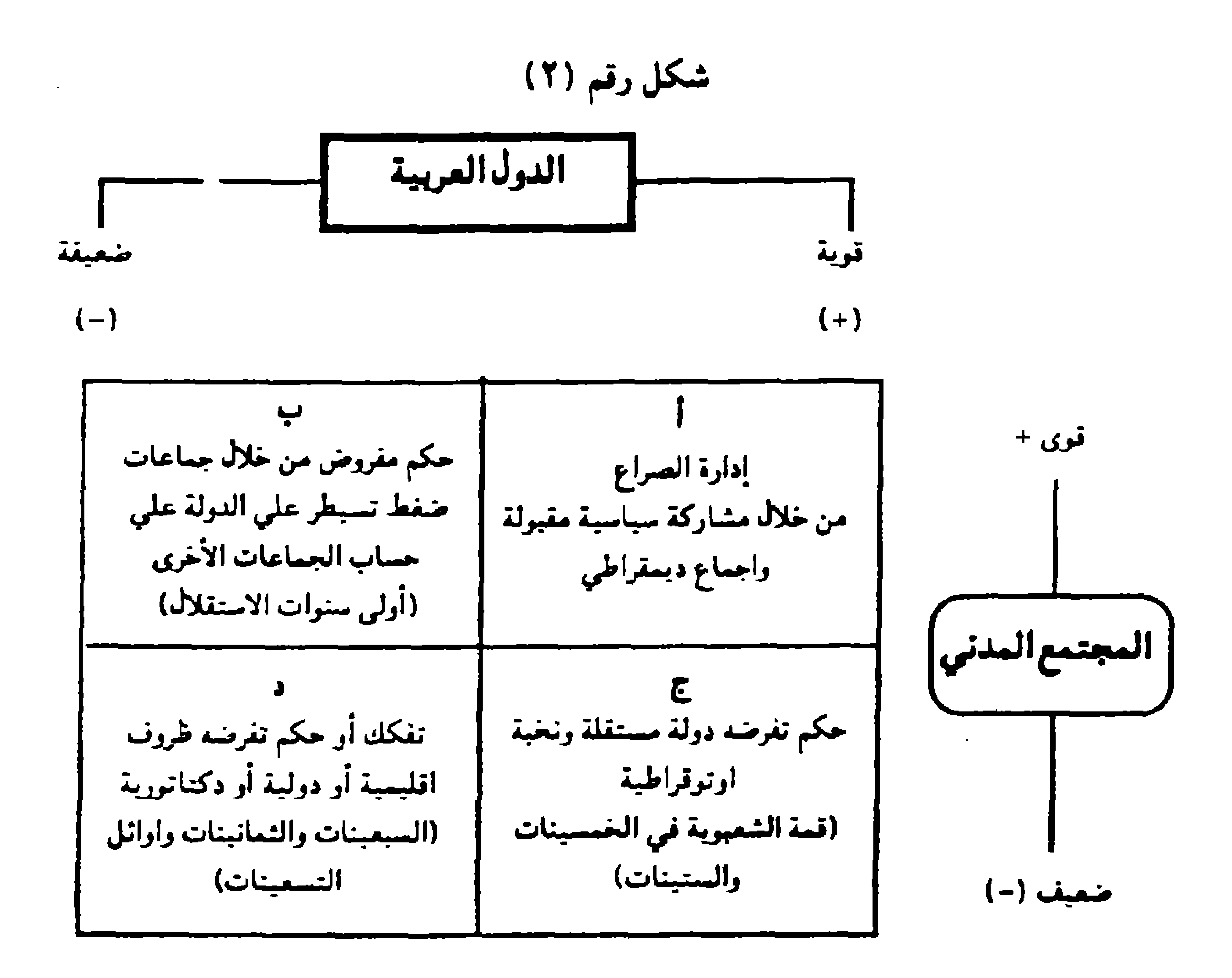
ونتيجة لذلك، اندثر العديد من هذه المؤسسات بسبب كبر سن أعضائها وفقدان الاهتمام بها بين جيل الشباب. وتحول بعضها إلى مجرد تنظيمات قائمة على الورق فقط، بينما تكيفت قلة قليلة منها مع المعادلة الشعبوية الجديدة وكافحت في سبيل الاحتفاظ بنشاطها، مع كثير من الحذر السياسي للوقاية من غضب النظام الحاكم. أدت هزيمة نظم الحكم الشعبوية على يد إسرائيل عام ١٩٦٧، وما تلاها من انتكاسات متوالية، بلغت ذروتها في أزمة الخليج في عامي ١٩٩٠ -١٩٩١، إلى تهاوي البقية الباقية من الثقة في العقد الاجتماعي الشعبوي، وإلى التآكل المستمر لشرعية معظم الأنظمة العربية. ولكن تشبث هذه الأنظمة الشعبوية بالسلطة أدى بها الى تصعيد الممارسات القمعية. وتورط بعضها في مغامرات خارجية؛ بينما لجأ بعض ثالث منها إلى كليهما معا. هذا في حين لجأ بعضها إلى مراجعة رمزية أو جادة لنظم حكمه .

٧-٢- سوء الإدارة وتقهقر الدولة غير المنظم

يبدو أن الدور التوسعي للدولة العربية قد بلغ منتهاه في السبعينيات (في كل من الدول الفقيرة والغنية على السواء) . ومنذ ذلك الحين أدت مسيرة الأحداث الاجتماعية والسياسية داخليا وإقليميا ودوليا إلى إجبار الدولة على التراجع عن العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية التي ادعتها في الخمسينيات والستينيات. واتسم هذا التقهقر في دور الدولة بالتخبط، مما ترتب عليه قدر من الضعف الهيكلي والآني، مما كان يمكن تجنبه ، أو الحد منه، لو كان المجتمع المدني فيها أكثر تماسكاً . إلاّ أن بعضا من المجال العام الذي انسحبت منه الدول بشكل غير منظم، ملأته إما الحركات الإسلامية المتطرفة (كما حدث في مصر والجزائر) ، أو الحركات الانفصالية (كما هو الحال في كل من السودان والصومال والعراق) .

وإذا استخدمنا تصنيفا يجمع بين المتغيرات التي تؤثر على قوة الدولة والمجتمع المدني، كما هو موضح في الشكل (٢) ، لوجدنا أن معظم الدول العربية تأرجحت بين الخلايا (ب) و(جـ) و (د) ، ولم تستقر أي منها في الخلية (أ) ، أي في نمط «الدولة القوية والمجتمع المدني القوي». وبعض الدول كالصومال والسودان والعراق تندرج في الوقت الراهن تحت الظروف التي وردت في الخلية (د) ، أي في أقصى درجات المزج بين ضعف الدولة وضعف المجتمع المدني، وهو أسوأ احتمال ممكن.

شكل رقم (٢)



٧-٣- انتعاش المجتمع المدني في الوطن العربي

في تراجع دور الدولة العربية (أي في السبعينيات والثمانينيات)، انتعشت بعض المؤسسات المدنية السابقة للحقبة الشعبوية ؛ ونشأت مؤسسات جديدة. ومن بين هذه المؤسسات منظمات حقوق الإنسان. ففي أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان (١٩٨٢) وهو ما يعد أحد أشد الانتكاسات بعد هزيمة ١٩٦٧، ظهرت مثل هذه المؤسسات على مستوى الوطن العربي كله، أو على مستوى الأقطار منفردة.[١٧] كما تكاثرت مئات من التنظيمات التطوعية الخاصة، وهيئات تنمية المجتمعات المحلية في العقدين الماضيين. ويقدر عدد الهيئات غير الحكومية العربية من أقل من ٢٠,٠٠٠ في منتصف الستينيات إلى حوالي ٧٠,٠٠٠ في أواخر الثمانينيات.[١٨] وهناك عدة عوامل دعمت هذا النمو

الكمي المشهود للتنظيمات المدنية العربية في العقدين الماضيين ، ومن بينها :

٧-٣-١ - تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية ، التي لم تعد تلبيها الدولة العربية: ففيما يتصل بالطبقتين الدنيا والمتوسطة الصغيرة، كانت هذه الاحتياجات في - أساسها - خدمات اجتماعية واقتصادية لم تعد الدولة قادرة - أو مستعدة - على الوفاء بها، كالإسكان والرعاية الصحية، وزيادة الدخل وتحسين نوعية التعليم والمواد الغذائية وما إلى ذلك. أما فيما يتصل بالطبقتين المتوسطة والعليا، فكانت الاحتياجات المتزايدة تتمثل في المطالبة بالتعددية السياسية والثقافية وحرية التعبير.

٧-٣-٢ - اتساع نطاق التعليم بين السكان العرب: مهما تكن أخطاء نظم الحكم الشعبوية ، الا أن من انجازاتها التي لا تنكر نشر التعليم المجاني المكثف. ورغم افتقار هذا التوسع التعليمي إلى جودة الكيف، الا أنه أدى إلى رفع مستويات الوعي ، والتوقعات ، والمهارات التنظيمية، مما كان له أهمية كبرى في بناء المؤسسات العامة والخاصة .

٧-٣-٣ - زيادة الموارد المالية الفردية : كانت سنوات السبعينيات وأوائل الثمانينيات تتميز بطفرة مالية لدى كثير من الأفراد في الدول العربية، بسبب الزيادة الهائلة في عوائد النفط وما صاحبها من تحرك القوى البشرية بين الدول العربية بمعدلات غير مسبوقة ؛ وظهور بدايات سياسة التحول الاقتصادي الليبرالي في الهياكل الاقتصادية التي كانت تحت سيطرة الدولة في الدول "الاشتراكية" سابقا، وهكذا، بينما أساءت الحكومات إدارة الموارد المالية العامة أو بددتها، نجد أن العديد من الأفراد وجهوا جزءا من ثرواتهم الخاصة إلى تنظيمات حديثة النشأة . فشهد الوطن العربي لأول مرة ظهور المؤسسات الخاصة (Foundations) على غرار مثيلاتها الأمريكية (من قبيل مؤسسات فورد وروكفلر و كارنيجي) ومنها مؤسسات صباغ ، وشومان ، والحريري. بل وصل مؤسس أحدها (رفيق الحريري) إلى رئاسة وزراء لبنان.

٧-٣-٤ - نمو هامش الحرية: فقد اتسعت هوامش الحريات تدريجيا ، وإن ببطء ، في العديد من الأقطار العربية، مما يرجع في جزء منه إلى إنهاك الدولة

أو عجزها عن السيطرة على المجتمع ·لكنه كان يرجع أيضا إلى نمو ذخيرة المواطنين من استراتيجيات مراوغة الدولة أو التحايل عليها. فالسفر إلى الخارج، ووسائل الإعلام الغربية، والحسابات المصرفية للأفراد من العرب في دول أجنبية من مظاهر نمو هذا الهامش. والحقيقة أن العديد من التنظيمات المدنية العربية كانت قد بزغت فكرتها أو تأسست في الخارج قبل أن تقوم بنقل أنشطتها إلى بلادها الأصلية (مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التي أعلنت في قبرص في١/١١/١٩٨٣).

٧-٤- بعض خصائص المجتمع المدني العربي في التسعينات

٧-٤-١ - الأحزاب السياسية في المجتمع المدني: تعد الأحزاب السياسية جزءا من التكاثر السريع للتنظيمات المدنية العربية خلال العقدين الماضيين، ففي حين تمكنت بعض الأحزاب القديمة التي ترجع إلى ما قبل الاستقلال من البقاء رغم الحكم الاستبدادي (كحزب الاستقلال بالمغرب، وحزبي الأمة والاتحاد بالسودان)، فان معظم الأحزاب الأخرى لم تتمكن من النجاة من المرحلة الشعبوية في السياسة العربية، ولكن مع زيادة هامش الحريات، عادت بعض الأحزاب السياسية القديمة إلى النشاط منذ أواخر السبعينيات (كحزبي الوفد ، ومصر الفتاة ، في مصر). والأهم من ذلك ظهور أحزاب جديدة بمجرد أن سمح القانون بذلك، ومنها ٤٦ حزبا بالجزائر، و٤٣ حزبا باليمن، و٢٣ بالأردن و١٩ بالمغرب، و١٣ بمصر، و١١ بتونس، و٦ بموريتانيا .... الخ .[١٩]

إلاّ أن هذه الطفرة العددية في التنظيمات المدنية العربية لا تعني أنها جميعا على القدر نفسه من الفعالية ، فالحقيقة أن غالبيتها تعد أصغر حجما من أن يكون لها شأن في الحياة العامة ببلادها ، بما في ذلك كثير من الأحزاب السياسية، وتعد مصر مثالاً على ذلك . فإذا كانت مصر تضم ثلث التنظيمات المدنية العربية، البالغ عددها سبعون ألفاً، فإن معظم التنظيمات غير الحكومية المصرية البالغ عددها عشرون ألفا إما أنها تفتقر إلى الفعالية أو على قدر ضئيل منها. وطبقاً لدراسة ميدانية حديثة ، اتضح أن ما لا يزيد عن ٤٠ ٪ من التنظيمات غير الحكومية المصرية تعد نشيطة أو ذات فعالية .[٢٠]

وينطبق ذلك أيضا على الأحزاب السياسية العربية، فقد كشفت الانتخابات النيابية الأخيرة في اليمن (ابريل ١٩٩٣) ، وفي المغرب (يونيو ١٩٩٣) ،وفي الأردن (نوفمبر ١٩٩٣) عن اكتساح النخبوية السياسية، وضآلة القواعد الشعبية لمعظم الأحزاب في جذب أو الحصول على أصوات انتخابية ذات شأن. فلم يفز بمقاعد برلمانية باليمن سوى سبعة أحزاب من مجموع ٤٣ حزبا؛ وحصل ثلاثة منها فقط على ما يزيد عن ٨٠٪ من هذه المقاعد، وفي المغرب، لم يظهر من الأحزاب التسعة عشر على لوحة النتائج سوى تسعة فقط، نال أربعة منها على ٧٥ ٪ من المقاعد المتنافس عليها [٢١]. وفي الأردن، تنافس عشرون حزبا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة ولكن أربعة منها فقط هي التي فازت بمقاعد، بينما فاز مرشحون مستقلون عن الأحزاب بأكثر من ثلثي المقاعد .

٧-٤-٢ - النقابات المهنية: لعل النقابات المهنية أن تكون أنشط التنظيمات المدنية في الوطن العربي في الوقت الراهن . ويرجع ذلك في جزء منه إلى أنها تتيح لأعضائها مكاسب فئوية مادية، وفي جزء آخر الى المستوى العالي من التعليم والوعي السياسي . ونظرا لما تتمتع به هذه النقابات المهنية العربية من استقلالية نسبية في مواردها المالية، فقد أصبحت لها الريادة في حركة المجتمع المدني في بلادها. ففي بلد كالسودان، تمكنت هذه النقابات من خلع النظام العسكري الحاكم مرتين (١٩٦٤ و١٩٨٥). وفي كل من مصر والمغرب وتونس، تحولت إلى جماعات ضغط قوية إبان السبعينيات والثمانينيات .

وهناك عاملان آخران يساعدان أيضاً على دعم النفوذ الاجتماعي والمعنوي للنقابات المهنية ، **أولهما** ، أن هذه النقابات المهنية تعد أقوى تنظيما - على الصعيد العربي القومي. فهي اعضاء في اتحادات عربية تضمنها مثل اتحاد المحامين العرب، واتحاد المهندسين العرب، وما إلى ذلك. وهي على اتصال أوثق بنظيراتها على المستوى الدولي، مما يمدها بقدر أكبر من النفوذ ومزيد من الحماية المعنوية من خارج بلادها ولعل أبرز مثل على ذلك هو اتحاد المحامين العرب. **ثانيهما** ، ان النقابات المهنية العربية تحتل عضويا واستراتيجيا مكان القلب في المؤسسات الانتاجية والخدمية، بما في ذلك المؤسسات التي تديرها

الدولة، فلا يسهل حلها أو عزلها من قبل النخبة الحاكمة . لذلك فهي عندما تتخذ قرارا بالإضراب مثلا (وهو ما حدث بالفعل في السودان عام ١٩٨٥)، يمكن لها أن تصيب المجتمع والدولة بالشلل التام. ومن بين أشد هذه النقابات المهنية نفوذا وتأثيرا نقابات الاطباء والمهندسين والمعلمين ، وانضمت اتحادات رجال الأعمال مؤخراً إلى صفوف النقابات المؤثرة. [٢٢] هذا ناهيك عن النقابات والاتحادات العمالية .

٧-٤-٣ - السياسة بدون سياسة : في الأقطار العربية التي لا تزال الأحزاب السياسية محظورة أو خاضعة لقيود مشددة فيها، نجد بعضا من الهيئات المدنية تقوم بوظائف الأحزاب؛ في مناقشة القضايا العامة، وصياغة بدائل السياسة، وممارسة الضغوط على مراكز صنع القرار . فتقوم بهذه المهام مثلا جمعية الخريجيين بالكويت، ومنتدى الجسرة الثقافي بقطر، وجمعية المهن الاجتماعية بالإمارات العربية المتحدة .

وربما لهذه الأسباب تحولت بعض المؤسسات المدنية العربية (غير الأحزاب السياسية نفسها) في الآونة الأخيرة إلى ساحات للأنشطة السياسية المكثفة. فانتخاباتها تنافسية للغاية، وهي تتسم عامة بالنزاهة، و يتابعها الرأي العام الوطني عن قرب، وقد لوحظ ذلك في كل من مصر والأردن والكويت وتونس والمغرب في الثمانينيات وأوائل التسعينيات. ففي مصر مثلا بدأ الإخوان المسلمون في الآونة الأخيرة - رغم حظر قيام حزب سياسي لهم - في الهيمنة التدريجية من خلال الانتخابات على مجالس إدارات بعض النقابات المهنية الهامة ، كنقابات الأطباء والمهندسين والمحامين . [٢٣]

٧-٤-٤ - التكوينات التقليدية في زي حديث: لا يزال هناك عدد لا يستهان به من التنظيمات المدنية العربية متأثرة ببقايا التكوينات التقليدية لمجتمعاتها . وأصدق مثال على ذلك إقامة ما يعد تنظيما مدنيا حديثا في ظاهره في مركز حضري، الا أن معظم أعضائه أو كلهم ينتمون إلى قبيلة واحدة أو قرية واحدة أو طائفة دينية واحدة. وقد يتسم هذا التنظيم بكل مظاهر الحداثة من توثيق في السجلات الرسمية والحصول على التصاريح والوضع القانوني والانتخابات

ومجالس الإدارات واللجان وما الى ذلك، لكنها تدار في الحقيقة بنفس الأساليب التقليدية التي وصفناها في جزء سابق من هذه المقدمة .

إلا أن هذه الملاحظة لا ينبغي أن تقلل من أهمية هذا النمط من التنظيمات المدنية. فإذا كان مؤسسوها قد أنشأوها على طرز حديثة بهدف دعم ولاءاتهم «التقليدية»، أو لأداء مهام تقليدية، فان ذلك في حد ذاته يعد دليلاً على الإدراك الشديد إلى الحاجة إلى التوفيق بين التقليدية والحداثة في فترة التحول المجتمعي. وحين يتم تأسيس هذا النوع من التنظيمات في مراكز حضرية كبرى، فإنه قديدعم مكانة الزعماء التقليديين. لكنه في نفس الوقت يساعد الأقارب والأتباع على إثبات وجودهم في بيئة جديدة، دون إحساس بغربة نفسية .

على أية حال ، فان هذا النمط التنظيمي له وظيفة كامنة تتمثل في حماية كل من المجتمع المدني الحديث والدولة . وبدونه، يصبح من المحتم على القادمين الجدد إلى المدن العربية من الأرياف، والبوادي أن يصبحوا جزءا من البروليتاريا الهلامية الحضرية غير المنظمة، التي سبقت الإشارة اليها في الجزء ٣-١ من هذه المقدمة . وتعد البروليتاريا الهلامية الحضرية هي أسرع الكيانات الاجتماعية الاقتصادية نمواً في الوطن العربي في العقدين الماضيين . وهي تمثل أشد التكوينات قابلية للانفجار و للغوغائية السياسية. وكانت البروليتاريا الهلامية هي القوة البشرية التي حركت القلاقل الحضرية في مصر (١٩٧٧ و١٩٨٦ و١٩٩٢)، وفي تونس (١٩٧٦ و١٩٨٧)، وفي المغرب (١٩٧٤ و١٩٨١ و١٩٨٧)، وفي الأردن (١٩٨٨)، وفي الجزائر (١٩٨٨)، حتى إن اشتركت معها أو قادتها جماعات سياسية أكثر تنظيماً .

٧-٤-٥ - المجتمع المدني والأزمات: إن تطور المجتمع المدني - ككثير من الأبعاد الأخرى للتطور في الوطن العربي - لا يتسم بالاتساق أو التساوي في كل البلاد العربية . ولكن طالما وجدت الكيانات المدنية وتضامنت فيما بينها نسبيا ، فان أصوات التذمر المطالبة بالتحول الديمقراطي تصبح محسوسة أو مسموعة، كما سنرى فيما بعد. ولكن الأهم من ذلك - كما تبين في الآونة الأخيرة - أن الأقطار العربية التي تعرضت لأزمات عنيفة، نجد أن وجود

التنظيمات المدنية أو غيابها فيها يصنع فارقا كبيرا في الطريقة التي تصمد بها الدولة أمام أزمة من الأزمات. وتعد كل من لبنان والكويت والصومال أمثلة على ذلك. ففي هذه الأقطار جميعا، نرى أن الدولة اختفت أو كادت في ظل ما مر بها من كوارث وظروف قاهرة. ففي كل من لبنان ، والصومال، كان ذلك بسبب الصراع الداخلي الممتد إلى جانب عدة عوامل إقليمية ودولية أخرى؛ وفي الكويت، حدث ذلك بسبب الغزو العراقي الخاطف، ورغم ما بين حالتي لبنان والكويت من اختلافات، الا أنهما كانتا تشتركان في وجود كيانات مدنية متطورة إلى حد كبير في كل منهما - حوالي ٦٠٠ و ٢٠٠ جمعية ورابطة على التوالي . وبينما تدهور الحال بالعديد من هذه التنظيمات إلى درجة أصبحت فيها في حالة عجز تام، في ظل مامر بالبلاد من ظروف، الا أن أعدادا منها ظلت على نشاطها إبان الأزمة . وكانت هذه التنظيمات المدنية النشطة هي التي قدمت المدد والتأييد المعنوي لبقاء العديد من المواطنين اللبنانيين والكويتيين سواء في الداخل أو في الخارج . وحتى التنظيمات اللبنانية غير الحكومية القائمة على أسس طائفية تجاوزت حدود الطائفية وقدمت يد العون في مناسبات عديدة لكل المواطنين في مناطقها.

كما ظهرت في ذروة السنوات الست عشرة من الصراع المدني في لبنان عدة تنظيمات جديدة في الأحياء الحضرية والقرى. وفي الكويت، كانت الجمعيات التعاونية الاستهلاكية هي التي تحولت إلى نقاط ارتكاز لأداء العديد من المهام التي كانت تقوم بها الدولة فيما سبق، كتوزيع حصص الطعام والرعاية الصحية والاجتماعية والتعليم والبريد وإدارة شبكة اتصالات غير رسمية . أما التنظيمات المدنية الأخرى التي لم تتمكن من العمل في العلن خوفا من بطش سلطات الاحتلال، فقد استعانت بالجمعيات التعاونية والمساجد، البعيدة إلى حد ما عن الشبهات، في تقديم العون .

بعكس ذلك تماماً في الصومال، حيث لم يكن هناك تنظيمات مدنية تقريبا، فطوال سنوات الحكم العسكري الشعبوي لسياد بري كان العديد من الصوماليين الذين يعيشون بعيدا عن قراهم أو قبائلهم يعتمدون على الدولة في إيجاد فرص

العمل والخدمات، وعندما انهار جهاز الدولة تماما عام ١٩٩١، وجدوا أنفسهم دون قاعدة يركنون إليها، أو غطاء يحميهم. وباتساع نطاق الصراع الداخلي الناجم وطول أمده، تعرض نسيج الكيانات البدائية الصومالية للتمزق الشديد، وسرعان ما تحلل كيانها. فلم تكن المجاعة التي ألمت بالصومال كله عام ١٩٩٢ ترجع إلى القتال الدائر وحسب، أو حتى إلى نقص الإمدادات الغذائية (التي وصل الكثير منها من متبرعين من الخارج) ؛ بل إلى صعوبة التوزيع . فلو كانت هناك تنظيمات مدنية شبيهة بتلك التي وجدت في كل من لبنان والكويت، لكان من الممكن تجنب أو خفض نسبة كثير من حالات الموت جوعاً ومن الأمراض والوفيات. إن الصومال يمثل مأساة وحالة درامية، لا من حيث تراجع الدولة وحسب، بل من حيث التحلل الكلي لها دون مجتمع مدني يكون بمثابة «شبكة أمان» تجمع شملها .

٨ - الانظمة الحاكمة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي

حين لم تعد النخب العربية الشعبوية الحاكمة قادرة على تنفيذ «العقد الاجتماعي» القديم ، أو على تهدئة الكيانات الاجتماعية الاقتصادية الجديدة باللغة المستهلكة الباهتة نفسها من الخطاب السياسي . وحين تعجز هذه النخب عن صياغة عقد اجتماعي مشترك جديد (خشية أن يطاح بها من موقع السلطة)، فإنها تلجأ إما إلى القمع التعسفي في الداخل أو إلى مغامرات أشد خطورة في الخارج. فمنذ عام ١٩٨٠، قام نظام صدام حسين في العراق بالخيارين معاً، وبلغ الذروة في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ بغزوه الكويت، مما أدى إلى اشعال ما عرف «بأزمة الخليج». وكان من المتوقع إبان الأزمة أن تكون زيادة عملية المشاركة في الحكم في الوطن العربي من بين محصلاتها. وكانت هذه النبوءة قائمة على افتراض أن الأزمة كانت أزمة سياسية عربية داخلية بقدر ما هي أزمة إقليمية ودولية -، والحقيقة أن الأزمة قد عجلت بالفعل عملية المشاركة في الحكم بعض الشيء في عدد من الأقطار العربية - . وترجع سرعة بعض الأقطار عن غيرها في ذلك التوجه إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية. من بين العوامل الداخلية : الحجم النسبي للمجتمع المدني ودرجة

نضجه في كل قطر. فتنظيمات المجتمع المدني هي التي نظمت حركات الاحتجاج التي أعقبتها تطورات في التحول الديمقراطي، بينما انتكست مسيرة الديمقراطية في بعض الأقطار، وفي البعض الآخر لا يزال الاحتجاج مستمراً لكنه لم يؤد إلى نتيجة بعد[٢٤].

٩ - مشروع بحثي من المجتمع المدني والتحول الديمقراطي العربي

إن الاطلالة التي تضمنتها الصفحات السابقة، تفترض أن تبلور ونمو تنظيمات المجتمع المدني العربي هي نفسها إرهاصات موجة ثانية من التحول الديموقراطي. واقتناعاً منا بذلك أعددنا، في **مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية**، مشروعاً لتوثيق وتحليل هذه التطورات، ومتابعتها، ونشر الوعي بها، واستنفار الحوار حولها، علي أمل ترشيدها وتعميقها. وبدأنا هذا الاستعداد في مطلع التسعينات. وعجلت به أزمة الخليج. فقد كانت الأزمة، في رأينا، هي قمة العبث الاستبدادي بمصير الأمة وشعوبها. ولكنها كانت أيضاً واعدة بفرصة جديدة، تشب فيها تنظيمات المجتمع المدني العربي عن الطوق، لتحول الأنظمة العربية الإستبدادية، إلى أنظمة أقل استبداداً، ثم إلى أنظمة أكثر مشاركة، ثم إلى أنظمة ديموقراطية شكلاً ومضموناً.

وخططنا للمشروع بإطار نظري مبدئي؛ عرضناه للحوار في ندوة بالقاهرة في ربيع ١٩٩١، أي في أعقاب حرب الخليج، وشارك فيها باحثون وممارسون عرب وأجانب من المهتمين بشئون الوطن العربي. وعلى مدى عام كامل تمت إعادة صياغة وتفصيل مشروع بحثي طموح يستمر عدة سنوات؛ وينطوي علي المقومات التالية:

٩-١- اطار نظري

يستوحى الخبرة العالمية التاريخية من ناحية، وخصوصية الخبرة العربية التاريخية المعاصرة من ناحية أخرى، في استكشاف العلاقات بين خمس مجموعات من المتغيرات .. هي :

٩-١-١- التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية، سواء التقليدية منها مثل

القبيلة والعشيرة والطائفة والجماعة الحرفية؛ أو الحديثة منها مثل الطبقات والفئات المهنية الجديدة.

٩-١-٢- **تنظيمات المجتمع المدني**، وهي الأشكال المؤسسية المنظمة التي تعبر عن التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية القائمة، دفاعاً عن مصالحها في مواجهة الغير؛ سواء كانت تنظيمات مدنية أخرى (نقابات عمال في مواجهة أصحاب أعمال؛ أو جمعيات، مستهلكين في مواجهة اتحادات منتجين)، أو في مواجهة مؤسسات الدولة.

٩-١-٣- **مؤسسة الدولة**، ككيان سيادي أعلى، بأجهزتها وسلطاتها التنفيذية (الحكومية) والقضائية، والتشريعية، ومدى تبلور واستقلالية كل منها في مواجهة بعضها البعض، وفي مواجهة التكوينات الاجتماعية الاقتصادية، وفي مواجهة تنظيمات المجتمع المدني.

٩-١-٤-**المؤثرات الخارجية**، الإقليمية والعالمية (دول أخرى أو تكتلات أو شركات أو منظمات)، ومدى تأثيرها علي نمو وسلوك وتفاعلات المتغيرات المذكورة أعلاه- أي التكوينات الاجتماعية - الاقتصادية، وتنظيمات المجتمع المدني، ومؤسسة الدولة.

٩-١-٥- **نمط الحكم ودرجة التحول الديموقراطي**، بناء على أن نظام الحكم ، ودرجة المشاركة الديموقراطية نتاج للتفاعلات والتوازنات بين مجموعات المتغيرات المذكورة سابقاً ، وما تفرزه من قيم ومعايير وتوقعات وممارسات فعلية (الثقافة السياسية).

وتجدر الاشارة إلى ان اثنين فقط من هذه المتغيرات سيتم التركيز عليهما عند كتابة الدراسات القطرية وهما تنظيمات المجتمع المدني ودرجة التحول الديمقراطي. المتغيرات الثلاثة الاخرى سيتم الاستعانة بها كمحددات معاونة.

٩-٢- دراسات قطرية واقليمية وقومية

٩-٢-١- واهتداء بالإطار النظري المذكور في «٩-١» - دون التقيد الصارم به - يتم إعداد دراسة مسحية تحليلية عن كل قطر عربي، على أن يكون

التركيز فيها علي العقود التالية للاستقلال، وخاصة العقد الأخير؛ ذلك أن هدفنا استشرافي مستقبلي.

٩-٢-٢- مع إتمام الدراسات القطرية، يقوم أحد الباحثين بإعادة قراءة البحوث والدراسات القطرية لكل إقليم : **المشرق العربي** (سوريا، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق)، **والجزيرة - الخليج** (اليمن، السعودية، عمان، الإمارات، قطر، البحرين، الكويت)، **ووادي النيل** (مصر، السودان، الصومال، جيبوتي)، **والمغرب العربي** (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا)، لاستكشاف ما إذا كانت هناك قواسم نمطية مشتركة داخل أقطار كل إقليم، وكذلك، ما قد يكون هناك من خصوصيات قطرية، وتفسيرها؛ واستشراف مسيرة التحول الديموقراطي في الإقليم ككل.

٩-٢-٣- يتم اعداد مجلد تلخيصي تأليفي عام عن **المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي** لمجمل الدراسات القطرية والاقليمية، يكون خاتماً جامعاً لهذا المشروع الأول من نوعه.

٩-٣- قاعدة معلومات

رؤى في تخطيط المشروع منذ البداية أن يكون مناسبة لبناء قاعدة معلومات عن المجتمع المدني العربي، وعن مسيرة التحول الديموقراطي فيه. وتكون بداية هذه القاعدة تجميع ما يمكن العثور عليه من وثائق ومراجع ومؤلفات ودوريات تمس بشكل مباشر أحد المجموعات الخمس من المتغيرات المذكورة في «٩-١»، أعلاه. ولكن الجديد في قاعدة المعلومات هذه هو الدراسات القطرية التي يعدها الباحثون للمشروع خصيصاً، وكذلك المتابعات اليومية التي يقوم بها مكتبيون متخصصون في مقر مركز ابن خلدون بالقاهرة.

٩-٤- نشرة شهرية للمجتمع المدني

توخى المشروع عند التخطيط له أن يشتبك بسرعة بمسائل المجتمع المدني دون إنتظار لاتمام الدراسات القطرية والإقليمية والقومية. ورؤى أن يكون ذلك من خلال نشرة منتظمة تحمل اسم المشروع «المجتمع المدني والتحول

الديموقراطي في الوطن العربي». وقد صدر العدد الأول منها فعلاً في يناير ١٩٩٢. وقد كان القصد في البداية أن تكون فصلية (كل أربعة شهور). ولكن الاستقبال الحافل للعدد الأول، والحاح القراء، جعلنا نصدرها شهرية. وهي تصدر بانتظام منذ ذلك الحين، وقد دخلت عامها الرابع مع كتابة هذه السطور، في مطلع ١٩٩٥. بل إنها بعد السنة الأولى، وبدءاً من يناير ١٩٩٣، بدأت تصدر في طبعتين أحداهما عربية ، والأخرى إنجليزية.

٩-٥- كتاب سنوي للمجتمع المدني

ومع النشرة الشهرية، وقاعدة المعلومات، وجد فريق الباحثين في المشروع فائدة قصوى في إصدار كتاب سنوي يحمل عنوان المشروع، ويتجاوزه زمنيا، بحيث يصبح تقليداً سنوياً مستمراً. وقد صدر من الكتاب بالفعل ثلاثة أعداد عن أعوام ١٩٩٢، ١٩٩٣، ١٩٩٤.

٩-٦- ترجمة كتب

قام المركز بإعداد قائمة من عشرة كتب رؤى أنها الأكثر أهمية وتأثيراً على عملية التحول الديمقراطي، واختار من بينها كتاب " صامويل هانتنجتون " «الموجة الثالثة» : التحول الديمقراطي في القرن العشرين، ليكون الكتاب الأول الذي يترجم إلى العربية.

٩-٧- سلسلة انشطة المجتمع المدني

إن المشروع البحثي، الذي نصفه هنا، ليس مجرد مشروع أكاديمي نظري. لقد كان ومازال القصد منه أن يكون جزءاً من حركة جماعية عربية من أجل توطيد دعائم حقوق الإنسان والديموقراطية. وقد بدأت هذه الحركة في مدينة ليماسول القبرصية عام ١٩٨٣، حينما ضاقت الأنظمة العربية بمثقفيها الأحرار الذين أرادوا أن ينشئوا منظمة لحقوق الإنسان. ولكن رغم التضييق والمطاردة، فإن حركة عربية لحقوق الإنسان قد نشأت ونمت على مدى السنوات الإثنتى عشرة التالية. ونمت معها براعم ديموقراطية هنا وهناك، مما تحدثنا عنه في هذه المقدمة، ويتحدث عنه المشاركون في المشروع، في كتب هذه السلسلة. لذلك

فإن جزءاً من هذا المشروع هو تنظيم ورش العمل والندوات والمؤتمرات، والبرامج الإذاعية والتليفزيونية، التي تهدف كلها إلى الدعوة إلى قيم ومعايير وممارسات المجتمع المدني، كما عرفناها وحددناها في أول فقرات هذه المقدمة.

٩-٨- شبكة منظمات المجتمع المدني

إن الأنشطة المذكورة في ٩-٦ أعلاه قد تمت بواسطة مركز ابن خلدون، أو بالتعاون بين المركز ومراكز ومنظمات شقيقة في مصر والوطن العربي. ورغم أن المركز حديث العهد، حيث انشيء عام ١٩٨٨، فإنه ساعد في تأسيس أو دعم عدد من المراكز والمنظمات الجديدة، التي أصبحت تكون معاً شبكة لمؤسسات المجتمع المدني مصرياً وعربياً. فهناك ما لا يقل عن ثلاثين من هذه المؤسسات، التي يتعاون معها فريق مشروع المجتمع المدني تعاوناً مباشراً ووثيقاً. هذا فضلاً عن اكثر من مائتي مؤسسة يتعاون معها الفريق بشكل أقل كثافة وانتظاماً.

٩-٩- خطاب المجتمع المدني

يفخر القائمون في هذا المشروع أنهم - وقبل أن يكتمل المشروع - قد روجوا الخطاب «المجتمع المدني»، كمفهوم ومفردات. فأصبح يستخدمها السياسيون والأكاديميون والإعلاميون، والاجتماعيون. وبدأت تظهر الكتب والمقالات، وتعقد الندوات والمؤتمرات التي تحمل هذا العنوان. ومنذ خمس سنوات مضت، لم يكن الأمر كذلك علي الإطلاق.

* * *

وأخيراً، وليس آخراً، فما كان لهذا الكتاب، ولا لهذه السلسلة، ولا لهذا المشروع كله أن يرى النور إلا بفضل ومؤازرة عدد من المؤسسات والزملاء والزميلات.

في المقدمة يأتي الزميل والصديق العزيز والعالم الاجتماعي الدكتور **سليم نصر**، مدير برامج العلاقات الدولية في **مؤسسة فورد بالقاهرة**. فقد كان أول من بارك ودعم الفكرة، وتابعها حتى تحولت إلى إطار مفهومي، ثم إلى خطة بحثية. وكانت مؤسسة فورد أول وأهم وأكبر من قدم العون المادي **لمشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي**.

كذلك قدمت **الوقفية الأهلية من أجل الديموقراطية**، ومقرها واشنطن، دعماً مالياً كريما لإصدار النشرة الشهرية والتقارير السنوية للمجتمع المدني، وبعض المترجمات الهامة للمشروع طوال العامين الأخيرين. وننوه هنا تحديداً بالسيد/ " كارل جيرشام "، رئيس الوقفية، والأستاذة " شاها علي رضا "، مديرة برنامج الشرق الأوسط لتعاونهما الصادق مع المركز.

وأخيراً قامت كل من مؤسستي **فردريش ايبرت، وكونراد أديناور** الألمانيتيين، بتقديم دعم مادي للجزء الخاص بمصر في مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي، بما في ذلك ورشتي العمل عن المخطوطتين القطريتين وعن المرأة المصرية والديموقراطية.

أما أسرة الباحثين والمساعدين في مركز ابن خلدون نفسه ، فربما تعجز الكلمات عن التعبير عن امتناني الشخصي لهم، لما قاموا به فوق كل دواعي الواجب. ويكفي أن أذكر اسماءهم هنا حيث أنهم من أهل البيت، وهم الأخوة والأخوات: محب زكي، ود. سامي بدراوي، وحازم حنفي، محمد الفقي ، وأيمن خليفة، ، وايفيت فايز، وأشرف بيدس ، وسليمان شفيق، وعلاء سلامة، ونجاح حسن، وماري جورجي، وإيمان عبد الله عيسوي، وسعيد عبد المسيح.

سعد الدين ابراهيم

المقطم ٢١/٣/١٩٩٥

الهوامش

(١) انظر في هذا الصدد:

Diamond L. and Mark Plattner (eds.). The Global Resurgence of Democracy. Baltimore: The John Hopinks University Press, 1993; Huntington, S. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: Oklahoma University Press, 1991; G. Schmitz and D Gillies. The Challenge of Democratic Development. Ottawa: TheNorth-South Institute , 1992.

انظر سعد الدين ابراهيم وآخرون، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي، عمان، منتدى الفكر العربي، ١٩٨٨. وأيضا:

Luciani, G. (ed.). The Arab State. Berkeley, L.A.: University of California Press, 1990.

سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، ١٩٩٢، ص ص ١٢-١٣.

Norton. R. (Guest Editor)."Introduction to a Social Issue on Civil Society in the Middle East", The Middle East Journal, Spring, 1993.

انظر عرضا عن كيفية استخدام مفهوم « المجتمع المدني» لدى اوروم:

Orum, A.M. Introduction to Political Sociology. Englewood Cliffs, New Jersey, 1987, pp. 24-26; Redhead B. (ed.), Plato to Nato: Studies in Political Thought. London: BBC Books, 1984

(٢) انظر يونان لبيب رزق، مصر المدنية، القاهرة ، طيبة، ١٩٩٣.

Halpern, M. The Politics of Social Change in the Middle East and the Arab World. Princeton, 1962.

(٣) Harik, I. "The Origin of the Arab System", in Luciani, G. The Arab State. pp.1-28

(٤) لمزيد من الاطلاع علي هذا الطراز التقليدي من الحكم، انظر مقدمة ابن خلدون "المجتمع المدني والدولة في المغرب العربي"، بغداد، المثني، ١٩٨٠.

Hermassi, A. Society and State in Arab Maghreb.

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

(٥) رزق، المرجع السابق، ص ٤٠ -٨٤، ٩٠ -٩١.

(٦) المرجع السابق، ص ١٤١ -١٤٢.

(٧) عن الاستخدام السياسي العربي لمصطلحي «فتنة» و «نكبة» أنظر سعد الدين إبراهيم، العرب وأزمة الخليج، القاهرة، ابن خلدون - سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ١٢.

(٨) إبراهيم، المجتمع والدولة؛ Harik, pp. 19-24.

(٩) Beblawi, H. "The Rentier State in the Arab World", Arab State, pp. 85-98.

(*) تستخدم لهذه التكوينات أسماء أخرى - مثل « الأغنياء الجدد » و «البروليتاريا الرثة».

(١٠) ابراهيم ، المجتمع والدولة، ص ٣٤٢ -٣٦٩.

(١١) ابراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، القاهرة ابن خلدون - سعاد الصباح، ١٩٩٢، ص ١٧-١٨. وانظر لنفس المؤلف:

"Minorities and State Building in the Arab World", submitted to the Annual American Sociological Meeting. Pittsburg, August, 1992.

(١٢) إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، ص ٢٤٣-٢٤٤.

(١٣) إبراهيم، المجتمع والدولة.

(١٤) المرجع السابق.

(١٥) للاطلاع علي رد فعل الملكيات العربية تجاه الأيديولوجيات الراديكالية، أنظر:

New York, Hudson, M. Arab Politics: The Search for Legitimacy. Haven,1980.

(١٦) لمزيد من المعلومات انظر مناقشات "مؤتمر المنظمات المدنية العربية"، القاهرة، ٣١ أكتوبر-٣ نوفمبر ١٩٨٩؛ والأبحاث المقدمة في ندوة "المجتمع المدني العربي"، بيروت، ٢١ -٢٤ يناير ١٩٩٣

ونشرت فيما بعد تحت نفس العنوان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣.

(١٧) لمزيد من الاطلاع علي نشأة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والتنظيمات المدنية المماثلة في الثمانينات، أنظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، ص ٩-١٢.

(١٨) تم استقاء هذه التقديرات من أبحاث الدول في "مؤتمر المنظمات المدنية العربية".

(١٩) لمزيد من الاطلاع، انظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني.

(٢٠) Grass-Roots Participation and Development in Egypt. A Study by the Ibn Khaldoun Center, commissioned by UNICEF, UNDP,and UNFPA,Cairo,1992.

(٢١) المجتمع المدني، نشرة شهرية تصدر عن مركز ابن خلدون، القاهرة، أعداد مايو، يونيو، يوليو ١٩٩٣.

(٢٢) لمزيد من الاطلاع، انظر: سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني.

(٢٣) لمزيد من الحقائق والأرقام والتحليلات انظر: المجتمع المدني، عدد أكتوبر ١٩٩٢.

(٢٤) معظم فقرات الجزء الخامس أعيدت صياغتها من بحث سابق للمؤلف بعنوان:

"Crisis, Elites and Democratization in the Arab World", in Middle East Journal, 47/2, pp. 292-305.



المجتمع المدني والتحول
الديمقراطي في
قطر

مقدمة

يمر العالم اليوم بمرحلة يحلو للبعض بوصفها علي أنها مرحلة إنتقالية، ورغم ما تحويه التسمية من مقادير من الصدق علي وجه العموم، إلا أنها تسمية لا تعبر بدقة عن عمق ما ينتج، ومداه، ونتائجه، وجدواه. وفي زمن غير مسبوق في اختصاره وقصره. فالمرحلة موجتها الثالثة حسب تعبير الفن توفلر A. Toffler عاتية عالية متلاطمة في مدى أمضى وأطول من جذرها وعمقها، حافلة بالحركة السريعة في تقليبها وحرثها للمثل والقيم والمؤسسات وأنماط السلوك الإنساني.

ومن أبرز علامات هذه المرحلة تلك التغيرات المتلاحقة بالاقتصاد العالمي؛ من اقتصاد شركات متعدية الجنسيات Multintional إلى إقتصاد رمزي، إلى اقتصاد عابر للقوميات Transnational وللقارات من حيث موضوعات الانتاج، وتعبئة الفوائض، وتحقيق القيم المضافة، وتنشئة البشر علي أنماط استهلاكية جديدة مواتية ومتناغمة مع موضوعات الانتاج.

ومن علاماتها أيضاً تطور سريع في العلم والتقنية، واختصار المسافة الزمنية بينهما، مما صاحبه ثورات في عالم الاتصال والمعلومات والهندسة

الوراثية. لقد تحدت التقنيات الجديدة المسلمات والمعتقدات والقيم وقبلها علاقات العمل، وبرز علي نحو واضح إهتزاز عنيف بالأدوار التقليدية لسلطة الدولة، وبرز عدم التطابق بين حدود الدولة وسلطتها، وتعرضت بعض السلطات للتآكل.

إذن التحديات التي تواجه إنسان اليوم والغد غير عادية وغير مسبوقة، والمخاطر جوهرية تنال الوجود. فثمة تجمعات ستخضع للإبعاد أو الخروج من التاريخ مع التجاوز في المعنى، وأخرى ستخضع للتهميش، وثالثة ستقبل الإلحاق القسري Annexation لمركز الشمال أو حتى توابعه.

وتعبر التلميحات والتصريحات والكتابات المختلفة الصادرة عن مركز الشمال العاتي- ورغم كل ما يحوزه وما يهيمن عليه من علوم وتقنية وانتاج- تعبر عن قلق نظري وفكري وقيمي علي السير والمصير. ومن ثم اجتهدت الكتابات لتقديم بدائل نظرية وأخرى عملية سياسية لمواجهة التغيرات الهائلة. إن تعبيرات ما بعد الماركسية Post-marxism وما بعد الحداثة Post-Modernism تعبر عن هذا القلق وتدعو للتجاوز الراغب في القطيعة شبه الشاملة مع ما كان وما هو كائن.

إن مثل هذا الوضع الشائك والمعقد يفرض علي العالم العربي، وليس أقطار الخليج العربي فقط، أو المجتمع القطري بالذات، التفكير الجدي في الحال والمآل. فالأمر بحاجة إلى قراءة جديدة للحاضر العربي والمتغيرات الدولية، لكي نحدد اختياراتنا علي نحو علمي واقعي، بدلاً من الاضطرار للإرتجال والانفعالات العشوائية التي تفرض علينا ما لا نعيه الآن والمرغوب عنه.

وإذا كان الشمال قد أدرك أن فلسفة اتخاذ القرار السائدة فيه بما تضمه من تفريعات في حاجة إلى إعادة نظر جذرية فذلك لإدراك مجتمعات الشمال أن مسئولية المواجهة مع المستقبل لا تقدر عليها «النخب» الحالية مهما كانت استنارتها وخبرتها. فالمسئولية جماعية، والفعل يجب أن يكون جماعياً بقدر المستطاع، وهذا لن يكون إلا بفاعلية نوعية ووعي نوعي للشعوب، وممارسة فعلية لصناعة القرار تعتمد علي دوائر متنوعة ومتسعة للمشاركة السياسية الحقيقية.

ولهذا يرى كثيرون من أبناء العالم الذي سمى ثالثاً ثم جنوباً أن المجتمع المدني، بمنظماته وتفاعلاتها وحوارتها الأصيلة «مع السلطة السياسية» بعد هام مكون للبنية الأساسية للمشاركة وصناعة القرار، خاصة عندما تستلهم هذه المنظمات «أنا أعلى »وطنيا في طابعه ومصالحه، وحضارياً إنسانياً في تمايزه ومساهماته وعطائه، ولا يكتفي بدور لهذه المنظمات يكون مجرد «جسور ومعابر» تفضي بعد «التفكيك الداخلي» على المستوى المؤسساتي علي الأقل إلى مزيد من الذوبان في الاخر المهيمن، والتخلي عن مقومات «الهوية الحضارية» والمشاركة بالأفعال غير الواعية !؟ في الإجهاز عليها.

وبنى كثيرون رهانهم المستقبلي علي دور منظمات المجتمع المدني علي مشاهدات تاريخية أسهمت بها هذه المنظمات في مجتمعات الشمال وعلي شواهد وإرهاصات بدأت تتشكل في مجتمعات الجنوب.

لقد بينت دراسات غير قليلة حول عدد من المجتمعات الإفريقية - علي سبيل المثال - تبلور الدور السياسي لمنظمات المجتمع المدني في التغيير

السياسي في تلك المجتمعات. فقد استطاعت الكنائس ومنظمات العمل والروابط المهنية أن تؤسس «وعياً» لتغيير نظام الحزب الواحد، ولعبت الجمعية القانونية الكينية علي سبيل المثال - التي ينضوي تحتها قرابة ألف وخمسمائة محامي - منذ منتصف الثمانينيات دوراً بارزاً في هذا التغيير. وفي «زامبيا» إستطاعت جماعات الضغط والنقابات القيام بدور مماثل في عام (١٩٩١)، كما استطاعت الكنيسة، وحركات العمال، والطلبة أن تقوم بأدوار مماثلة في «زائير» في عام (١٩٩٠). [١]

غير أن دور منظمات المجتمع المدني تحديداً في تحقيق التحولات الديمقراطية لا يتم في فراغ، أو يحدث تلقائياً، إذ لابد له من مقومات وشروط مجتمعية وجماعية.

ولعل في مقدمة هذه المتطلبات، ما هو اقتصادي والذي يتمثل في تحقيق نمو وكفاءة إقتصاديين، ومتطلبات إجتماعية في مقدمة أهدافها المضطردة، تحقيق العدالة في الفرص المجتمعية المختلفة، وإشباع الحاجات الأساسية. ومتطلبات ثقافية تتمثل في وجود قيم ثقافية مدعمة للإتجاه نحو المشاركة والديموقراطية، فضلا عن وجود حد أدنى من الوعي بأهمية المشاركة في منظمات المجتمع المدني وأهمية أدوارها.

وإذا كان صمويل هاينتجتون S.Huntington قد حصر قرابة سبعا وعشرين متغيرا مُستقلا لها تأثيرها في الممارسات الديموقراطية، ومع أنها في معظمها ذات علاقات إحتمالية بنمو الديموقراطية، فإن غياب بعض هذه المتغيرات بصاحبه تعطل للديموقراطية أو علي الأقل إعاقة تطورها واهتزاز مسارها. ولعل المتتبع لما حدث بالجزائر ونيجيريا وبيرو

يجد شواهد علي هذا [٢].

ومع التزامنا بمفهوم المجتمع المدني المطروح في المشروع الراهن، ولأنه يحمل بعض التوجهات الإجرائية التي تعين علي الاستمرار في البحث، فالمفهوم لا يزال يحمل في طياته بعض الالتباسات التي تؤثر في فاعليته علمياء. فالقول بأن المجتمع المدني هو "مجموع التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق! مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف" هو قول بحاجة إلى مناقشة، ويمكن توضيح بعض من هذه الإلتباسات من خلال التساؤلات والملاحظات التالية:

١ - يبدو أن المفهوم المطروح يتحدث عن حالة قطعت فيها منظمات المجتمع المدني أشواطا ومراحل، اكتسبت هذه المنظمات من خلالها خصائص تبدو هي الأخرى تعبيرا عن حالة استقرت فيها هذه المنظمات بعد تطورها. فالقول "بحرية" هذه المنظمات كواحدة من خصائصها لم تصل إليه هذه المنظمات في المجتمعات الأوربية مثالاً إلا عبر نضال طويل، وأن "صفة الحرية" تبدو نسبية إذا ما قارنا أوضاعها بأوضاع منظمات المجتمع المدني بالأقطار العربية. فثمة قيود تشريعية وتدخلات سياسية مقصودة من قبل السلطة التنفيذية للدولة لتحديد حركة وفاعلية ومسار هذه المنظمات، وبدون رقابة ذاتية لنشاط هذه المنظمات من مجالس تنتخبها فقد تلعب هذه المنظمات أدواراً في التفكيك المجتمعي الجهوي والطائفي والإثني. . الخ.

كما أن التزام هذه المنظمات في علاقاتها بالدولة بالتراضي وحل

الصراعات سلمياً، لم يحدث في أوربا إلا عبر صراعات طويلة كما في حالة النقابات، حيث الصراعات المعروفة تاريخيا بين العمال وأصحاب العمل. وكما في حالة الأحزاب السياسية التي خاضت هي الأخرى نضالات وصراعات مع سلطة الدولة. إن خصوصية منظمات المجتمع المدني بالمجتمع العربي، وأيضاً في كثير من بلدان الجنوب تجعلنا نجد في البحث عن خصائص نوعية لهذه المنظمات. فمثلاً من الناحية التاريخية كانت هناك أحزاب وتنظيمات - تحت الأرض كما يقال - كانت معادية للسلطة وأسهمت في نمو الوعي الوطني في مواجهة الاستعمار. مثل هذه التنظيمات يصعب أن نطبق عليها تاريخيا معيار الالتزام بالتسامح والتراضي وما إلى ذلك.

٢ - وإذا كان مفهوم المجتمع المدني بحاجة إلى رؤية تاريخية فهو ايضا بحاجة الي رؤية بنائية اجتماعية، تضع خريطة القوي الاجتماعية في الحسبان لفهم أنماط منظمات المجتمع المدني ومن ثم تصنيفها علميا وفهم أهدافها وحركتها.

٣ - حقيقة أن المفهوم عني بتحديد دور منظمات المجتمع المدني، والمتمثل في تحقيق مصالح الأفراد، غير أن هذا بحاجة علي المستوى الإجرائي علي الأقل لوضع مصالح الجماعات والشرائح الاجتماعية والطبقية في الحسبان، وليس فقط مصالح الافراد كأفراد، فضلا عن تباين هذا الدور بتباين المرحلة التاريخية التي تمر بها منظمات المجتمع المدني في كل مجتمع محدد.

فثمة مراحل كان دور منظمات المجتمع المدني هو رد الفعل لمواجهة

الدولة القمعية Repressive State لتحقيق استقلال هذه المنظمات عن الدولة، والحفاظ علي بقائها وبقاء الأفراد والجماعات المنضوية تحت لوائها. ومن أبرز الدراسات التي بينت خصائص هذا النمط من المنظمات دراسة "فيكتور أزارا V.Azara (١٩٨٨) وموضوعها العام إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع. وفيها ميز بين وجود منظمات طوعية ذات طبيعة اقتصادية مارست نشاطات سرية تهربا من كبح الحكومة والاعتماد عليها. ومنظمات أخرى تعبر عن مرحلة أخرى من مراحل تطور منظمات المجتمع المدني كان دورها -في هذه المرحلة - هو التوسط بين المواطنين وصيغ الدول غير الديموقراطية. فوفقا لدراسات قام بها "ناؤمي شازان" N. Chazan تبين أن عددا من المنظمات الطوعية في افريقيا قامت بأدوار هامة في المشاركة السياسية غير الرسمية. وثمة مرحلة ثالثة فرضت موضوعيا أن يكون سعى منظمات المجتمع المدني إحداث تغييرات سياسية في نظم الحكم وآلياته، كما وضح "ميشيل براتون" M. Bratton في دراسة له حول المجتمع المدني وحياة المنظمات الاجتماعية والترابطات في إفريقيا عام (١٩٨٩). [٣]

ورغم هذه الملاحظات التي يمكن أن يكون بعضها خلافياً، فلاعتبارات علمية وإجرائية حددها معد المشروع الراهن، التزمنا بالتوجهات النظرية والمنهجية التي وردت في وثيقة التكليفات النظرية.

وفي ضوء ما هو متوفر من بيانات ومعلومات حول المجتمع القطري، ومنظماته ذات الصلة بموضوع البحث، حاولنا وبقدر من التركيز تقسيم المادة العلمية للدراسة الراهنة عبر أربعة فصول. تناول الأول السياق

المجتمعي وبإيجاز شديد كما تطلعت الي هذا وثيقة المشروع. وركز الفصل الثاني علي ملامح الدولة القطرية وتطورها الرئيسي من دولة ريعية إلي خصائص قريبة من نمط رأسمالية الدولة، كما ركزنا علي ملامح السلطات الأساسية: التنفيذية والقضائية والتشريعية. وعُنى الفصل الثالث بالتكوينات الاقتصادية الاجتماعية المتغيرة مع إشارة خاصة إلى نمو الطبقة الوسطى الجديدة. وكان موضوع الفصل الرابع والأخير المنظمات غيرالحكومية باعتبارها احدى صيغ منظمات المجتمع المدني.

حواشي المقدمة

1- Ndegwa, S.; "Civil society and political change in Africa- the case of Non governmental organization in Kenya: in International Journal of Comparative Sociology, Vol. 35, 1-2, 1994, pp. 19-36.

2 - S. M. Libset; "The Social Requistes of Democracy Revisited" American Sociological Review. Vol. 59, No. 1, 1994, pp 1-21:

٣ - لمزيد في التفصيل حول هذه الدراسات يمكن الرجوع إلى :

Ndegwa, S; Op. Cit., pp 321-325.

الفصل الاول
السياق المجتمعي :
إطلالة عامة

الفصل الأول
السياق المجتمعي : إطلالة عامة

مقدمة :

هدف هذا الفصل إلقاء بعض الأضواء علي الخصائص العامة للمجتمع القطري، ذات الصلة بنشأة وتطور منظمات المجتمع المدني وأنماطها. ولهذا فلسنا معنيين بكل خصائص هذا المجتمع، ولا بأي خصائص. وإنما بالخصائص التي تصورنا أن لها تأثيراً في حركة المجتمع المدني. وإذا تتبعنا المتغيرات ذات الصلة بهذه المنظمات، نجد أن بعضها تقليدي وتاريخي مثل التكوينات الاجتماعية لما قبل الحداثة كالقبيلة، وبعض صيغ التكافل الاجتماعي علي سبيل المثال. وبعضها معاصر وبنيوي كالتعليم والنشاطات الاقتصادية والثقافية المختلفة علي سبيل المثال.

أولا: خلفية تاريخية عامة

المجتمع القطري كما هو معلوم مجتمع عربي خليجي، نتجت التحولات الكبرى التي طرأت عليه من عوامل أثرت في مجتمعات الخليج العربية. وهي عوامل بعضها خارجي، وبعضها الآخر داخلي. فقد كان للتجارة كنشاط اقتصادي، الأولوية والأسبقية ومن ثم الهيمنة والتأثير في غيرها من فروع النشاط الاقتصادي. وإذا كان هذا الأمر يمثل ظاهرة عامة في أقطار الخليج العربية فثمة تفاوتات بين قطر خليجي وآخر. فالمجتمع القطري سهل نادر المياه، غابت عنه الزراعة كنشاط كان له تأثيره في أقطار خليجية أخرى كالبحرين علي سبيل المثال. كما أنه لم تنشأ به حرف بالقدر الذي لوحظ في الكويت علي سبيل المثال (١).

ورغم وجود تفاوتات إيكولوجية بين أقطار الخليج، إلا أن نظامين هامين مشتركين أثرا، ولا يزالا في مسيرة هذه المجتمعات ولعبا أدوار بارزة في تشكيل علاقاتها الخارجية ومكونات بنيتها الاجتماعية.

تمثل النظام الأول في سطوة التجارة، وتمثل الثاني في سطوة النظام القبلي، لا علي أساس القرابة او النسب فقط وإنما كإطار اجتماعي وسياسي وقيمي حدد وجهة جل النشاطات الإنسانية. لقد تفاعل هذان النظامان مع العوامل الخارجية المتمثلة في تطلع الغرب- رغم تغير مفرداته وشكل خطابه- إلى منطقة الخليج العربية، سواء لمبررات ذات صلة بحاجة الغرب الي الأمن المواتي لمصلحته في الخليج، أو إلى تحقيق مصالحه الاقتصادية المباشرة التي غلفها غالبا بخطاب ذي قناع إنساني، كالقول بحماية أقطار الخليج أو الوقوف في وجه القرصنة وتجارة الرقيق. وكان

نتاج هذا التفاعل وحصاده، ما أسماه باحثون خليجيون مشهود لهم بالكفاءة العلمية؛ بنمط الانتاج المركنتالي الذي كان من أهم ملامحه (٢):

١ - تجارة المضاربة.

٢ - تبلور الدور الاقتصادي للمؤسسة القبلية من حيث هي إطار للتملك وإعادة توزيع الدخل.

٣ - آليات التعامل التجاري النقدي في السوق التبادلي.

٤ - الترتيبات الموسمية التي كانت تتحكم بالنشاطات الاقتصادية في مرحلة ما قبل النفط، والتي حل محلها آليات الرأسمالية العالمية في مرحلة النفط.

لقد أثر هذا النمط في خطوطه العامة في توجهات سلطة الدولة الخليجية، واختياراتها التنموية، وعلاقاتها بمنظمات المجتمع المدني علي النحو الذي سيتضح عبر الفصول التالية، خاصة علاقة هذه المنظمات بالدولة، وهي العلاقة التي أفرزت قيماً ومعاييراً حتمت إقامة هذه المنظمات وحددت فاعليتها المجتمعية، كما كان هذا النمط الإنتاجي أرضية مواتية لهيمنة الغرب علي الخليج، ومن ثم تحديد وضعية أقطاره في شبكة العلاقات الاقتصادية والسياسية، أو بعبارة موجزة تحديد مواقعها وأدوارها في التقسيم الدولي للعمل. فعند منتصف القرن التاسع عشر كان قد تم استيعاب أقطار الخليج في النظام الاقتصادي الغربي، وأصبحت هذه الأقطار من أطرافه أو هوامشه المتخصصة في نوع من السلع المحكومة آليات سوقها، عرضاً وطلباً وأسعاراً بالمصالح العالمية. لقد حدث هذا في التعامل مع "اللؤلؤ الصناعي"، كما حدث شبيهه، مع اختلاف

فرضته المستجدات الدولية والعربية مع النفط إنتاجاً وتسويقاً [٣].

إن هذه العوامل وما نتج عنها من تفاعل، أثرت ولا تزال في طبيعة التكوينات الاجتماعية والسلطات الأساسية، خاصة السلطة التنفيذية، كما أثرت في تبني سياسات تنموية بعينها كانت مواتية لتطوير نظام الدولة من سلطة الدولة الريعية التي اعتمدت في دخلها القومي علي الريع الخارجي؛ إلى رأسمالية الدولة المالكة لجل وسائل الإنتاج، والمانحة لكل الخدمات، ومن ثم كان ضبطها لأشكال ومضامين وإيقاعات منظمات المجتمع المدني.

ثانيا: الخصائص السكانية المتغيرة للمجتمع القطري:

ثمة عدد من الظواهر السكانية، يتصور المرء أن لها صلة بكم وأنماط منظمات المجتمع المدني في دولة قطر، تشير إلى بعض منها:

١ - ندرة سكانية وهجرة متدفقة :

طرأت علي حجم السكان الذين يعيشون علي ارض المجتمع القطري تغيرات واضحة، فقد تضاعف عدد السكان أربعة مرات تقريبا، خلال عقدين من الزمان؛ حيث قدر السكان في عام ـ١٩٧٠ بحوالي (١١١١٣٣) ألف نسمة وصلوا في عام (١٩٧٩)- تقديراً- إلى حوالي (٢٢٠٠٠٠) ألف نسمة وفي تعداد (١٩٨٦)- التعداد الأساسي - (٣٦٩٠٧٩) ألف نسمة، وقدر السكان في عام (١٩٩٠) بحوالي (٤٨٦٤٧٣) ألف نسمة[٥] وفي مسح للقوى العاملة بالعينة عام (١٩٩٣) قدر السكان بحوالي (٥٥٩٢٠٨) نسمة. والذي تجدر الإشارة إليه أن المساهمة الكبرى في هذا النمو السكاني، نتجت عن موجات الهجرة المتلاحقة الي المجتمع القطري، شأنه في هذا شأن كل أقطار الخليج العربية. ويدلل علي هذا النمو ما أتي

بعد تعداد (١٩٨٦) من معلومات حول النشطين إقتصاديا، والتي تفيد بأن أعداد القطريين النشطين اقتصادياً كانت (٢٠٩٠٧) بنسبة (٤ر١٠٪) فقط مقابل (٣٨١٣٧) عربياً بنسبة (١٩٪) وأما العدد الباقي وهو (١٤١٢٩٤) بنسبة (٦ر٧٠٪) فكان من نصيب الأجانب من الجنسيات المختلفة، التي يحتل الآسيويون الصدارة الكمية منها. إن مثل هذا الوضع السكاني الذي فرضته ظروف جغرافية وتاريخية خاصة بالمنطقة وبداخلها المجتمع القطري تجعل كم المرشحين للمشاركة في منظمات المجتمع المدني من المواطنين محدود نسبياً، فضلاً عن تفاعل هذا الحجم المحدود نسبياً من القطريين مع أنشطة المجتمع الاقتصادية خاصة التجارية والعقارية، مما جعل الفرد القطري الواحد يقوم في أحيان غير قليلة بأكثر من نشاط واحد، حكومي وخاص مثلاً، مما يفترض تأثيره بدوره في المساحة الزمنية التي يمكن أن تعطي لتطوير منظمات المجتمع المدني، فضلاً عن تأثير هذا في تباين اوضاع ابناء الطبقة الواحدة ومصالحهم.

٢ - كثافة سكانية متناقضة وتركز في العاصمة :

لقد تضاعف عدد سكان العاصمة - الدوحة - حوالي (١٨) ضعفا من (١٢) ألف نسمة كما ورد في تقدير "لوريمر" إلى حوالي (٢١٧٠٠٠) ألف نسمة في عام (١٩٨٦)، فحوالي (٨٤٪) من السكان يعيشون في العاصمة "الدوحة والريان"، في حين يتوزع (١٦٪) من السكان علي بقية مدن المجتمع القطري ونواحيه،[٦] وهو أمر نتج عنه ارتفاع الكثافة السكانية في الكيلو متر المربع في بلدية الدوحة حتي وصلت الي (١٦٤٩) فرداً مقابل شخص واحد في بلدية "جريان الباطن"، وثلاثة اشخاص في

"الجميلية والغويرية"[٧] كما ترتب علي تركز غالبية السكان في العاصمة بالتالي تركز غالبية السكان النشطين اقتصاديا فيها؛ حيث يوجد (١ر٧٣٪) من السكان النشطين إقتصاديا (١٥-٦٤ عاماً) في بلدية الدوحة بسبب تواجد معظم الوافدين بالعاصمة [٨]. ونظراً لانتقائية الهجرة الوافدة الي الخليج، ولصالح الذكور غالباً، فقد حدث تباين واضح فيما يتعلق بنسب الذكورة في الفئات العمرية النشيطة اقتصاديا، بينما تتقارب أعداد الذكور والإناث في الفئات العمرية أقل من (١٤) عاماً، ثم تبدأ النسب في الارتفاع بعد ذلك لصالح الذكور لتصل إلى (٩ر٦٧٪) في الفئة العمرية (٢٠-٢٤)، ثم (٣ر٧٨٪) في الفئة (٢٥ -٢٩). ولقد حدث هذا علي مستوى الدولة كما توضح الأرقام المذكورة، كما حدث علي مستوى العاصمة حيث الذكور أكثر من ثلاثة أضعاف الإناث في الفئة (٢٥-٢٩) وثلاثة أضعاف في الفئة (٣٠-٣٥)، وأكثر من ستة أضعاف في الفئة من (٤٠-٤٥)[٩]، ولعل الفرضية الأساسية التي يمكن صياغتها في ضوء هذا أن منظمات المجتمع المدني من المتوقع تركز الغالبية العظمى منها في العاصمة، وإنحسار وجودها خارجها. وفي الوقت نفسه انحسار مشاركة الإناث فيها، بسبب انفخاض أعدادهن مقارنا بالذكور وبسبب العادات والتقاليد التي تحدد حركة المرأة القطرية.

ثالثا : تعميم التعليم ومحاصرة الأمية :

تؤكد البيانات المتاحة، محليا وإقليميا ودولياً، حدوث طفرة كمية في تعميم التعليم بالمجتمع القطري للذكور والإناث، ولمختلف الأعمار، بما في ذلك الفئات العمرية التي تجاوزت سن التعليم النظامي؛ والتي أتاحت

لها السياسة التعليمية فرص التعليم المسائي، والانخراط في فصول محو الأمية. لقد نتج عن هذه السياسة التعليمية ما يلي :

١ - انخفاض نسبة الأمية في المجتمع القطري، فوصلت إلي (٣ر٢٢٪) علي مستوى الدولة في عام (١٩٨٦). ثم عاودت الانخفاض فوصلت الي (٦ر١٧٪) بين القطريين في بحث القوى العاملة بالعينة عام (١٩٩٣)، كما انخفضت نسبة الأمية بين الذكور من (٤ر١٥٪) في تعداد عام (١٩٨٦) إلي (٢ر١١) بين القطريين في بحث القوى العاملة عام (١٩٩٣) كما انخفضت بين الإناث القطريات من (١ر٢٩٪) عام (١٩٨٦) لتصل إلي (٧ر٢٣٪) بين القطريات في عام (١٩٩٣)(١٠).

٢ - حدث تزايد واضح في أعداد القطريين الملتحقين بالتعليم الجامعي، فخلال السنوات العشر الأولى من افتتاح جامعة قطر (١٩٧٨/١٩٧٧) تزايد أعداد الطلاب ثلاثة أضعاف من (٧٤٦) طالبا وطالبة الي (٣٨٨٣) طالباً وطالبة في ربيع (١٩٨٨)، ثم وصلوا الي (٥٣٩٥) طالبا وطالبة في عام (١٩٩٢/٩١). والذي تجدر الإشارة إليه من منظور تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث، هو ارتفاع نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم الجامعي مقارنا بالذكور والتي لم تقل عن (٧٠٪) عام (١٩٨٥)، كما ارتفعت إلي (٢ر٧٧٪) عام (١٩٨٨/٨٧)، وتراوحت بين النسبتين ما بين (١٩٨٥/ ١٩٩٢). (١١)

رابعا : النشاط الاقتصادي والخصائص المهنية للسكان:

١ - يعمل غالبية السكان القطريين ذكوراً وإناثا في خدمات المجتمع والخدمات الشخصية، حيث وصل عددهم في تعداد (١٩٨٦) إلى (

١٥٢٢٠) نسمة بنسبة (١ر٧٣٪) من إجمالي القطريين النشطين اقتصادياً (جدول رقم ١) والذين تقع أعمارهم بين (١٥ سنة فأكثر)، وتزداد هذه النسبة لدى الإناث لتصل الى (١ر٩٨٪) أي (٢٩١٦ قطرية) مقابل (١٢٣٠٤) بنسبة (٦٩٪) من الذكور. ويتوزع بقية السكان القطريين النشطين اقتصاديا على قطاعات المناجم والمحاجر بنسبة (٩ر٦٪)، والكهرباء والغاز (٦ر٦٪)، والتجارة والمطاعم والفنادق (٢ر٥٪)، وأما بقية النشاطات فتتراوح نسبة تواجد القطريين فيها ما بين (٦ر٠٪)، (٦ر٢٪). وتؤكد بيانات مسح القوى العاملة بالعينة الاتجاه العام لبيانات تعداد (١٩٨٦) حيث ارتفعت نسبة القطريين المشتغلين بالخدمات إلى (٨ر٧٧٪) على المستوى الإجمالي؛ كما وضحت بيانات هذا المسح، ارتفاع نسبة المشتغلين والمشتغلات من الذكور والإناث الى (٧ر٧٢٪)؛ (٦ر٩٧٪) على التوالي[١٢].

جدول (١)

السكان القطريون النشيطون إقتصادياً حسب النشاط والنوع

النشاط الاقتصادي	قطريون					
	ذكور		إناث		جملة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة وصيد البحر	١٢٠	٧ر٠	٢	١ر	١٢٢	٦ر
المناجم والمحاجر	١٤٢١	٨ر٠	٨	٣ر	١٤٢٩	٦ر٩
الصناعات التحويلية	٤٠٤	٢ر٢	٢٢	٧ر	٤٢٦	٢ر٠
الكهرباء والغاز والمياه	١٣٧٢	٧ر٧	١	-	١٣٧٣	٦ر٦
التشييد والبناء	٢٧٢	١ر٥	١	-	٢٧٣	١ر٣
التجارة والمطاعم والفنادق	١٠٦٤	٦ر٠	٤	١ر	١٠٦٨	٥ر٢
النقل والمواصلات	٥٣٣	٣ر٠	١٥	٥ر	٥٤٨	٢ر٦
التمويل والتأمين والعقارات	١٩٧	١ر١	٣	١ر	٢٠٠	١ر٠
خدمات مجتمع وخدمات شخصية	١٢٣٠٤	٦٩ر٠	٢٩١٦	٩٨ر١	١٥٢٢٠	٧٣ر١
أنشطة غير كاملة التوصيف	١٤٦	٨ر	٢	١ر	١٤٨	٧ر
	١٧٨٣٣	١٠٠	٢٩٧٤	١٠٠	٢٠٨٠٧	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، يوليو ١٩٩٣.

٢- تعمل الغالبية العظمى من القطريين في القطاع الحكومي، فمن تعداد (١٩٨٦) تبين أن (١٨٣٥٠) بنسبة (٨٨٫٢٪) يعملون في هذا القطاع، كانت الذكور ١٥٤٤٣٠) بنسبة (٨٦٫٦٪) من أجمالي الذكور في كل القطاعات، وكانت الإناث (٢٩٠٧) بنسبة (٩٧٫٧) من إجمالي الإناث القطريات العاملات في كل القطاعات. وأتي العاملون في القطاع الخاص في المرتبة الثانية، وبفارق كبير بالطبع؛ حيث بلغ عددهم (٢٠٦١) قطريا بنسبة (٩٫٩٪) كان الذكور منهم (٢٠٠١) بنسبة (١١٫٢٪) من إجمالي الذكور العاملين في كل القطاعات، مقابل (ستين) أنثى فقط بنسبة (٢٪). والذي تجدر الإشارة إليه في هذا السياق، أنه بدا لنا وجود نوع من التخصص بناء علي الجنسية، فغالبية القطريين والعرب يعملون بالقطاع الحكومي، في حين أن أصحاب الجنسيات الأخرى يعمل غالبيتهم في القطاع الخاص، ثم القطاع المختلط[١٣].

هذا ويكاد يتركز القطريون العاملون في الحكومة في وزارات بعينها: فمن بيانات (١٩٩٣) تبين أن أعلى نسبة من الذكور توجد في وزارة الكهرباء والماء (٢٤١٣) موظفاً بنسبة (٢٣٪) من إجمالي الذكور العاملين بالحكومة. يأتي بعدهم العاملون في التربية والتعليم وجامعة قطر (١٨٨٨) بنسبة (١٨٪)، ثم الثقافة والإعلام (١١١٤) بنسبة (١١٪)، فإن القطريات تكاد تتركزن في وزارتي التربية والتعليم (٩٥٦٠) قطرية بنسبة (٩٢٪) من القطريات العاملات بالحكومة. ثم الصحة وبفارق كبير (٢٢٩) قطرية بنسبة (٣٫٥٪)[١٤].

٣ - يترتب علي الخاصيتين السابقتين أن أصبحت غالبية العاملين

القطريين ممن يعملون بأجر نقدي. فالغالبية تعمل لدى الحكومة في قطاع الخدمات كما سبقت الإشارة. ويدلل علي هذا ما ورد في تعداد (١٩٨٦) والذي يتبين من بياناته أن حوالي (١٩٣٤١) قطرياً بنسبة (٩١٪) من القطريين يعملون لدى الغير بأجر نقدي، والغير هنا هو الحكومة غالباً، وأتي بعد ذلك أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عمالاً وبنسبة (١ر٤٪) أما الذين يعملون لحسابهم ولا يستخدمون عمالاً فكانت نسبتهم (٤ر٢٪)[١٥].

٤ - وبمتابعة التركيب المهني للقطريين تبين أن أقل من الثلث بقليل (٦٢٢٩) فرداً بنسبة (٩ر٢٩٪) يعملون بأعمال كتابية، أتى بعدهم العاملون في الإنتاج والمهن المرتبطة به (٥٢٨١) فرداً بنسبة (٤ر٢٥٪) ثم الإخصائيون والفنيون ومن إليهم (٣٩١٤) بنسبة (٩ر١٨٪).

وكان عمال الخدمات (٣١١٤) بنسبة ٩ر١٤٪)، ثم المشتغلون بأعمال البيع (١٠٦٩) بنسبة (١ر٥٪)، أتى بعدهم مباشرة المديرون الإداريون ومديرو الأعمال وكان عددهم (٥٨٦) فرداً بنسبة (٣ر٤٪)[١٦].

خامسا : المرأة القطرية : فرص تعليم كبيرة ومشاركة محدودة في قوة العمل :

طرأ علي تعليم المرأة القطرية تغيرات بارزة خلال فترة محدودة من الزمن قياساً علي ما انجزته المرأة في مجال التعليم في أقطار عربية أخرى. ويدلل علي هذا انخفاض نسبة الأمية بين القطريات في ضوء تعداد (١٩٨٦)؛ حيث كان عدد الأميات (٩٨٨٦) قطرية فقط بنسبة (١ر٢٩٪) من إجمالي القطريات عشر سنوات فأكثر، وبلغت نسبة من أنهين المرحلة

الثانوية (٣٢٤٥) قطرية بنسبة (٥ر٩٪) والجامعية (١٦٤٣) بنسبة (٨ر٤٪)[١٧]. ولقد طرأ علي هذه البيانات تحسن يدلل عليه نتائج بحث القوى العاملة القطرية بالعينة لعام (١٩٩٣)؛ حيث تبين انخفاض نسبة الأمية بين الإناث إلى (٧ر٢٣٪)، كما ارتفعت نسبة من أنهين المرحلة الثانوية إلى (٣ر١٣٪)، ومن أنهين المرحلة الجامعة إلى (٢٢ر١٠٪)[١٨]. ويدلل علي هذا ما سبقت الإشارة إليه من بيانات حول التعليم الجامعي بدولة قطر، وهي بيانات توضح أن (١ر٧٥٪) من الخريجين من جامعة قطر خلال الفترة من (١٩٧٦/١٩٧٧) وحتى (١٩٩٠/١٩٩١) كن من الإناث مقابل (٩ر٢٤٪) فقط من الذكور[١٩].

وبالرغم من هذا التغير في الفرص والإنجازات التعليمية للمرأة القطرية، وبالرغم مما طرأ علي مشاركتها في قوة العمل من تطور حيث وصلت نسبة مشاركتها الي (١١٪) عام (١٩٨٦)، بالرغم من هذا فإن مشاركتها في قوة العمل تعد محدودة، وهي مشاركة إنعكست علي نشاطاتها ومشاركتها المجتمعية بصفة عامة. وتعد مشاركتها محدودة نظراً لأنها تشكل (٥٠٪) من إجمالي السكان (١٥ عاما فأكثر)، كما أن مشاركتها تنخفض الي أقل من ثلث مشاركة النساء القطريات الموجودات بالمجتمع القطري في عام (١٩٨٦)، ويضاف إلى هذا انخفاض مشاركتها مقارنة بمشاركة الذكور القطريين في قوة العمل [٢٠].

هذا وتوضح بيانات تعداد (١٩٨٦) أن الغالبية العظمى من النساء القطريات (٢٩٠٧) قطرية بنسبة (٧ر٩٧٪) من القطريات (١٥ سنة فأكثر)، تعملن في القطاع الحكومي، وأن قرابة ثلاثة أرباع هؤلاء الإناث (٢١٨٦) بنسبة (٥ر٧٣٪) من الإحصائيات والفنيات ومن إليهن، أتي بعدهن العاملات في قطاع الخدمات (٣٧٢) بنسبة (٧ر١٢٪) ثم

المشتغلات بالأعمال الكتابية (٣٦٦) بنسبة (٣ر١٢٪)، كما تبين أن غالبية القطريات (٩١٪) تعملن في وزارة التربية والتعليم حسب بيانات عام (١٩٩٣) وتتوزع النسبة الباقية علي وزارات الدولة وإن كن يتركز أغلبها في وزارة الصحة[٢١].

هذا ويعود انخفاض نسبة مشاركة المرأة القطرية في قوة العمل مقارناً بحالتها التعليمية والفرص المتاحة أمامها للتعليم داخل قطر وخارجها إلى سطوة العادات والتقاليد، ومحاولة سياسات التنمية المواءمة بين التراث الثقافي السائد، وتعليم المرأة، وحاجات المجتمع إلى الأيدي العاملة.

سادسا : اشباع الحاجات الأساسية وملامح نوعية الحياة

سنتعرض لوضعية اشباع الحاجات الأساسية، ومن ثم ملامح نوعية حياة المواطن القطري عبر مستويين، يتعلق الاول: بما هو مستهدف في خطة التنمية القطرية وبالاعتماد علي الإستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،[٢٢] ويتعلق الثاني: بالمؤشرات الفعلية التي تعبر عن الواقع الفعلي لنوعية حياة المواطن القطري، هذا ويستند اهتمامنا بتوضيح مستوى اشباع الحاجات الأساسية وملامح نوعية الحياة علي فكرة مفادها ان حركة منظمات المجتمع المدني ترتبط علي نحو واضح، بما تقصر السلطة التنفيذية فيه وأيضاً بتلك الثغرات القائمة في سياستها العامة والقطاعية، والتي تعتبر مجالات تعمل منظمات المجتمع المدني علي الحركة من خلالها، وإقامة حواراتها مع السلطة التنفيذية بشأنها.

المستوى الأول: منطلقات استراتيجية التنمية القطرية وتوجهاتها :

تتمثل هذه المنطلقات لتنمية الاقتصاد الوطني فيما يلي:

١ - تنويع مجالات الإنتاج في الاقتصاد الوطني، وتقليل الاعتماد علي قطاع النفط بزيادة مساهمات القطاعات السلعية الأخرى، والخدمات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.

٢ - التوسع في استخدام ثروة النفط والغاز الطبيعي كمدخلات في الصناعات الوطنية ومختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

٣ - تنمية الموارد البشرية الوطنية ورفع كفاءتها بالتطوير المستمر، والتعليم، والتأهيل، والتدريب ليتناسب مع فرص العمل، وتأمين الحوافز التي تزيد من مشاركتها في مختلف القطاعات؛ الحكومية، والخاصة، والمشتركة.

٤ - السعي لتعديل التركيبة السكانية، وهيكل قوة العمل بما يؤكد الهوية الوطنية ودعمها بالروافد العربية، للوفاء بمتطلبات التنمية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

٥ - تأكيد دور القطاع العام في ملكية الثروات الطبيعية، والمرافق العامة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والمساهمة في مجالات الاستثمار بالمشروعات التنموية التي تفوق قدرات القطاع الخاص، ومن ثم تشجيع العمل المشترك مع القطاع الخاص في المشروعات الانتاجية.

٦ - تشجيع دور القطاع الخاص المشترك للمساهمة في جميع فروع النشاط الاقتصادي ، وحفزه لتطوير الانتاج، واستخدام فنون إنتاجية تتناسب مع وفرة عناصر الإنتاج المحلية، وتوظيف القطريين في مجالات العمل المنتج والمجزي.

٧ - تحقيق التنمية الإدارية، والاستخدام الأمثل لقوة العمل الوطنية،

ورفع كفاءة الأداء وتطوير الخدمات التي تقدمها الحكومة، وترشيد الإنفاق العام الجاري والاستثماري.

٨ - زيادة مصادر الإيرادات العامة للدولة بتنمية الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وتنويع الاستثمارات الخارجية للدولة لتعظيم العائد منها، وتأكيد مساهمتها في تنويع مصادر الدخل العام لمواجهة زيادة النفقات الفردية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأما عن السياسة الاجتماعية العامة والتي تهم الجمعيات الأهلية بالذات، كقطاع غير رسمي يساهم في تطوير إشباع الحاجات الأساسية، ودعم الرعاية الاجتماعية للمواطنين فكانت أهم أهدافها في استراتيجية التنمية ما يلي (٢٣):

١ - النهوض بمستويات التعليم والتدريب والثقافة، مع الإلتزام بمجانية التعليم الأساسي وإلزاميته لجميع المواطنين.

٢ - تحقيق التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومؤسسات التدريب، وبين احتياجات سوق العمل.

٣ - العناية بأهداف التربية الخلقية، والدينية في كافة برامج التعليم، والثقافة، والإعلام، مع الاهتمام بالمضامين العلمية والتقنية، ومواكبة تطورها، والسعي لتطبيقها.

٤ - توجيه الأنشطة المجتمعية، والإعلامية، والثقافية، بما يحقق التمسك بالمبادئ الدينية، وتعزيز قيم حب العمل، والتفاني في إنجازه.

٥ - إقامة ودعم القدرات العلمية، ومراكز البحث العلمي، وتنمية التفكير الإبداعي.

٦ - توفير الرعاية الشاملة للشباب في كافة المجالات، وتأهيله للمشاركة الإيجابية في عملي التنمية.

٧ - الالتزام بتوفير الإسكان المناسب لجميع المواطنين.

٨ - الإلتزام بتوفير برامج الرعاية الاجتماعية التي تكفل العيش الكريم للمواطنين المسنين والمعاقين والعجزة، وذوي الحاجة، وتطبيق نظام شامل للتأمينات الاجتماعية.

٩ - توسيع نطاق الخدمة الصحية الوقائية والعلاجية، وتوفير الرعاية الكاملة للأمومة والطفولة، وتطبيق المعايير الضرورية للحفاظ علي الصحة العامة.

المستوى الثاني: مؤشرات إشباع الحاجات الأساسية وملامح نوعية الحياة

تغطي المؤشرات المتاحة الأبعاد التالية [٢٤]:

١ - ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في المجتمع القطري من (٥٣) عاماً عام (١٩٦٠) ليصل الي (٦٩٫٢) عاماً عام (١٩٩٠).

٢ - انخفض معدل الوفيات دون الخامسة لكل ألف مولود من (٢٣٩) عام (١٩٦٠) ليصل إلى (٣٦) فقط عام (١٩٩٠، ثم إلى (٤٫٩) في الألف عام (١٩٩٤) [٢٥].

٣ - بلغت نسبة السكان الذين يحصلون علي مياه نقية (٩٤٪).

٤ - وصلت نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من الكبار (٨٢٪).

٥ - بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار في عام ١٩٨٩ (١٥٥٠٠) دولاراً.

في ضوء ما سبق يتبين أن السلطة التنفيذية ممثلة في الحكومة، قد حققت إنجازات كمية واضحة علي صعيد إشباع الحاجات الأساسية : المسكن، والتعليم، والعلاج، والعمل، واهتمت علي مستوى الاستراتيجية التنموية بالرعاية الإجتماعية الشاملة تقريباً. ومثل هذا الوضع يطرح تساؤلات علي منظمات المجتمع المدني، خاصة الجمعيات الأهلية مؤداها: ما هو دور هذه المنظمات؟ وهل هو مؤيد مدعم لدور الدولة أم أنه يكرر ما تقدمه الدولة؟ أم حاول القائمون علي هذه الجمعيات تقديم نماذج عمل يقتدي بها لتطوير بعض جوانب العمل الحكومي؟

هذه تساؤلات نتصور أن الفصول القادمة ستهيئ لتقديم إجابات علمية عليها.

حواشي الفصل الأول

١ - يوسف عبيدان: المؤسسات السياسية في دولة قطر، إدارة الثقافة والنشر، وزارة الاعلام، دولة قطر، الدوحة، ١٩٧٧، ص ص ٢٩ -٣٢.

٢ - خلدون النقيب: المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩، ص ص ١٦٦ -١٦٧.

٣ - المصدر السابق: ص ١٦٨ -١٧٠.

٤ - شيخه الذياب، فاروق اسماعيل : الخصائص الديموجرافية للسكان، في فاروق اسماعيل وآخرون، الخارطة الاجتماعية لمدينة قطر، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩٣، ص ص ٩٨ -٩٩.

٥ - الجهاز المركزي للإحصاء، الخصائص الاقتصادية والديموجرافية للسكان، دراسة ديموجرافية رقم (١)، الدوحة، ١٩٩٤، ص ٩.

٦ - سبيكة الخاطر، فاروق اسماعيل: " من البدع القديمة الي الدوحة العاصمة" في فاروق إسماعيل وآخرون، مصدر مذكور، ص ص ٥٨ -٥٩.

٧ - الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية، العدد (١٤)، الدوحة، يوليو، ١٩٩٤، ص ص ٢٠ -٢٢.

٨ - شيخه الذياب، فاروق اسماعيل: مصدر مذكور، ص ١٠٨.

٩- المصدر السابق: ص ص ١١٠ -١١٣.

١٠ - المجلس الأعلى للتخطيط: دراسة وصفية للتركيبة السكانية

لدولة قطر، الدوحة، مايو، ١٩٩١، ص ٢١. وأيضاً الجهاز المركزي للإحصاء، الخصائص الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية للسكان في دولة قطر، دراسة ديموغرافية رقم (٦)، الدوحة، ١٩٩٤، ص ١٩.

١١ - جامعة قطر : التقرير الاحصائي السنوي، ١٩٩٢/٩١، جدول رقم (٤).

١٢ - الجهاز المركزي للاحصاء، الخصائص الاقتصادية والديموغرافية، مصدر مذكور، ص ٣٥.

١٣- الجهاز المركزي للاحصاء: المجموعة الاصحائية، يوليو ، ١٩٩٣، ص ٤٨.

١٤ - ديوان الخدمة المدنية، مركز المعلومات: التقرير السنوي، قسم الاحصاء ١٩٩٣/٣/٣١م، ص ٦٣.

١٥- الجهاز المركزي للاحصاء: المجموعة الاحصائية السنوية، يوليو ١٩٩٣، ص ٤٦.

١٦ - المصدر السابق : ص ٤٥.

١٧ - المجلس الأعلى للتخطيط : ادارة التخطيط الاجتماعي والقوى العاملة، تقرير عن المرأة القطرية مقدم الي المؤتمر العالمي للمرأة، بكين، ١٩٩٥، الدوحة، يناير، ١٩٩٥، ص ٧.

١٨ - الجهاز المركزي للاحصاء : الخصائص الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية للسكان في دولة قطر، مصدر مذكور، ص ١٩.

١٩ - المجلس الأعلي للتخطيط: تقرير عن المرأةالقطرية، مصدر مذكور، ص ٢١.

٢٠- المصدر السابق : ص ٢٩.

٢١ - المصدر السابق: ص ص ٣٥ -٣٨.

٢٢ - المجلس الأعلي للتخطيط : الأمانة العامة، الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدولة قطر، الدوحة، قطر، يوليو، ١٩٩١، ص ص ٩ - ١٠.

وتجدر الاشارة الي أننا في السطور التالية الخاصة بمنطلقات التنمية والسياسة الاجتماعية، اعتمدنا بدرجة أساسية علي ما ورد في وثيقة الخطة مع قدر من التصرف غير المخل.

٢٣- المصدر السابق: ص ص ١٤- ١٥.

٢٤ - مجلة المستقبل العربي: الملف الاحصائي، مؤشرات احصائية عن التنمية العربية، بيروت، سبتمبر، ١٩٩٢.

٢٥- وزارة الصحة : المؤشرات الاجتماعية للتنمية، قطاع الصحة، بدون تاريخ، ص ٣٠.

الفصل الثاني

الدولة القطرية
من سلطة الدولة الريعية
إلى رأسمالية الدولة

الفصل الثاني
الدولة القطرية
من سلطة الدولة الريعية إلى رأسمالية الدولة

أولاً : الملامح الأساسية للنظام السياسي :

يجمع المؤرخون والباحثون المعنيون ببحث النظام السياسي لدولة قطر عامة، وخصائص سلطة الدولة القطرية، تحديدا ، على أن التاريخ الحديث لهذه الدولة يرتبط بظهور أسرة "آل ثاني" مع أوائل القرن الثامن عشر للميلاد . ويعتبر الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني مؤسس قطر تحت السيادة العثمانية [١]. ويعتبر صدور النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر في إبريل عام (١٩٧٠) أول دستور قطري أضحت به دولة قطر ثاني دولة خليجية بعد الكويت تصدر دستورها . وقد عدل هذا النظام في عام (١٩٧٢) ، وأصبح النظام المعدل يشتمل علي خمسة أبواب، احتوت علي إحدى وسبعين مادة، عني المشرع فيها بتحديد السمات والخصائص الأساسية للحكم في دولة قطر . حيث عني الباب الأول بنظام الحكم، والثاني بالمبادئ الجوهرية الموجهة لسياسة الدولة، والثالث بالحقوق والواجبات العامة، والرابع بالسلطات، والخامس والأخير بالأحكام العامة والانتقالية [٢]. ويهمنا من منظور بحثنا الراهن التركيز على بعض المبادئ ذات الصلة بالمواطن، وحقوقه، وواجباته، والإطار الأساسي للسلطات، باعتبار أن هذه المبادئ ذات صلة بالديموقراطية، وحركة منظمات المجتمع

المدني في قطر.

ويهم في هذا السياق الإشارة الي أن هذا النظام المعدل يمثل أساساً شرعياً لاقتراب سلطة الدولة من نمط رأسمالية الدولة بعد أن كان السائد هو النمط الريعي. وفي هذا الصدد توضح البحوث الخليجية الجادة أن حكومات الخليج العربية إتجهت الي نمط الدولة الريعية منذ منتصف القرن الراهن، فدخل النفط هو ريع خارجي، ويبين هؤلاء الباحثون أن للدولة الريعية خصائص استثنائية في مقدمتها: أن الدولة تلعب دوراً مركزياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وهو دور جعل هذا الشكل من أشكال سلطة الدولة المعتمد علي الريع الخارجي يتمتع بمرونة واستقلال نسبيين عن مصادر ومقومات القوة الأخرى المتعارف عليها في الدول الأخرى. إنعكس علي مرونة الدولة في العمل والحركة إذا ما قورنت بالدولة المعتمدة علي الضرائب، أو علي العملية الانتاجية. ويهم هنا الإشارة الي أن هذا الاستقلال النسبي لا يعني تحرر الدولة الخليجية من كل القيود، فثمة قيود خارجية أثرت ولا تزال في مجمل حركتها الاقتصادية والسياسية. هذا ويلعب دور الدولة في الإنفاق العام دوراً بارزاً في حصاد الأوضاع الاجتماعية، والتكوينات الاجتماعية والاقتصادية - كالطبقات، والقبائل- وفي توجيه الانتاج، وفي توزيع مجمل الفرص المجتمعية للمواطنين خاصة الفرص ذات الصلة بإشباع حاجاتهم الأساسية، حيث تقوم الدولة بإعفاء المواطنين من الأعباء الضريبية علي سبيل المثال، وفي الوقت نفسه توفر لهم كافة الخدمات المجانية، والتعويضات العامة، وتوزيع مقادير من الدخل القومي من خلال تقاسيم الأرض، وتنميتها،

واستملاك الدولة للأراضي العقارية كأبنية لإقامة مشروعات النفع العام(٣).

وأما عن ملامح الانتقال النسبي الي ما يسمى برأسمالية الدولة فنجد أن دولة قطر وإن أخذت بمبدأ الفردية المعتدلة ذات الأهداف المتوجهة الي المصلحة العامة للمجتمع، فإنها في الوقت نفسه تقترب من روح الجماعية من خلال ملكية الدولة، أو ما يمكن تسميته بالملكية الجماعية للثروات الطبيعية كما تبين في الفصل السابق عند عرض توجهات التنمية. ومع أن الدستور القطري لا يحوي نصاً صريحاً بشأن الملكية الجماعية؛ إلا أن بعض مواده تفيد في توضيح هذا واستجلائه، فالمادة (٦/ب) تقول بأنه علي الدولة أن تشرف علي الاقتصاد الوطني لتوجيهه بما يضمن له السلامة لخير الوطن. وينظم القانون قواعد هذا الإشراف وحدوده (٤).

وإذا انتقلنا من التوجهات والمبادئ الدستورية الي الواقع المعاش نجد أن الدولة بجانب سيطرتها علي العوائد النفطية اتجهت إلى إقامة صناعات تحويلية، وعدد من الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب، وأسهمت بالدور الرئيسي في تمويل هذه الصناعات والإشراف عليها (٥).

ومن أبرز ملامح النظام السياسي القطري في ضوء الدستور ما يلي :

١ - تقوية السلطة التنفيذية :

حيث أكد الباب الرابع من الدستور علي تقوية السلطة التنفيذية، فالأمير يصدر القوانين بناء علي اقتراح مجلس الوزراء وبعد أخذ رأي مجلس الشورى، ومعنى هذا أن مجلس الوزراء يقترح، ومجلس الشورى يوصي، والتوصية ليست إلزامية، مع مراعاة أن مجلس الوزراء يرأسه الأمير، والسلطة التنفيذية يتولاها الأمير بمعاونة مجلس الوزراء (٦).

٢ - إقرار الديموقراطية :

حيث نصت مواد الدستور علي ضرورة توجيه الدولة عنايتها في كل المجالات لإرساء دعائم الديموقراطية، وإقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين [٧]. كما نصت المادة الأول من الباب الأول من النظام الأساسي المعدل لدولة قطر، من بين ما نصت عليه علي أن نظام دولة قطر نظاماً ديموقراطياً [٨].

٣ - تكافؤ الفرص :

لقد عني الدستور بالتأكيد علي سعي الدولة لتوفير تكافؤ الفرص للمواطنين وتمكينهم من ممارسة حق العمل في ظل قوانين تحقق لهم العدالة الاجتماعية [٩].

ثانيا: السلطة التنفيذية :

ثمة تأكيد من المعنيين بتحليل النظام السياسي القطري، علي تمييزه للسلطة التنفيذية وحرصه الواضح علي تقوية دورها ونفوذها، حتى أصبحت أكثر قوة وتركيزاً، وفي الوقت نفسه عدم وضوح مبدأ الفصل بين السلطات. وتطبيقاً لهذا يعد دور الأمير محورياً في النظام السياسي؛ فهو وفقاً للنظام الأساسي المعدل يتولى كافة السلطات إضافة إلى كونه رئيس مجلس الوزراء[١٠]، فالفصل الأول من الباب الرابع من النظام الأساسي- وهو الباب المعني بالسلطات الأساسية في المجتمع - تؤكد مواده (١٧ ،١٨، ١٩) علي أن الأمير هو المنوط به إصدار القوانين، وأنه هو الذي يتولى السلطة التنفيذية بمعاونة مجلس الوزراء، كما أن المحاكم تصدر أحكامها باسم الأمير. وتحدد المادة (٢٣) من الفصل الثاني من الباب

الرابع اختصاصات الأمير علي النحو التالي :(١١)

١ - تمثيل الدولة في الداخل، وتجاه الدول الأخرى، وفي جميع العلاقات الدولية.

٢ - يصدق علي القوانين، والمراسيم، ويصدرها.

٣ - يتولى رئاسة مجلس الوزراء.

٤ - يتولى القيادة العليا للقوات المسلحة، والإشراف عليها.

٥ - يعين الموظفين المدنيين والعسكريين ويعزلهم وفقاً للقانون.

٦ - يقبل اعتماد رؤساء البعثات الدبلوماسية، والقنصلية، والأجنبية لديه.

٧ - يعفو بمرسوم عن أي عقوبة أو يخففها.

٨ - يمنح أوسمة الشرف وفقاً للقانون.

٩ - أية اختصاصات أخرى يخولها له النظام الأساسي.

وأما عن دور مجلس الوزراء وصلاحياته في علاقته بسلطة أمير البلاد فقد حددها الفصل الثالث من الباب الرابع من النظام الأساسي المعدل علي النحو التالي : (١٢)

١ - يقوم مجلس الوزراء بمعاونة الأمير علي أداء مهامه، وممارسة سلطاته وفقاً للنظام الأساسي وأحكام القانون.

٢ - يعين الأمير الوزراء، ويعفيهم من مناصبهم بأمر أميري.

٣ - يتولي الأمير بوصفه رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس، ويوجه نشاط الوزراء ويشرف علي تنسيق العمل بين جميع الوزارات وأجهزة الحكومة، ويؤمن وحدة هذه الأجهزة ويصدر التعليمات

العامة الموجهة للحكومة.

هذا ويكاد ينفرد النظام السياسي القطري هو والنظام السائد في المملكة العربية السعودية، بخاصية تتمثل في جمع الأمير بين إمارة الدولة وبين رئاسة مجلس وزرائها. حقيقة يحق للأمير في الدول الخليجية الأخرى رئاسة مجلس الوزراء متى شاء إلا أنه يوجد في هذه الدول فارق بين الأمير كرئيس دولة وبين شخص رئيس الوزراء. ويتشابه النظام القطري في هذا مع النظم الرئاسية؛ حيث يكون رئيس الدولة هو رئيس مجلس الوزراء مع بروز مجلس الوزراء كوحدة لها كيان(١٣).

ثالثا: التنظيم الإداري وممارسة السلطة التنفيذية:

مرت نشأة التنظيم الإداري وتطوراته في المجتمع القطري بمراحل ثلاث رئيسية، تتمثل الأولى في الفترة الممتدة من عام (١٩٦٠) إلى ما قبلها، وهي فترة كان المجتمع القطري فيها خلواً من أية تنظيمات إدارية، فالتنظيمات الاجتماعية القبلية والعشائرية كانت تنظر للحاكم كولي أمر مطاع، وكان أهل الحل والعقد يبايعون الحاكم الذي كان يجمع في شخصه كل السلطات؛ فهو الحاكم، والمشرع والمنفذ، والقاضي، يعتمد علي الشريعة الإسلامية وقضاة الدين. وكان يسود بعد الاعتماد علي الشريعة الاحتكام للأعراف والتقاليد(١٤).

وأما المرحلة الثانية التي تبدأ بعام (١٩٦٠)، ففيها أنشئت بعض الوزارات (المعارف والمالية)، ومنذ (١٩٦١) بدأ إصدار القوانين المنظمة للجهاز الإداري حيث صدر في هذا العام قانون إنشاء الجريدة الرسمية لحكومة قطر وهو ما يطلق عليه في قطر "القانون الفاتح للقوانين"(١٥) وبعد

البدء بهذا القانون ذو دلالة من حيث تقديره لحق من حقوق المواطنين في المعرفة بالقوانين والعلم بها . ولعل الحدث المهم في هذه الفترة هو إنشاء الإدارة المركزية التي تمثل "جهازا إداريا مركزياً" ذو دور واضح في الضبط والرقابة، والاتصال الإداري العمودي من أعلى إلى أسفل. غير أنه واكب إنشاء هذه الإدارة أخرى سميت "بالإدارة اللامركزية" لها قدر من الاستقلال وتعد شخصيتها معنوية[١٦] . والأخيرة هذه كانت مقدمة ضرورية لما سمي بالإدارة المحلية في أقطار عربية أخرى، هذا وتقوم الإدارة اللامركزية علي أنشطة ثلاثة هي : المجلس البلدي، ورئيس البلدية، ومدير البلدية، وجميعها سلطات إدارية تعمل في إطار وزارة الشئون البلدية[١٧] . وأما فيما يتعلق بالرقابة فكانت الرقابة الداخلية نقطة البداية؛ حيث تم الجمع بين ثلاثة مستويات للرقابة هي : الرقابة العليا ، والإدارية المباشرة، والمالية المباشرة [١٨] .

ومنذ عام (١٩٧٠) كانت المرحلة الثالثة لتطور التنظيمات الإدارية القطرية والتي تحددت ملامحها بصدور النظام الأساسي المؤقت للحكم في قطر، وأسهمت في تطوير النظام الإداري، وتوسعه وشموله موضوعياً ومكانياً؛ لكي يواكب التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، ففيما يتعلق بالإدارة المركزية تم تحديد مجاليها الأساسيين المتمثلين في: المجال الأميري المحدد لنطاق اختصاصات رئيس الدولة، والمجال الوزاري المحدد لنطاق اختصاص الوزير. ويهم هنا التأكيد علي أن الأمير يباشر اختصاصات عليا في كل المجالات كما سبقت الإشارة[١٩] . كما أنشئ في هذه المرحلة عدد من الإدارات، والأجهزة المستقلة، وتم تطوير الإدارة

اللامركزية، وتأسيس النظام البلدي، واللامركزية المرفقية المتمثلة في المؤسسات العامة والتي يقصد بها إنفراد أنشطة محدودة بإدارات مستقلة ذات شخصية اعتبارية مستقلة، خاضعة لرقابة مركزية، لكنها رقابة مخففة لا تعوق حركة هذه الانشطة لأهميتها.[٢٠]

وأما عن التطورات الكمية التي طرأت علي أجهزة السلطة التنفيذية بالمجتمع القطري فيمكن أن نرصد بشأنها عدداً من الحقائق، تتمثل في أن عدد العاملين بجميع المؤسسات الحكومية في ضوء تعداد (١٩٨٦) بلغ (٧٣٥٥٩) شخصاً منهم (١٨٣٥٠) قطري (ذكراً وأنثى) بنسبة (٢٤٫٩٪) من إجمالي العاملين بالحكومة، وكان عدد العرب (٢٥٠٨٠) موظفاً وموظفة بنسبة (٣٤٫١٪)، وشغل غير العرب بقية النسبة وهي (٤١٪)[٢١].

ومما لفت نظرنا هو تباين هذه البيانات مع أخرى نشرت ضمن تقارير إدارة شئون الموظفين، ففي عام (١٩٨٨)، وهو عام لا يفصله عن التعداد الرسمي إلا فترة محدودة، بلغ عدد الموظفين بالوزارات، والأجهزة، والمؤسسات الحكومية (٥٤٢٦٩) موظفاً وموظفة، كان عدد القطريين منهم (١٩٤١٨) بنسبة (٣٥٫٨٪). هذا وتفيد الإحصاءات المنشورة خلال التقرير السنوي لديوان الخدمة المدنية أن أعداد موظفي الدولة تتجه نحو الانخفاض. فقد كان عددهم في ديسمبر (١٩٩١) هو (٣٧٠٢٨) موظفاً، إنخفض في مارس (١٩٩٣) ليصل إلي (٣٦٩٥٦)[٢٢].

وأما عن توزيع موظفي السلطة التنفيذية علي المهن المختلفة، اتضح أن أعلى نسبة من القطريين تتركز في المهن العلمية والفنية، فكانت

جدول (٢)

العاملون بأجهزة الدولة بين عامي ١٩٨٨، ١٩٩١م

القطاع الحكومي	عدد العاملين		عدد القطريين منهم		نسبة القطريين	
	١٩٨٨	١٩٩١	١٩٨٨	١٩٩١	١٩٨٨	١٩٩١
١- الوزارات والاجهزة الحكومية						
موظفون	٢٩٦٥٠	٣٧٠٢٨	١٥٥١٠	١٦٢٥٣	٥٢ر٣٪	٤٣ر٩٪
عمال يوميين	١٠٠١٦	٨١٣	١١٦٣	٦١٤	٧ر٧٪	٧٥ر٥٪
٢- المؤسسات الحكومية						
أ- المؤسسة العامة القطرية للبترول.	٤٠٨٥	٤٣٧٠	١٤٩٦	١٤٨٣	٣٦ر٦٪	٣٣ر٩٪
ب- المؤسسة العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية	١٣٧٩	١٥٨٨١	١٩٤	٢٩٥	١٤ر٠٠٪	١٨ر٦٪
ج- مؤسسة حمد الطبية	٢٩٥٩	٣٠٩٥	٣٥٥	٦٢٥	١٢ر٠٪	٢٠ر٢٪
د- مؤسسة النقد القطري	١٣٤	١٩٧	٥٨	١٣٤	٤٣ر٣٪	٦٨ر٠٪
٣- الشركات الحكومات						
أ- شركة قطر لصيد الأسماك	٦٥	٧٠	٤	١	٦ر١٪	١ر٤٪
ب- شركة قطر الوطنية للفنادق	٩٢٢	٩٩٧	٢	١٣	٠ر٢٪	١ر٣٪
المجموع	٥٤٢١٠	٦٢٤٥١	١٨٧٨٢	١٩٤١٨		

المصدر: المجلس الأعلى للتخطيط: تقرير اللجنة المشتركة بشأن دراسة الإقتراحات الخاصة بتشجيع القطريين علي العمل في القطاع الخاص وتطوير أجهزة التدريب، الدوحة، ١٦/٩/١٩٩٢.

نسبتهم إلى اجمالي القطريين العاملين بالحكومة في عام (١٩٩١) ترابة (٣٨ر٣٪) انخفضت في عام (١٩٩٣) إلى (٣٥٪) أتي بعدهم العاملون في المهن الكتابية بنسبة (٣٠ر٢٪) عام (١٩٩٣)، وأتي عمال الإنتاج بالحكومة في المرتبة الثالثة بنسبة (٢٢ر٧٪) في عام (١٩٩١) ارتفعت إلى ٢٣ر٩٪) في عام (١٩٩٣) ويوضح الجدول التالي رقم (٣)، التطور في بقية المهن.

جدول (٣)

ترزيع موظفي السلطة التنفيذية علي المهن المختلفة

الجنسية والسنة	قطري			عربي			اجنبي			اجنبي		
المهن	٩١/١٢/٣١	٩١/٣/٣١	٪	٩١/١٢/٣١	٩١/٣/٣١	٪	٩١/١٢/٣١	٩١/٣/٣١	٪	٩١/١٢/٣١	٩١/٣/٣١	٪
العلمية والفنية	٦٢٢٢	٦٢٢٢	٩٥ر٧٢	٥١٠٥	٤٦٤٧	٩١ر٠٣	١١٨٧	١٥٣١	١٢٨ر٩٨	١٢٥١٤	١٢١٣٤	٩٦ر٩٦
الإدارية	٤٥٤	٤٥٤	٦٩ر٦٠	٣٣	١٥	٤٥ر٤٥	١	-	-	٤٨٨	٣٣١	٦٧ر٨٣
الكتابية	٤٨٧٣	٤٨٧٣	١٠٩ر٧١	١٤٧٧	١٦٠٤	١٠٨ر٦٠	٧٣٩	١٦٠٢	٢١٦ر٧٨	٧٠٨٩	٨٥٥٢	١٢٠ر٦٤
الخدمات	١٠٠٤	١٠٠٤	٦٨ر٣٣	٦٨٨	٦٢٩	٩١ر٤٢	١٧٤٢	١٧٠١	٩٧ر٦٥	٣٤٣٤	٣٠١٦	٨٧ر٨٣
الزراعة والصيد	٧	٧	١١٤ر٢٩	١٤٧	٤٤	٢٩ر٩٣	١٢٨	١٣	١٠ر١٦	٢٨٢	٦٥	٢٣ر٠٥
صناع الانتاج	٣٦٩٣	٣٦٩٣	١٠٩ر٩٩	١٣٢٢	١٢٦٤	٩٥ر٦٠	٨٢٠٦	٦٤٤٩	٧٨ر٥٩	١٣٢٢١	١١٧٧٤	٨٩ر٠٦
غير مصنف	-	-	-	-	١٨٠	-	-	٢٨٤	-	-	١٠٨٤	-
الاجمالي	١٦٢٥٣	١٦٢٥٣	١٠٤ر٥٥	٨٧٧٢	٨٣٨٣	٩٥ر٥٧	١٢٠٠٣	١١٥٨٠	٩٦ر٤٨	٣٧٠٢٨	٣٦٩٥٦	٩٩ر٨١

المصدر : ديوان الخدمة المدنية، مركزالمعلومات، التقرير السنوي، الدوحة ١٩٩٣/٣/٣١.

هذا ويتركز غالبية العاملين في الحكومة (قطريون وغير قطريين) وفقاً لبيانات (١٩٩٣) في وزارتي التربية والتعليم، وجامعة قطر (١٤٦٦٦) موظفا بنسبة (٣٩,٧٪) كانت نسبة الذكور منهم (٥١,٢٪) مقابل (٤٨,٨٪) للإناث. أتي بعدهم العاملون في وزارة الكهرباء والماء (٧٥٤٨) بنسبة (٢٠,٤٪) وجميعهم من الذكور، ثم العاملون في الشئون البلدية والزراعة وعددهم (٣٨٦٢) بنسبة (١٠,٥٪) منهم (٩٩,٢٪) من الذكور.

وإذا أخذنا العاملين في التربية والتعليم باعتبارها أكثر الوزارات التي يعمل بها موظفو الدولة، نجد أن أعداد القطريين بها في عام (١٩٩٣) كانوا (٧٨٤٨) بنسبة (٥٣,٥٪) من إجمالي العاملين بهذه الوزارة، كانت نسبة الإناث القطريات منهم (٧٥,٩٪) وكانت أعداد الأجانب من غير العرب (١٩٩٨) عاملاً بنسبة (١٣,٦٪) ويشغل العرب النسبة الباقية وهي (٣٢,٧٪)[٢٣].

رابعاً: السلطة القضائية:

حدد الباحثون مراحل رئيسية أربعة مر بها تطور النظام القضائي باعتباره تجسيدا للسلطة القضائية القطرية. اعتمدت المرحلة الأولى علي الضوابط العرفية التي أوجدها النظام القبلي.

وتمثلت المرحلة الثانية في بروز القضاء الشرعي الذي طرأت عليه تعديلات منذ عام (١٨٦٧) وحتى أربعينيات القرن الراهن. ففي عام (١٩٤١) تم تعيين قاضيا للمحكمة الشرعية في العاصمة، ثم تعيين قضاة في المدن الأخرى.

وأما المرحلة الثالثة فقد شهدت تعدداً في المؤسسات القضائية

وتنظيمها، ففي عام (١٩٥٨) ظهرت المحكمة الشرعية التي ضمت المحكمة الشرعية الكبرى والمحكمة الشرعية بالعاصمة، بالإضافة إلى إنشاء أقسام وإدارات أخرى لمواجهة المستجدات الإقتصادية والاجتماعية، كالتوكيلات والآراء الشرعية، واعتماد وثائق الزواج، وقضايا الأسرة، والقضايا الجنائية، وقضايا العمل والمرور. والتي تم إنشاء محكمة لكل منها في عامي (١٩٦٢)، (١٩٦٨) علي التوالي.

وتعد المرحلة الرابعة التي بدأت مع عام (١٩٧١) مرحلة القضاء الوطني. والتي تميزت بانتقال السلطة القضائية إلى المحاكم الوطنية، ومن ثم ظهور محكمة قطر العدلية. ويذهب الباحثون المعنيون بنسق الضبط القانوني ببعديه الرسمي وغير الرسمي، إلى وجود ثلاثة أنماط للمؤسسات القضائية في المجتمع القطري هي [٢٥]:

أ - مؤسسات العدل القضائية.

ب - مؤسسات العدل شبه القضائية.

ج - المجالس العرفية.

١ - مؤسسات السلطة القضائية :

وتشتمل علي نوعين أو نمطين من القضاء: أولهما هو القضاء العادي، ويسمى القضاء العدلي ممثلا في المحاكم العدلية الجديدة، والتي تضم محكمة الاستئناف، والمحكمة الجزائية الكبرى، والمحكمة الجزائية الصغرى، والمحكمة المدنية، ورئاسة المحاكم العدلية. وأما النمط الثاني فيختص بالقضاء الشرعي الذي يعتبر أساسياً في الحكم. ويهم هنا توضيح أن أى مواطن مسلم قطري، أو غير قطري، من حقه أن يطلب حكم الشريعة

الإسلامية حتى لو حكم القضاء المدني في قضيته [٢٦].

وفي ضوء موضوع بحثنا الراهن يهم إبراز امرين بشأن السلطة القضائية القطرية :

الأول : أن المادة (١٩) من الفصل الأول من الباب الرابع وعنوانه "السلطات"، من النظام الاساسي المعدل قد نصت علي ان السلطة القضائية تتولاها المحاكم التي تصدر احكامها باسم الأمير في حدود النظام الاساسي ووفق القانون[٢٧].

الثاني : أن المادة (٦٥) من الفصل الخامس من النظام الأساسي، وهو الفصل الخاص بالقضاء نصت علي أن عدل القضاء دعامة أساسية للحكم في الدولة، وأن القضاة مستقلون في أداء اختصاصاتهم، ولا يجوز لأي جهة التدخل في سير العدالة[٢٨].

٢ - المؤسسات شبه القضائية :

وهي المؤسسات التي تضطلع بمسئولية الوساطة، ثم التحكيم بين الأطراف المتنازعة بقصد الوصول الي تسوية ترضى أطراف النزاع، ويعتبر رأي هذا النوع من المحاكم استشارياً وليس ملزما، كما هو الحال في لجنة تحكيم الغرفة التجارية، ولجان فض المنازعات في وزارة العمل علي سبيل المثال[٢٩].

٣ - المجالس العرفية (القضاء البدوي) :

إذا كان البعض يصنف منظمات المجتمع المدني في ضوء اقترابها أو ابتعادها عن سلطة الدولة، ومن ثم يقال منظمات أهلية، وأخرى حكومية، وثالثة شبه حكومية، فهل يمكن اعتبار المجالس العرفية منظمات مجتمع

مدني ما قبل حداثي، وإن كانت منظمات قبلية؟ وحتى يتضح هذا سوف نعرض لأهم أبعاد المجالس العرفية في قطر علي النحو التالي (٣٠):

١ - تعد المجالس العرفية إحدى الآليات لحل الصراعات وفق معايير، وقيم، وأنماط سلوكية ترتضيها الجماعة، ومن ثم تساعد هذه المجالس علي احترام النظم القبلية القائمة، والحفاظ علي وجودها واستمرارها.

٢ - يتولى أمير، أو رئيس القبيلة رئاسة المجلس العرفي الذي يتألف غالبا من كبار السن، وأصحاب الرأي والمشورة. ويعتبر المجلس في حالة إنعقاد دائم، يأخذ شكله الرسمي حين اكتمال عدد اعضائه عند الحاجة المتمثلة في وجود خطر يهدد القبيلة. أو أحد اعضائها، أو وجود أمر هام يمس مصالح القبيلة ووجودها ومكانتها. أما إذا كان الخلاف مع قبيلة أخرى فإن المجلس يأخذ شكلاً مغايراً. وفي أحيان غير قليلة يرتضى أمير القبيلة المحددة الانتقال الي مقر أمير أو رئيس القبيلة الأخرى المتنازع معها. وإذا لم يحسم مكان انعقاد المجلس يتفق الطرفان المتنازعات علي اختيار أحد قضاة البدو المشهورين من القبائل الأخرى، والذي يقوم بدوره بدعوة الأطراف المتنازعة للإجتماع عنده.

٣ - هناك قضاة بدويون متخصصون في قضايا بعينها، فهناك قاضي النساء، وقاضي الحلال "الماشية:" وما إلى ذلك.

٤ - تعتمد المجالس العرفية علي مبدأ: "اليمين علي من أنكر، والبينة علي من ادعى "ولليمين دوراً هاماً في حسم الخلاف خاصة عندما يصدر عن أشخاص مشهود لهم بالسيرة الحسنة والسمعة الطيبة.

٥ - هذا وتشمل احكام القضاء العرفي مجالات كثيرة متعددة مثل :

القتل العمد، والثأر، والسرقة، كما يغطي الأفعال غير المقصود كالقتل الخطأ. وتتفاوت عقوبات القضاء العرفي حسب الحال والواقعة، وتتراوح من التسامح والتراضي إلى الدية، والقصاص المباشر من القاتل.

أما عن أعداد العاملين بوزارة العدل القطرية والمنوط بهم أعمال وأنشطة السلطة القضائية فقد بلغ عددهم في مارس (١٩٩٣) حوالي (٣٣٦) موظفاً وعاملاً، كان القطريون منهم (١٣٠) موظفاً وموظفة بنسبة (٧ر٣٠٪) من اجمالي العاملين بالوزارة يمثل الذكور منهم (٧ر٩٧٪) من إجمالي العاملين القطريين في هذا المجال. وكان عدد القطريين في المهن الفنية والعلمية التي من بينها القضاة (٣١) قطرياً بنسبة (٨ر٢٣٪) من اجمالي القطريين بوزارة العدل، وبلغت نسبة العرب من إجمالي العاملين بالوزارة (١١٧)، (منهم ٧٠) موظفاً بنسبة (٩ر٣٤٪) من إجمالي العاملين بالوزارة منهم (٧٠) شخصاً يعملون بالوظائف الكتابية بنسبة (٨ر٥٩٪) و(٢١) يعملون في المهن العلمية والفنية بنسبة (٩ر١٧٪) وذلك من إجمالي العرب العاملين في هذا المجال. وأما الأجانب فقد كان عددهم (٨٩) شخصاً بنسبة (٥ر٢٦٪) يعمل غالبتيهم عمالاً بنسبة (١ر٩٢٪) من إجمالي الأجانب العاملين بوزارة العدل[٣١].

خامساً : السلطة التشريعية :

يمكن في ضوء كتابات باحثين قطريين جادين - استخلاص ملاحظتين رئيسيتين[٣٢] لهما صلة بفهم الطبيعة العامة للسلطة التشريعية في المجتمع القطري. تذهب الملاحظة الأولى إلى أن الحدود بين السلطات في المجتمع القطري، ليست قاطعة فاصلة بينها، فالسلطات مركزة لظروف

موضوعية وذاتية تاريخية ومعاصرة، فمن الناحية التاريخية كان لآل ثاني دور محوري في تأسيس الدولة وتوحيد القبائل في مواجهة الأخطار الخارجية، كما كان للعامل الاقتصادي - الثروة - دوره في تدعيم المكانة السياسية لآل ثاني فقبيلتهم "المعاضيد" كان منها أكبر عدد من التجار والطواشين وملاك السفن(٣٣).

وحديثاً فالحاكم وهو الأمير، هو الذي يتسلم العوائد النفطية ويقرر أشكال ووسائل توزيعها. وتؤكد الملاحظة الثانية حرص سلطة الدولة في مستواها التنفيذي المشار إليه في صفحات سابقة، على مراعاة أمرين هما: التدرج في الحركة نحو المشاركة والديمقراطية، وخصوصية المجتمع القطري من حيث تركيبه القبلي والاجتماعي، وخبراته التاريخية بالمشاركة في صناعة القرارات، والتي جعلت متخذ القرار بشأن التحول الديموقراطي يتحسب أية صراعات اجتماعية يمكن أن تؤثر سلباً علي صيغة التحالف المخطط بين القوى القبلية، والعرقية، والاجتماعية، والتي يمكن أن تهدد الاستقرار الاجتماعي، في مجتمع حديث وليس كثيفا وكبيرا سكانياً كغيره من المجتمعات العربية.

تطورات السلطة التشريعية:

مرت فكرة السلطة التشريعية في المجتمع القطري، ممثلة في مجلس الشورى عبر مراحل ثلاث أساسية، فقد كانت المرحلة الأولى في عام (١٩٦٤) عندما فكر الحاكم آنذاك في إنشاء مجلس للشورى لكنه لم ير النور، وتمثلت المرحلة الثانية في إصدار النظام الأساسي المؤقت في عام (١٩٧٠) الذي تضمن إنشاء مجلس الشورى. ولقد حددت طبيعة هذا المجلس ومهامه من خلال النظام المذكور علي النحو التالي:

١ - أن مهمة المجلس هي أن يعين برأيه، الحاكم، ومجلس الوزراء، في أداء مهامهما. وتكون آراء المجلس في شكل توصيات. ويتألف المجلس من عشرين عضواً بالانتخاب وللحاكم تعيين عدد من الأعضاء لا يتجاوز ثلاثة. كما نص القانون الخاص بالمجلس علي تقسيم دونة قطر إلى عشر دوائر انتخابية.

٢ - تمثلت أهم اختصاصات المجلس في : مناقشة مشروعات القوانين التي يقترحها الوزراء ، وقبل عرضها علي الحاكم، ومناقشة السياسة العامة للدولة، ومناقشة مشروع موازنة المشروعات الرئيسية العامة، وتقديم التوصيات عن المسائل المشار إيها فيما سبق، بالإضافة إلى طلب البيانات عن أية ناحية من النواحي المنصوص عليها.

وإذا كانت هذه المرحلة قد شهدت تطوراً نحو الديموقراطية منذ التفكير في إنشاء مجلس الشورى، إلا أنه تطور ظل في دائرة "التفكير" دون التنفيذ، فقد تعطلت كل محاولات تطبيق المشروع، وظل النص معطلاً حتى جاءت المرحلة الثالثة التي بدأت مع فبراير (١٩٧٢)، والتي أطلق عليها الحركة التصحيحية [٣٤]، والتي كان في مقدمة نتائجها، إحياء مجلس الشورى، والإسراع بتنفيذ هذا البعد الهام في النظام السياسي القطري. وعند السعي لتنفيذ مشروع إنشاء مجلس الشورى، أجريت علي المشروع الذي صدر في عام (١٩٧٠) بعض التعديلات التي تمثلت في :

١ - أن يكون اعضاء مجلس الشورى بالتعيين، ويصدر بتعيينهم قرار من الأمير، وكان تكوين المجلس قبل هذا التعديل بالانتخاب.

٢ - بجانب النص السابق الذي وضح أن مجلس الشوري يتألف من

عشرين عضواً، فقد تمت زيادة الاعضاء الآخرين الذين يجوز للأمير تعيينهم إلى عشرة اعضاء[٣٦] بدلاً من ثلاثة كما كان في النص الأول.

٣ - توسيع اختصاصات مجلس الشورى لتشمل مناقشة السياسة العامة للدولة، ومناقشة شئون الدولة في المجالات الاجتماعية والثقافية، وتقديم التوصيات، وإبداء الرغبات فيما يتعلق بالمسائل المشار إليها[٣٧].

٤ - لا يجوز لمجلس الشوري ان يتدخل في الاعمال التي تكون من اختصاص السلطة التنفيذية أو القضاء[٣٨].

يتضح من العرض الموجز السابق حول وضعية مجلس الشورى أنه مجلس استشاري وبالتعيين، وأنه تابع للسلطة التنفيذية، وأن اللجوء الي التعيين كانت أهدافه مراعاة الأوضاع الاجتماعية، وما تتطلبه من موازنات وتحالفات، أما اختيار اعضاء المجلس، فهو علي أساس الخبرة والمكانة الاجتماعية، وليس علي أساس الاتجاه أو الرأي السياسي أو الأيديولوجي.

وإذا أتينا الي العلاقة بين السلطات الثلاث القائمة في قطر كما في النظم السياسية الحديثة يمكن أن نصل إلى عدد من الاستخلاصات الأساسية تتمثل فيما يلي:

١ - أن السلطة التنفيذية تقود وتسير غيرها من السلطات، وبالتالي أتي وضع السلطة التشريعية وضعاً تابعاً، استشارياً غالباً، وليس ملزماً، كما يفهم من النصوص الدستورية الخاصة بهذه السلطة.

٢ - لا توجد أية أحزاب سياسية أو جماعات ضغط في المجتمع بالمعني المباشر، ولا تختلف دولة قطر في هذا عن غيرها من مجتمعات

الخليج العربية، وإن كان هناك مراعاة للتوزانات بين القبائل.

٣ - أن نظام الحكم في قطر يعد نوعيا وخاصا، قصد منه أن يستجيب للخصائص الاجتماعية للمجتمع القطري، وللمرحلة التي يمر بها تطوره. ولهذا فهو ليس نظاماً يقوم علي التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولا هو بالنظام الرئاسي الذي يقوم علي مبدأ الفصل بين السلطات، فقد قصد أن يأخذ بعضا من كلا النظامين، فالأمير وحده ظاهرة في النظام، هو رئيس الوزراء، وهو صاحب السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الشورى، كما أن السلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الأمير(٣٩).

وتفيد البيانات الواردة في هذا الفصل والسابق عليه، بأن غالبية قوة العمل القطرية تتركز في القطاع الحكومي، ويمكن تسيمتها بموظفي السلطة التنفيذية. أكثرها في وزارة التربية والتعليم، مقارنة بغيرها من وزارات الدولة. ولقد شهدت الوزارات بصفة عامة زيادة في الوظائف القطرية نتيجة للإحلال التدريجي للعمالة المواطنة، محل الوافدة بسبب التخرج السنوي من جامعة قطر، وانتشار التعليم في المجتمع بصفة عامة. وإذا كان المجتمع القطري يأخذ بمبدأ التدريج والتوازن الاجتماعي في الديمقراطية السياسية، فهو يأخذ بالديموقراطية الاجتماعية علي نحو شبه شامل. فتكافؤ الفرص في إشباع الحاجات الاساسية، في التعليم والعمل والسكن والعلاج مبادئ يشهد عليها التطبيق الذي تدعمه الشواهد والبيانات المشار إليها.

حواشي الفصل الثاني

١ - يوسف عبيدان: المؤسسات السياسية في قطر، مصدر مذكور، ص ٤٠.

٢ - المصدر السابق: ص ١٥٦.

٣ - خلدون النقيب: مصدر مذكور، ص ص ١١٩ - ١٢٥.

٤ - يوسف عيدان : مصدر ساق ص ١٥٨.

٥ - كلثم الغانم: المجتمع القطري من الغوص الي التحضر، مؤسسة النور للدعاية والإعلان والنشر، الدوحة، ١٩٨٩، ص ص ١٦٤ -١٦٨.

٦ - يوسف عبيدان : مصدر مذكور، ص ص ١٦٢ -١٦٣.

٧ - المصدر السابق: ص ١٦٥.

٨ - دولة قطر : مجلس الشوري، النظام الأساسي المعدل لدولة قطر واللائحة الداخلية لمجلس الشوري، المؤسسة العالمية للطباعة والنشر، ١٩٩٤، ص ١٤.

٩ - المصدر السابق: ص ١٦٦.

١٠ - يوسف عبيدان: مصدر مذكور، ص ص ٢١٦ -٢١٧.

١١ - دولة قطر: مجلس الشوري، مصدر مذكور، ص ص ٢٠ -٢١.

١٢ - دولة قطر: مجلس الشورى، مصدر مذكور، ص ص ٢٣ -٢٤.

١٣ - يوسف عبيدان : مصدر مذكور، ص ٢٢٣.

١٤ - المصدر السابق: ص ٢٣٣.

١٥ - المصدر السابق: ص ٢٣٥ .

١٦ - المصدر السابق: ص ٢٤١.

١٧ - المصدر السابق: ص ٢٦٩.

١٨ - المصدر السابق: ص ٢٤٥.

١٩ - المصدر السابق: ص ٢٥٢.

٢٠ - المصدر السابق: مواضع متفرقة ما بين ص ٢٦٢ - ٢٧٢.

٢١ - الجهاز المركزي للإحصاء : المجموعة الاحصائية، يوليو، ١٩٩٣، جدول رقم (٩).

٢٢ - ديوان الخدمة المدنية، مركز المعلومات: التقرير السنوي، قسم الاحصاء، ١٩٩٣/١٢/٣١، ص ٧٣.

٢٣ - المصدر السابق : ص ص ٨٨ - ٨٩.

٢٤ - نورة ناصر آل ثان وآخرون: "نسق الضبط الاجتماعي" في فاروق اسماعيل وآخرون، الخارطة الاجتماعية لمدينة الدوحة، مصدر مذكور، ص ص ٣٤٩ -٣٩٧

٢٥ - المصدر السابق: ص ص ٣٥٥- ٣٥٦.

٢٦ - يوسف عبيدان: مصدرمذكور، ص ص ٢٩١ -٢٩٤.

٢٧ - دولة قطر: مجلس الشورى، مصدر مذكور، ص ٢٠.

٢٨ - المصدر السابق : ص ٣٣.

٢٩ - نورة ناصر ال ثاني وآخرون : مصدر مذكور، ص ص ٣٥٦ -٣٥٧.

٣٠ - المصدر السابق: ص ص ٣٨٣ -٣٨٨.

٣١ - ديوان الخدمة المدنية : التقرير النسوي، مصدر مذكور، ص ٨٦.

٣٢ - يوسف عبيدان: مصدر مذكور، ص ١٧٣ -١٧٦.

٣٣ - كلثم الغانم : مصدر مذكور، ص ٩٩، ١٦١.

٣٤ - يوسف عبيدان: مصدر مذكور، ص ص ١٧٧ -١٧٩.

٣٥ - المصدر السابق: ص ١٤٧.

٣٦ - دولة قطر : مجلس الشوري، مصدر مذكور ، مادة (٤١) ، ص ٢٧.

٣٧ - المصدر السابق: مادة (٥١).

٣٨ - المصدر السابق : المادة المذكورة.

٣٩ - يوسف عبيدان : مصدر مذكور، ص ص ١٧٥ - ١٧٦.

الفصل الثالث

التكوينات الاقتصادية الاجتماعية
ونمو الطبقة الوسطى الجديدة

الفصل الثالث
التكوينات الاقتصادية الاجتماعية
ونمو الطبقة الوسطى الجديدة

أولاً: خلفية تاريخية

لا تختفي الطبقات الاجتماعية، ولا تتبلور، عبر أعداد محدودة من العقود، فالتكوينات الطبقية من أكثر مستويات البنى الاجتماعية، مقاومة لما يهددها، وتطويراً لأساليب إعادة إنتاجها واستمرارها، ويبدو هذا أكثر وضوحا في مجتمعات العالم الثالث عامة والمجتمعات التي عرفت النظم القبلية تحديدا[1] تلك النظم التي دعم استمراريتها، الإيكولوجيا وندرة الموارد الاقتصادية تاريخياً.

إن أي طبقات تبدو لنا جديدة وناشئة، لا يتأتي لها هذا كما يحدث في عالم ميلاد البشر، إذ هي تتشكل في مراحل هامة من تطورها، من طبقات أخرى: صاعدة منها، أو هابطة إليها، أي من بشر موجودين، لهم نشاطات وانتماءات مسبقة وسابقة علي وجود الطبقات البازغة. ولهذا فمن الضروري علمياً إلقاء بعض الأضواء علي البنية الطبقية في مراحل سابقة، لأن في هذا ما يذكر ويساعد علي تحديد الخصائص الحاضرة للطبقات القائمة، حتى وإن كانت خصائص انتقالية، خاصة وأن هذه الطبقات الجديدة نسبياً لاتزال تتألف من الأجيال الأولى التي عايشت مراحل متباينة، كما هو الحال في مجتمعات الخليج العربية، التي توجد بها أجيال متفاوتة في علاقاتها

الزمنية، وخبرتها المباشرة بمرحلتي ما قبل وخلال التوظيف الاجتماعي للنفط.

وإذا ركزنا فيما هو متاح من بيانات ومعلومات تاريخية بالأساس، حول التكوينات الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع القطري خلال النصف الأول من القرن العشرين، لتبين لنا أن التعامل مع "اللؤلؤ" صيداً وتجارة - باعتباره النشاط الاقتصادي الأكثر بروزاً وهيمنة وتأثيراً في الاقتصاد القطري- قد أثر بدوره في تشكيل الطبقات الاجتماعية، كما أثر في المستويات الأخرى، للبنية الاجتماعية خاصة المستوى الثقافي والعائلي. وفي ضوء المعلومات والبيانات المتاحة حول التكوينات الاقتصادية الاجتماعية، أمكن التمييز داخل البنية الطبقية بين الطبقات التالية:(٢)

١- الطبقة العليا:

وهي طبقة تشكلت في تقاطع وتداخل بين تجار "اللؤلؤ" : ورموز من القبائل ذات الثقل والتأثير الاجتماعي في البنية الاجتماعية للمجتمع القطري. وبالرغم من أن عدد أفراد هذه الطبقة لم يتجاوز الأربعين شخصاً في كل التقديرات، فقد كانوا يتحكمون بتجارة "اللؤلؤ"، وكانوا يقومون بإقراض صغار التجار (صغار الطواشين، والنواخذة) ثم يشترون المحصول بعد ذلك، ليبيعونه للتجار الهنود أو يذهبون بأنفسهم الي الهند لبيعه في الأسواق الرئيسية، وكانت قبيلة " المعاضيد" أكثر القبائل اشتغالا وسيطرة علي تجارة "اللؤلؤ" وبرز منهم "ثاني بن محمد" الذي أسس الأسرة الحاكمة. والذي كان أكبر تاجر "لؤلؤ" في المجتمع القطري في منتصف القرن التاسع عشر.

٢- الطبقة الوسطى:

وكانت هذه الطبقة تتألف من فئتين أساسيتين:

الأولى : وتضم صغار التجار أو الطواشين، وكانوا يتاجرون برؤوس أموال خاصة لهم أو عن طريق الاقتراض من كبار تجار البر. وكانوا يتجولون بين "الغاصات" لشراء "اللؤلؤ" من سفن الغوص، ثم يبيعونه لتجار البر.

الثانية: النواخذة وهم ربانية السفن، وغالباً ما كانوا يتملكون السفن التي يقودونها. وإذا كانت بعض التقديرات قد ذهبت إلى وجود حوالي (٨١٧)سفينة، فمعنى هذا أن هذه الفئة لم تقل عن ثمانمائة شخص. وغالباً ما ترتبط هذه الفئة بكبار التجار من خلال المصالح المتبادلة والمشتركة، حيث يقوم التجار بتمويل النواخذة بالمال لتجهيز السفينة، وتأجير العمال ودفع السلف مقدماً. وكان النواخذة يعطي الأولوية في التعامل للتاجر. هذا في حالة ما إذا كانت السفينة ملكاً للنواخذة، اما اذا كان مكلفاً بالعمل عليها من قبل آخرين، فإنه كان يعمل مقابل حصة متفق عليها من الأرباح.

٣- العمال:

وصلت تقديرات أعداد هذه الطبقة إلى (١٢٨٩٠) حسب تقدير "ج. لوريمر" (١٩٠٧). وهي تتشكل من الغواصين والسيوب وغيرهما من المهن التي تمثل أدواراً أساسية في عملية صيد "اللؤلؤ". كان العامل يتدرج في السلم المهني، وحسب كفاءته وقدراته يكون "غيصا" أو "سيبا". الغيص هو الذي يغوص لقاع البحر، ومن ثم يحتاج إلى قدرات علي التحمل فضلاً عن انه يتصف بالشجاعة. أما السيب فعمله فوق ظهر السفينة هو

سحب الغواص من قاع البحر، وفلق المحار، والتجديف، وسحب السفينة. وللفرق بين الدورين كان الغيص يحصل علي ثلاثة اسهم مقابل سهمين للسيب. كما كانت الخدمات تقدم علي السفينة للغواصين بعد التواخذة، وقبل السيب.

٤ - العبيد :

وهم أدنى السلم الاجتماعي، كان الأغنياء يقتنون أعدادا منهم. ويشير "لوريمر" إلى وجود الرقيق في مدينة الدوحة بحوالي (١٠٠٠) محرر، و(٢٥٠٠) تابعاً. ولقد وصلت حيازة بعض السادة من العبيد إلى قرابة المائة لدى كل سيد. كان العبيد يستخدمون في الرعي والأعمال المنزلية. كما كان بعض السادة يستخدمون عبيدهم في الغوص علي "اللؤلؤ" مقابل مصروف يسمي بالخرجية. ولقد تحول بعض العبيد الي "نواخذة" عندما أظهروا مهارة وقدرة علي ظهور سفن أسيادهم.

ويلفت الباحثون الخليجيون المهتمون بالتاريخ الاجتماعي لمجتمعاتهم النظر الي عدة أمور ذات دلالة لفهم مجمل الأوضاع الطبقية قبل التوظيف الاجتماعي للنفط تتمثل فيما يلي:

الأمر الأول :

ويوضح الارتباط بين الدورين : الاقتصادي والسياسي لتجارة "اللؤلؤ" في صياغة العلاقات الاجتماعية بين التجار وغيرهم ممن يعملون بصيد اللؤلؤ. وهي صياغة تكاد تشمل علي نحو مباشر وغير مباشر معظم مستويات البنية الاجتماعية، من خلال المبدأ التنظيمي البنائي المسمى "بالزبانة Patronage" وكانت الصلة بين التاجر الكبير وغيره من صغار التجار والعاملين علي السفينة صلة دين مستديم، يدفع التاجر مقدماً مالياً

عند بداية موسم الغوص، ويحصل عليه عند نهاية الموسم. وتؤكد كتابات غير قليلة أن معظم "البحارة" لم يكونوا يستطيعوا تسديد ديونهم، ومن ثم يعانون غالباً من عبء الدين، ومن الاضطرار للتعامل غالباً مع التاجر نفسه، والرضوخ لشروطه في العمل[٢].

الأمر الثاني:

ويتعلق بتأثير العلاقات القبلية والقرابية عموماً، في الحفاظ علي التوازنات الاجتماعية، رغم وجود فوارق واضحة في الدخول، ووجود بعض أنواع الاستغلال خاصة للعمالة غير الماهرة وشبه الماهرة في صيد "اللؤلؤ" إذا جاز التعبير، ومع أنه ظهر بعض التجار الذين لم تكن لهم أصول قبلية قوية ومؤثرة، إضافة الي تبلور بعض المصالح الاقتصادية التي أثرت في العلاقات الطبقية، خاصة علي مستوى الوعي، بسبب سيطرة النمط الأبوي داخل العائلة، وامتصاص العلاقات القبلية لأية صراعات محتملة بين أصحاب العمل والعمال، مع هذا لم تتبلور الأوضاع الطبقية، خاصة علي مستوى الوعي، بسبب سيطرة النمط الأبوي داخل العائلة ، وامتصاص العلاقات القبلية لأية صراعات محتملة بين أصحاب العمل والعمال، فالكثير من هؤلاء وهؤلاء، يوجدون في قبيلة واحدة، وإطار جوار سكني واحد[٤].

ثانيا: التصنيف الطبقي المعاصر:

(١) الطبقة الحاكمة:

وهي الطبقة المسيطرة علي الثروة والسلطة من خلال ملكية الدولة للأصول الرأسمالية ومن خلال ضبط وتوجيه العملية الإنتاجية، كما هو في كثير من حالات ما عرف في العالم الثالث وفي أقطار عربية أخرى برأسمالية الدولة. وتستند هذه الطبقة في مشروعيتها علي عدد من الأمور

التاريخية، في مقدمتها، دورها في تأسيس المجتمع الحديث، وتحقيق استقلاله السياسي. وأن قبيلتها هي القبيلة المتميزة بين القبائل.

(٢)الطبقةالعليا:

تتألف هذه الطبقة من مجموعة من الشرائح يزيد دخلها عن (٢٥,٠٠٠) خمسة وعشرون ألف ريال قطري، وهي كما تذهب بحوث الإنفاق والاستهلاك الرسمية في عام (١٩٨٨) تشكل نسبة (١٢,٤٪) من إجمالي العينة (٣٤٧ أسرة) [٥]، كما وصلت هذه النسبة في دراسة ميدانية حول الاستهلاك في المجتمع القطريا[٦] إلى أنها (١٢,١٪) من الأسر القطرية التي شملتها الدراسة (٣٣٠ أسرة)، وبالاستناد الي مسح الدخل والإنفاق لدى الأسرة في قطر، وبما أن نسبة الأسر القطرية كان (٣١٪) من إجمالي الأسر. وبما أن القطريين يشكلون ثلث سكان المجتمع القطري تقريبا في عام (١٩٨٦) (١٠٧٢٣ فرداً)، وبحساب متوسط حجم الأسرة وهو (٥,٦) فرداً فإن اجمالي الأسر القطرية هو (١٩٧٠٠) أسرة يمثل الـ (١٢٪) من هذه الشريحة (٢٣٦٤) أسرة، ومن ذلك يصبح عدد أفراد هذه الطبقة- عائلا ومعولاً - (١٣٢٣٠) فرداً تقريبا [٧].

وإذا كان ما سبق يعبر عن تقديرات قائمة علي بعض الإفتراضات، فإنه في ضوء تحديد الطبقة العليا، أو الغنية بوصفها طبقة تملك أصولا رأسمالية، وتستخدم عملاً مأجوراً، فإنه في ضوء بيانات تعداد (١٩٨٦)، وباعتبار أعضاء هذه الطبقة هم أصحاب الأعمال الذين يتسخدمون آخرين، فإن عددها من القطريين يكون (٨٦٠) شخصا بنسبة (٤,١٪) من إجمالي القطريين النشطين إقتصاديا(١٥ سنة فأكثر) [٨]. وتتألف هذه الطبقة من

ثلاث شرائح أساسية هي: الشريحة التجارية التي تعمل بتجارة الجملة والتجزئة ، والشريحة العقارية التي تعمل في الأراضي والبناء (المقاولات)، والشريحة الزراعية التي لها مزارع للإنتاج من أجل السوق.

أما بالنسبة للشريحة التجارية فهي التي تملك منشآت تجارية للإتجار بالجملة أو التجزئة، ويزيد عدد العاملين فيها عن (٥٠) عاملاً وهي تحوز (٤ر٣٪) من منشآت تجارة الجملة، و(٤ر٪) من منشآت تجارة التجزئة، ويعمل لديها (١٤٧٠) عاملاً في تجارة الجملة بنسبة (٥ر٢٩٪) من إجمالي العاملين في هذا النشاط، كما يعمل لديها في تجارة التجزئة (٢٨٠٠) عالماً بنسبة (٦ر١٤٪) من العاملين في هذا النشاط[٩].

وتحوز الشريحة المشتغلة بأعمال المقاولات والتي توجد لديها منشآت يعمل بها أكثر من (٥٠) عاملاً (٤٤٪) من إجمالي المنشآت في هذا القطاع، ويعمل لديها (٢٤٥٢٥) عاملاً بنسبة (١ر٨٣٪) من إجمالي العاملين في قطاع المقاولات. كما توضح بيانات عام (١٩٨٨). وقد طرأ تغير علي نسب حيازتها وتشغيلها للعمال، فقد انخفضت نسبة المنشآت التي تملكها من (١٧٣) منشأة عام (١٩٨٨) بنسبة (٤٤٪) إلى (١٥٠) منشأة عام (١٩٩٢) بنسبة (٣ر٢٨٪) مع ملاحظة أن عد العمال زاد في عام (١٩٩٢) فوصل الي (٢٤٩٩٨) عاملاً -رغم انخفاض نسبة المنشآت - إلى (٨ر٨٠٪).

وعن الشريحة الزراعية التي تحوز مزارع نشطة تزيد مساحة الواحدة منها عن مائة دونم، تفيد بيانات عام (١٩٩٣) أن هذه الشريحة تحوز (٤٦٢) مزرعة بنسبة (٨ر٥٢٪) من إجمالي المزارع القطرية النشطة

المسجلة. وتبلغ المساحة التي تمتلكها (١٩٦٤٨٦) دونما بنسبة (٢ر٨١٪) من إجمالي مساحة المزارع النشطة المسجلة[١١].

وتفيد البيانات المتاحة حول مصادر دخل الشريحة التي يزيد دخلها الشهري عن (٢٥٠٠٠) ريال قطري. بتعدد مصادر الدخل، والذي يعني أن عدداً من الأشخاص في هذه الطبقة يمارس عدة نشاطات ويحوز أنماطاً متعددة من الاصول الرأسمالية؛ العقارية والتجارية والزراعية. وإن كانت الدراسات والبحوث المذكورة توحي باستنتاج أن أهم مصادر دخلها هي: التجارة أولا، ثم العقارات، ثانيا، وتتساوي المزارع مع نشاطات أخرى[١٢].

وتجدر الإشارة الي أن كبار التجار الطواشين في مرحلة ما قبل الثروة النفطية - وبفعل ما كان لديهم من رؤوس أموال - كانوا، من اوائل من استفاد من التطورات الاقتصادية التي ترتبت علي الثروة النفطية وتشريعات البنية الأساسية والخدمات. فمعظم أصحاب الشركات التجارية الجديدة كما تذهب واحدة من الدراسات الهامة حول تطور البنية الطبقية في المجتمع القطري كانوا أهم أصحاب عمليات التمويل و"الطواشة" السابقين مع ملاحظة وجود جماعات تجارية جديدة اشتغلت بتجارة الأراضي والعقارات، واستيراد السلع[١٣].

(٣) الطبقة الوسطى:

يواجه تحديد الطبقة الوسطى سواء علي مستوى المفهوم والتصور، أو علي مستوى الواقع، عدة تحديات نتيجة التباين الشديد بين شرائح ومجموعات هذه الطبقة من ناحية، ووجود صور الازدواج في ملامح وجودها

الاجتماعي - علاقات الإنتاج- من ناحية ثانية، وسرعة التدفق في الصعود إليها أو الهبوط منها، بفعل التغيرات السريعة التي تحدث في مجتمعات العالم الثالث.

ولأغراض البحث والتحليل، سنعرف الطبقة الوسطى إجرائياً بأنها تلك الفئات التي تحتل مواقع متناقضة بين الطبقتين الأساسيتين - الرأسمالية والعاملة - تتفاوت في مدى اقترابها من إحداهما وإبتعادها عن الأخرى، وتمتزج عند نقطة في وسط متصل بين الطبقتين، كونها مستغَلة ومستغِلة في وقت واحد وعلي نحو شبه متقارب. ويضاف إلى هذا فئة الموظفين العموميين، الذين يعملون في خدمة رأس المال العمومي، وسلطة الدولة بصفة عامة كالشرطة والجيش والقضاء ومن هم علي غرارهم من الموظفين. وقبل أن نصدر بعض الأحكام التوصيفية علي مكونات هذه الطبقة وملامحها العامة في المجتمع القطري، سنحاول أن نلقي ضوءاً علي مكونات بنيتها، أي الفئات الأساسية التي تتألف منها.

أ-الشريحةالبيروقراطيةالتكنوقراطية:

بالتدقيق في بيانات تعداد (١٩٨٦) حول السكان القطريين النشطين إقتصاديا تبين أن هذه الشريحة تتألف من أصحاب المهن الفنية والعلمية وعددهم (٣٩١٤) بنسبة (١٨,٨٪)، ومن العاملين بالأعمال الكتابية وعددهم (٦٢٢٩) بنسبة (٢٩,٩٪)، ومن المديرين الاداريين ومدير الأعمال وعددهم (٥٨٦٥) بنسبة (٤,٣٪). وبذلك يصل إجمالي اعضاء هذه الشريحة الطبقية (١٠٧٢٩) عضواً بنسبة (٥٣٪) من إجمالي السكان القطريين النشطين إقتصاديا. ويوضح هذا الجدول التالي:

جدول (٤)

السكان القطريون النشيطون اقتصاديا

١٥ سنة فأكثر (١٩٨٦)

العدد / النشاط الاقتصادي	قطريون					
	ذكور		إناث		جملة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
اصحاب المهن الفنية والعلمية	١٧٢٨	٩ر٧	٢١٨٦	٧٣ر٥	٣٩١٤	١٨ر٨
المديرون الإداريون ومديروا الاعمال	٨٨١	٤ر٩	٥	٠ر٧	٥٨٦	٤ر٣
القائمون بالأعمال الكتابية	٥٨٦٣	٣٢ر٩	٣٦٦	١٢ر٣	٦٢٢٩	٢٩ر٩
العاملون بأعمال البيع	١٠٦٠	٥ر٩	٩		١٠٦٩	٥ر١
العاملون بالخدمات	٢٧٤٢	١٥ر٤	٣٧٢	١٢ر٥	٣١١٤	١٤ر٩
العاملون في الزراعة وتربية الحيوانات وصيد البحر	١٣٩	ر٨	١	٠ر٣	١٤٠	ر٧
عمال الانتاج والعمال العاديون ومن اليهم.	٥٢٥١	٢٩و٥	٣٠	١	٥٢٨١	٢٥ر٤
غير مبين	١٦٩	ر٩	٥	٠ر٧	١٧٤	ر٨
المجموع	١٧٨٣٣	١٠٠	٢٩٧٤	١٠٠	٢٠٨٠٧	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء : المجموعة الاحصائية السنوية، يوليو، ١٩٩٣ ، جدول رقم ٢٧.

ويستنتج من بيانات توزيع العمالة القطرية علي القطاعات الحكومية- الخاصة- والمختلطة، والتي توضح أن العاملين القطريين بالحكومة في

تعداد (١٩٨٦) بلغ عددهم (١٨٣٥٠) قطرياً بنسبة (٨٨٫٢٪) من العاملين في كل القطاع، ومن ثم يستنتج أن الغالبية العظمى من هذه الشريحة تعمل لدى الحكومة، وبنسبة تصل إلى حوالي الثلثين. فمن الجدول التالي[١٤] يتبين أن حوالي (١١٦١٨) قطرياً من هذه الفئة يعملون في الحكومة. وهي نسبة تعادل أكثر من ثلثي من هم في هذه الشريحة في عام (١٩٨٦)، وتمثل (٦٨٫٧٪) من إجمالي القطريين العاملين بالحكومة في كل الشرائح.

جدول (٥)

العاملون القطريون على مستوى اجمالي الوزارات والأجهزة الحكومية ١٩٩٣

العدد / النشاط الاقتصادي	ذكور		إناث		جملة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
اصحاب المهن الفنية والعلمية	٢١٢٤	٢٠٫٦	٣٨٣٢	٥٨٫٩	٥٩٥٦	٣٥٫٤
المديرون الإداريون ومديروا الاعمال	٢٠٧	١٫٨	١٠٩	١٫٧	٣١٦	١٫٨
القائمون بالأعمال الكتابية	٣٧٩٩	٣٦٫٢	١٥٤٧	٢٣٫٧	٥٣٤٦	٣١٫٥
الخدمات	٦٤٢	٦٫١	٤٤	٫٧	٦٨٦	٤٫٠٠
العاملون في الزراعة وتربية الحيوانات وصيد البحر	٨	٫١	-	-	٨	٫٠٤
عمال الانتاج والعمال العاديون ومن اليهم.	٣٢٥٧	٣١٫١	٨٠٤	١٢٫٣	٤٠٦١	٢٣٫٨
غير مصنف	٤٤٢	٤٫١	١٧٨	٢٫٧	٦٢٠	٣٫٥
المجموع	١٠٤٧٩	١٠٠	٦٥١٤	١٠٠	١٦٩٩٣	١٠٠

المصدر : ديوان الخدمة المدنية، التقرير السنوي، قسم الاحصاء، دولة قطر، الدوحة، ١٩٩٣/٣/٣١.

ب - الشرائح الرأسمالية المتوسطة :

إذا وضعنا التحديد الحرفي للطبقة الوسطى بالمعنى التقليدي القديم باعتبارها البرجوازية الصغيرة التي لا تستغل ولا تستغل، فإن ذلك ينطبق علي أصحاب الاعمال الذين يديرونها بأنفسهم ولا يستخدمون عمالا، والذين بلغ عددهم من القطريين في ضوء تعداد (١٩٨٦) حوالي (٥٠٠) خمسمائة قطري، ونسبتهم الي السكان القطريين النشيطين إقتصاديا (٤ر٢٪)، وإذا أضفنا هذا العدد إلى الشريحة البيروقراطية التكنوقراطية[١٥] التي تعمل في الحكومة والمشار إليها في السطور السابقة، فمعني هذا أن إجمالي الفئات المكونة للطبقة الوسطى القطرية يصل إلى (١٢١١٨) وهي تشكل نسبة (٥٨٪) من إجمالي القطريين النشطين اقتصاديا.

هذا ويتوزع نشاط الشريحة الوسطى الرأسمالية علي النشاطات العقارية، والتجارية، والزراعية. وبالنسبة للمشتغلين في النشاط العقاري؛ الذين يعمل لديهم أقل من خمسين عاملاً كانوا يحوزون في نسة (١٩٨٨) حوالي (٢٢٠) منشأة من المنشآت العاملة في النشاط العقاري بنسبة (٥٦٪) من إجمالي منشآت هذا النشاط، ارتفعت في سنة (١٩٩٢) إلى (٣٧٩) منشأة بنسبة (٦ر٧١٪)، أما عن العاملين لدى هذه الشريحة فقد كان في عام (١٩٨٨) (٤٩٩٧) عاملاً بنسبة (٩ر١٦٪) من إجمالي العاملين في هذا القطاع، زاد عددهم في عام (١٩٩٢) إلى (٥٩٣٣) عاملاً بنسبة (٢ر١٩٪) من العاملين في هذا القطاع[١٦].

جدول (٦)

المنشآت المشتغلة بأعمال المقاولات

اعداد المنشآت والعاملين	١٩٨٨				١٩٩٢			
	عدد المنشآت		العاملون		عدد المنشآت		العاملون	
عدد العمال	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أقل من ٥٠ عاملا	٢٢٠	٥٦	٤٩٩٧	١٦ر٩	٣٧٩	٧١ر٦	٥٩٣٣	١٩ر٢
٥٠ عاملا فأكثر	١٧٣	٤٤	٢٤٥٢٥	٨٣ر١	١٥٠	٢٨ر٣	٢٤٩٩٨	٨٠ر٨
المجموع	٣٩٣	١٠٠	٩٩٥٢٢	١٠٠	٥٢٩	١٠٠	٣٠٩٣١	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية السنوية، يوليو، ١٩٩٣٠

وإذا كان اعضاء هذه الشريحة المشتغلين بالنشاط التجاري، والذين لديهم منشآت يعمل بها أقل من خمسين عاملا كانوا يمتلكون لنشاط تجارة الجملة في عام (١٩٩٢) (٥٦٤) منشأة بنسبة (٩٦ر٦٪) من إجمالي المنشآت التجارية العاملة في تجارة الجملة، كما كان يعمل لديهم (٣٥١٥) عاملاً بنسبة (٧٠ر٥٪) من العاملين. فإن نشاطهم في تجارة التجزئة فقد يوضح أنهم يمتلكون (٥٩٢٢) منشأة يعمل بها أقل من خمسين عاملاً بنسبة (٩٩ر٦٪) من إجمالي المنشآت العاملة في القطاع التجاري، وكان يعمل لديهم (١٦٣٨٣) عاملاً بنسبة (٨٥ر٤٪) من إجمالي العمال في كل قطاع التجارة.

جدول (٧)

القطريون العاملون بالتجارة

المنشآت	منشآت يعمل بها أقل من ٥٠ عاملاً				عدد المنشآت				الجملة	
نوع التجارة	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	منشآت	٪
تجارة الجملة	٥٦٤	٩٦ر٦	٣٥١٥	٧٠ر٥	٢٠	٣ر٤	١٤٧٠	٢٩ر٥	٥٨٤	٤٩٨٥
تجارة التجزئة	٥٩٢٢	٩٩٦	١٦٣٨٣	٨٥ر٤	٢٥	٤ر	٢٨٠	١٤ر٦	٥٩٤٧	١٩١٨٣

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، يوليو، ١٩٩٣، ص ص ٢٩٦ -٢٩٧.

وإذا اعتبرنا الشريحة التي تمارس نشاطاً زراعيا هي التي تحوز أرضاً زراعية مساحتها مائة دونما فأقل، فإنها في سنة (١٩٩٣) كانت تمتلك (٤١٣) مزوعة بنسبة (٤٧ر٢٪) من المزارع القطرية النشطة والمسجلة وصلت مساحتها إلى(٤٥٦٠) دونماً بنسبة (١٨ر٨٪) من إجمالي مساحات المزارع النشطة المسجلة بدولة قطر.

جدول (٨)

توزيع المساحة الزراعية

عدد المزارع ومساحاتها	عدد المزارع		المساحة	
قيمة المساحة بالدونم	عدد	٪	عدد	٪
	٤١٣	٤٧,٢	٤٥٦٠٣	١٨,٨
- ١٠٠	٤٦٢	٥٢,٨	١٩٦٤٨٦	٨١,٢
+ ١٠٠	٨٧٥	١٠٠	٢٤٢٠٨٩	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، ١٩٩٣، جدول رقم (١٥٥) ص ٢٢٤.

٤ - الطبقة العاملة :

بالاعتماد علي بيانات تعداد (١٩٨٦) حول الحالة العملية للسكان القطريين النشطين إقتصاديا، وباستبعاد ما تم تصنيفه تحت الطبقتين العليا والوسطى، والذي بلغ مجموعهما (١٢٨٨٩) قطرياً بنسبة (٦١,٩٪) من القطريين انشطين إقتصاديا، فإن مجموع اعضاء الطبقة العاملة يصبح (٧٩١٨) قطرياً بنسبة (٣٨,١٪) من إجمالي القطريين النشطين إقتصادياً (١٥ عاماً فأكثر)، وعلى نحو تقريبي.

جدول (٩)

التوزيع التقريبي للطبقات في المجتمع القطري في عام ١٩٨٦

العدد / الطبقة العليا والوسطى	عدد الاعضاء	
	عدد	٪
طبقة عليا (صاحب عمل يستخدم عمالا)	٨٦٠	١ر٤٪
الطبقة الوسطى (صاحب عمل ولا يستخدم عمالاً+ المشتغلون بالحكومة في المهن الفنية والادارية والكتابية العليا)	١٢ر٢٩	٥٧ر٨
مجموع العاملين القطريين	٢٠٨٠٧	١٠٠
وبذلك تكون الطبقة العاملة	٧٩١٨	٣٨ر١

المصدر: محسوبة بمعرفة الباحث من التصنيفات السابقة.

ولعل من أهم خصائص الطبقة العاملة القطرية أن حوالي (١ر٨٦٪) منها يعملون لدى الحكومة بأجر نقدي، والنسبة الباقية تعمل بالقطاع الخاص والقطاع المختلط، وإن كانت أعداد العاملين بالقطاع الخاص علي نحو تقريبي تتجاوز أربعة أضعاف العاملين بالقطاع المختلط(١٧).

هذا ويحتل العاملون بالإنتاج والمهن المرتبطة به، أعلى نسب العاملين القطريين من الطبقة العاملة، حيث كان أعداد العاملين في هذا القطاع (٥٢٨١) عاملاً يمثلون أكثر من النصف بقليل (٥٤٪) من إجمالي أعضاء الطبقة العاملة، يليهم العاملون في الخدمات وعددهم (٣١١٤)

بنسبة (٨ر٣١٪)، ثم القائمون بأعمال البيع وعددهم (١٠٦٩) عاملاً بنسبة (٩ر١٠٪)، وأخيراً العاملون في الزراعة وعددهم (١٧٤) عاملاً بنسبة (٨ر١٪). وأما النسبة الباقية فيأتي فيها العمال غير المصنفين[١٨].

ثالثا: بعض ملامح الوعي الاجتماعي والطبقي:

لأنه لا توجد دراسات أو بحوث اهتمت علي نحو مباشر، بأبعاد الوعي الاجتماعي في المجتمع القطري، ويداخله بالطبع الوعي الطبقي كأحد مستويات هذا الوعي، فقد حاولنا، أن نفيد من المعلومات التي وردت في ثنايا بعض الدراسات والبحوث التي أجريت حول المجتمع القطري لتقدم بعض الملامح العامة والتقريبية للوعي الاجتماعي والطبقي.

١- بعض ملامح الوعي الطبقي:

أ - أكدت الدراسات المتاحة وجود وعي لدى العينات المدروسة بوجود طبقات في المجتمع القطري، ويدلل علي هذا ما ورد في دراسة ميدانية أجريت علي مائة أسرة قطرية عام (١٩٨٤)، والتي أجابت فيها نسبة (٤ر٧٤٪) من العينة بوجود طبقات في المجتمع القطري[١٩]، ويؤيد هذه النتيجة في الاتجاه العام دراسة أخرى نشرت عام (١٩٨٩) علي (٢٦٧) قطريا، حيث ذهبت الدراسة الأخيرة إلى أن (٥ر٦٨٪) من العينة يروز وجود تقسيم طبقي ظاهر وواضح بالمجتمع القطري[٢٠].

ب - بينت الدراسات والبحوث المتاحة أن المعيار الأول في تحديد الأوضاع الطبقية بالمجتمع القطري، هو المعيار الاقتصادي الشامل على الملكية والدخل، ففي دراسة ميدانية سبقت الإشارة إليها حول مائة أسرة

قطرية، وضحت العينة بنسبة (٤ر٤٦٪) من مجموعها أن الملكية تلعب الدور الأكبر في تحديد الوضوع الطبقي، أتي بعدها الدخل من الوظيفة والعمل الثاني (٣ر٣٦٪)، في حين أتي دور التعليم بنسبة (٩ر١٢٪) فقط. ويرز تبلور الوعي الطبقي من خلال شروط اختيار شريك الحياة، حيث وضح الذكور بنسبة (١ر٩١٪) أنه يجب أن تكون الزوجة من نفس طبقة الزوج، كما أوضح (١ر٩٣٪) من الإناث ضرورة أن يكون الزوج من نفس طبقة الزوجة [٢١].

أما الدراسة الثانية التي سبقت الإشارة إليها ايضا والتي نشرت عام (١٩٨٩) فقد بينت نسبة (٦٠ر٤٢٪) من عينتها أن المستوى الاقتصادي هو المحدد الأول للوضع الطقي، أتي بعدها وبنسبة (٢٤٪) فقط أن الوضع القبلي - الانتماء للقبيلة - يلعب دورا اساسياً في تحديد الوضع الطبقي. وبينت الدراسة أن هناك فرصا واضحة للحراك الاجتماعي الرأسي الصاعد أمام جميع المواطنين القطريين، وأن التعليم يلعب دوراً أساسياً بنسبة (١ر٤٤٪) في تحقيق هذا الحراك. كما بينت الدراسة بناء علي رأى عينة البحث أن غالبية القطريين ينتمون إلى الطبقة الوسطى[٢٢] ويتفق هذا مع ما ورد من تحليل في صفحات سابقة.

٢ - الوعي الاجتماعي وتغير القيم :

إضافة الي الدراستين المذكورتين، ثمة دراسة ميدانية أجريت علي عينة قوامها (٥٧٠) مفردة من مدينة الدوحة نشرت بياناتها عام (١٩٩٣) واتضح منها أن هناك تغيراً في الوعي الاجتماعي العام، وفي قلبه تغير القيم، من ملامحه اختيار الشريك (الزواج) بنسبة (٧ر٦٥٪) من

التكرارات علي أساس التعليم، ثم التدين بنسبة (٢ر٦٠٪)، ثم الأصل القبلي (في المرتبة الخامسة)، بنسبة (٥ر١٦٪)٠ كما بين أكثر من ثلاثة أرباع التكرارات (٧ر٧٦٪) بإمكانية الزواج من خارج القبيلة٠ والذين رفضوا اشتغال المرأة خارج البيت كانت نبتهم (٧٪)(٢٣).

ولعل أهم ما تلفت البيانات السابقة النظر إليه هو :

أولاً : تبلور المصالح الطبقية مقابل التراجع النسبي في دور الإنتماء القبلي، مما يتيح فرصاً مستقبلية، لبلورة الوضع الطبقي، الذي سينعكس علي المشاركة في تنظيمات المجتمع المدني، خارج نطاق الانتماء القبلي٠

ثانيا: نمو الطبقة الوسطى القطرية وتباينها وغلبة التكوين الوظيفي الحكومي عليها٠ فغالبية القطريين يعملون بالقطاع الحكومي كما سبقت الإشارة في الفصلين السابقين٠ ورغم أنه لا توجد دراسات وبحوث يمكن الاعتماد عليها حول النشاط الثاني " للموظف الحكومي" إلا أن المشاهدات والبحوث السابقة في أقطار عربية خليجية أخرى تجعلنا نفترض أن قسماً كبيراً من الموظفين الذين تتألف الطبقة الوسطى من غالبيتهم، لهم نشاطات أخرى مالية، وتجارية، وخدمية٠ وهذا بعد يضيف أساساً إضافيا لتباين هذه الطبقة، ذلك التباين المؤثر في وعي الطبقة الوسطى بأدوارها المجتمعية خاصة علاقتها بمنظمات المجتمع المدني، وباعتبارها في ضوء خصوصية المجتمع القطري، الاكثر تأهلاً للمشاركة في هذه المنظمات٠

حواشي الفصل الثالث

1- See: M. Sharma: " Cast, Class and Gender : Production and Reproduction in North India" in Journal of Peasant Studies, Vol. 12, No. 4, July, 1985, pp. 57-87.

٢- اعتمدنا بصفة أساسية علي : كلثم الغانم: مصدر مذكور، ص ص ٧٩ - ٨٦.

٣ - خلدون النقيب : مصدر مذكور، ص ص ٩٢ -٩٤.

٤ - كلثم الغانم : مصدر مذكور، ص ص ٨٨- ٩٠.

* نظراً لعدم وجود دراسات حول التركيب الطبقي للمجتمع القطري فقد اعتمدنا في تصنيف الطبقات علي البيانات الاحصائية الرسمية رغم ما تحفل به من إشكاليات تؤثر في التحديد الكمي لكل شريحة، وكل طبقة، حيث تخلو الاحصاءات، خاصة التعدادات الرسمية من بيانات مركبة (تشتمل علي أكثر من متغير)، بجانب حساب بعض الشرائح في أكثر من موضع مما يؤثر في فهم الواقع الدقيق لكل منها. كما أن التصنيف غالباً ما يعتمد علي المهن؛ مما يجعل فهم بعض الشرائح الطبقية فهما ناقصا لعدم وضوح حجم ملكية وسائل الانتاج والعلاقات بين الطبقات. ولمزيد من التعرف علي هذه الإشكاليات انظر المصدر التالي:

†Drudy, S; "The Classification of Social Class in Sociological Research" in British Journal of Sociology, Vol. 49, No1, March, 1991, pp. 21-41.

٥ - الجهاز المركزي للاحصاء : المجموعة الاصحائية السنوية، يوليو

١٩٩٤، ص ٣١٢.

٦- احمد زايد وآخرون: الاستهلاك في المجتمع القطري: أنماطه وثقافته، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٩١، ملاحق الدراسة ، جدول رقم (٢).

** يفترض أن الذين صمموا العينة راعوا التواجد النسبي للشريحتين الأسريتين : القطرية وغير القطرية في المجتمع الاصلي.

٧ - تم حساب هذه الأرقام واستخراج النسب بالاعتماد علي المجموعة الاحصائية، يوليو ١٩٩٤، الجداول أرقام (١٠، ٢١، ٢٢).

٨ - المصدر السابق: ص٤٤.

٩ - المصدر السابق: ص ٢٩٦- ٢٩٧، جدول رقم (٢١٣).

١٠ - المصدر السابق: ص ٢٧٣، جدول رقم (٩٣).

١١ - المصدر السابق: ص ٢٩٤، جدول (١٥٥).

١٢ - أحمد زايد وآخرون: مصدر مذكور، ص ٣٦٣، جدول رقم (١).

١٣ - كلثم الغانم: مصدر مذكور، ص ٢٤٤.

١٤ - الجهاز المركزي للإحصاء: المجموعة الاحصائية، يوليو ١٩٩٣، جدول (٢٦)، ص ٤٨.

١٥ - الجهاز المركزي للإحصاء: المجموعة الاحصائية، يوليو ١٩٩٣، جدول (٢٦)، ص ٤٤.

١٦ - المصدر السابق: ص ٢٧٣، جدول رقم (١٩٣).

١٧ - تم استنتاج هذا بالاستناد الي المجموعة الاصحائية السنوية عام ١٩٩٣، جداول أرقام (٢٦، ٢٩)، حيث أن إجمالي القطريين بالحكومة

(١٨٣٥٠)، وأن الطبقة الوسطى العاملة بالحكومة منهم (١١٥٢٩) وبالتالي يكون العمال بالحكومة (٦٨٢١) يمثلون (٨٦٫١٪) من إجمالي أعداد الطبقة العاملة، وهو (٧٩١٨) شخصاً.

١٨ - حسبت النسب في ضوء بيانات الجدول رقم (٢٧)، المجموعة الاحصائية السنوية، المصدر السابق.

١٩ - أمينة الكاظم: التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣٠٠.

٢٠ - كلثم الغانم: مصدرمذكور، ص ٢١٩.

٢١ - امينة الكاظم : مصدر مذكور، ص ٣١١.

٢٢ - كلثم الغانم : مصدر مذكور، ص ٢٢٠، ص ص ٢٢٩ - ٢٣٦.

٢٣ - اسماء العطية وآخرون: "الأسرة والشباب في مدينة الدوحة"، في فاروق اسماعيل وآخرون، الخارطة الاجتماعية، مصدر مذكور، ص ص ٤٥١ -٥٠٢.

٢٤ - فيصل السالم، احمد ظاهر: العمالة في دول الخليج العربي: دراسة ميدانية، دار السلاسل، الكويت، بدون تاريخ، مواضع متفرقة، وأيضا: باقر النجار، "معوقات الاستخدام الأمثل للقوى العاملة الوطنية في الخليج العربي"، اجتماع خبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الكويت، ١٩٨٦، ص ص ٣٧٢ -٣٧٧.

الفصل الرابع

المنظمات غير الحكومية

الخصائص والأداء

الفصل الرابع
المنظمات غير الحكومية
الخصائص والأداء

مقدمة

لعل اللافت للإنتباه في أمر الجمعيات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية، هو ذلك الترحيب والإجماع عليها من أطراف متعددة، متباينة إيديولوجياً وربما متناقضة مصلحياً. فالهيئات الدولية المؤيدة للخصخصة والتكيف الرأسمالي، ترى في الجمعيات غير الحكومية أحد اليات تهذيب التضخم البيروقراطي الحكومي لتدعيم أدوار القطاع الخاص وتعظيم فرصة، فضلا عما يمكن أن تسهم به هذه المنظمات من فرص للتنشئة علي المنافسة المرغوب فيها. أما الحكومات - خاصة في الجنوب- فترغب في هذه المنظمات وتسعى لدعمها، عندما يكون دورها فقط سد الفراغ الذي ينتج عن انسحاب الدولة من بعض مجالات الرعاية نتيجة لسياسات التكيف الهيكلي الرأسمالي. ولهذا يتبنى الكثير من الدول المنظمات غير الحكومية، ويرعاها خاصة عندما لا تكون هذه الجمعيات "مسيسة" ولا تتبنى تياراً أو اتجاهاً سياسياً معارضا للحكومة. ويرى كثير من المهتمين بمسائل المجتمع المدني وضرورته للديموقراطية أن هذه الجمعيات يمكن أن تكون مجالاً لتوسيع فرص المشاركة وإتخاذ القرار والحوار مع السلطة التنفيذية، ومن ثم تكون هذه المنظمات كما ذهب ج. كلارك J. Clark

منارات تضئ السبل التي علي الآخرين أن يسلكونها[١].

لهذا كان من الضروري الوقوف إلى أهم خصائص وملامح أداء هذه الجمعيات في المجتمع القطري باعتبارها آليات لتطوير أدوار المجتمع المدني، سواء من ناحية المشاركة أو لمساعدة التنمية.

ويعرف القطاع الأهلي أو المنظمات الأهلية باعتبارها نشاطات منظمة لا تهدف للربح، وتقع بين نشاطات مؤسسات الدولة والقطاع الخاص الهادف للربح. وتقوم علي العمل التطوعي[٢]، وتسعى الي تقديم خدمات مباشرة او التوعية للإقبال على أفعال (حماية البيئة مثلاً) أو الإقلاع عن أفعال (الإمتناع عن التدخين مثلاً)، وأن خدماتها تكون قاصرة علي اعضائها من خلال ما يسمى بالاتجاه الي الداخل او الجمعيات المغلقة علي أعضائها- منظمات ذات طابع مهني، أو فئوي، أو جهوي - أو تمتد بخدماتها الي خارج حدودها المكانية والاجتماعية، لرعاية فئات بعينها، أو المساهمة في الرعاية المجتمعية.

ولاستجلاء الأمر تفيد المقارنة بين المؤسسات الحكومية والأهلية في تحديد الفروق الأساسية بينهما ومن ثم بلورة تعريف إجرائي للجمعيات الأهلية يكون مفيدا للدراسة الراهنة[٣].

أولا : من حيث المحددات القانونية :

تنشأ المؤسسات الحكومية عن طريق القانون ولا تستطيع أن تذهب أبعد مما حدده القانون من أدوار وأهداف، وأنه من الصعب تعديل قانونها المعتمد علي السلطة القضائية والتشريعية، في حين أن الجمعيات تنشأ بإرادة الجماعات وتعتمد في إدارتها علي نظامها الأساسي الذي تملك

الجمعية العمومية حق تعديله. وهذا لا ينفي وجود قانون عام يضبط التأسيس، وتمارس من خلاله الحكومة ممثلة في إحدى الوزارات والتي غالباً ما تكون وزارة الشئون، نوعاً من الرقابة والإشراف المالي والإداري.

ثانيا: من ناحية البناء التنظيمي :

تعد المؤسسات الحكومية مستوى في بناء تنظيمي أكبر ينتمي الي اجهزة الدولة، وتخضع لتنظيم بيروقراطي رسمي محدد، ويخضع العاملون بها للقواعد القانونية في التشغيل والاجور والمميزات العينية والنقدية الأخرى. أما المؤسسات الأهلية، فهي وحدات قائمة بذاتها، أو فروع لجمعيات- وحدات أخرى- وأن النظام الأساسي يحدد تشغيل ومكافآت العاملين فيها، وأنها تعتمد في متطلبات ادائها اليومي علي مقدار من العمل التطوعي، يتسع هذا المقدار ويكبر وفقا لخصائص الاعضاء وأهداف الجمعية.

ثالثا: من حيث الدعم أو التمويل:

تعتمد المؤسسات الحكومية كلية علي الموازنة العامة للدولة وأبوابها المحددة، وبعضها يوزع بعض الارباح علي العاملين فيه، في حين ان المؤسسات الاهلية تعتمد في تمويلها علي اشتراكات الاعضاء، والهبات، والاوقاف، والوصايا، والإعانة المالية الحكومية، وبعض الأسهم كما في حالة التعاونيات.

وفي ضوء ما سبق تكون الجمعيات الأهلية منظمات طوعية لا تهدف إلى الربح، لها تنظيمها المحدد، تهدف الي تقديم منافع وخدمات لأعضائها أو للمجتمعات المحلية، وهي المنافع والخدمات التي لا تقع مباشرة تحت اهتمام المنظمات الحكومية. وتخضع للإشراف الحكومي وتتلقى بعض

الدعم الذي لا يؤثر وجويا علي حركتها ونشاطاتها . ويمكن تصنيفها وفق متصل الحكومي- الأهلى في ضوء درجة اعتمادها او استقلالها عن الحكومة. ولعل المدقق في أهم خصائص الجمعيات الأهلية، يجدها هي نفسها تقريباً أهم خصائص المجتمع المدني(٤).

هذا ولقد قدم الباحثون عدة معايير لتصنيف المنظمات الأهلية، وارتبط تباين هذه المعايير بأهداف التصنيف، وبالأطر الفكرية والأيديولوجية للباحثين. وتحمل هذه التصنيفات فائدة للمهتم بدراسة هذه المنظمات وبحثها، حيث تساعد في استجلاء خصائص كل مجموعة منها، ومن ثم مقارنتها بغيرها، وصولاً للمشترك بين هذه المنظمات، وأيضاً ما يميزها عن بعضها.

وبمتابعة عدد من محاولات التصنيف علي المستويبن العالمي والعربي، نلاحظ ان البعض صنف المنظمات الاهلية في ضوء علاقاتها المباشرة أو غير المباشرة بما هو سياسي، وهي علاقة تتراوح ما بين التدخل الواضح والسافر من الحكومة للتحكم في حركة هذه التنظيمات، وبين مساعدة هذه التنظيمات وتيسير اهدافها في تطوير المجتمع المدني(٥).

وثمة محاولات أخرى صنفت هذه المنظمات في ضوء وظائفها التي تلخص اهدافها المحدودة، ومن ثم تم تصنيفها الي منظمات : علمية، وتعليمية، ورياضية، وسياسية (الأحزاب)، ومطلبية (النقابات)، واقتصادية بالمعني العام (تعاونيات المنتجين)، ودينية (الجمعيات الخيرية والدينية) (وجمعيات تعميق الوعي الديني.. الخ)، وأفرزت التصنيفات معيار الفئة العمرية والاجتماعية كأحد معايير تصنيف منظمات

المجتمع المدني كالجمعيات المهتمة برعاية الأمومة والطفولة والمرأة، والشباب، والمسنين. وصنف باحثون آخرون الجمعيات الأهلية في ضوء المصلحة التي تدافع عنها أو أهداف التغيير، كالتوجه الي تحقيق مصالح اعضاء الجمعية، أو التوجه إلى المجتمعات المحلية المحيطة بالجمعية. وثمة جمعيات تجمع في نشاطاتها بين الأهداف الداخلية القاصرة علي اعضاء الجمعية، والخارجية الممتدة الي المجتمعات المحلية اوالمجتمع الكبير.

وإذا كان البعض قد صنف المنظمات الأهلية في ضوء علاقتها بسلطة الدولة الي منظمات شبه حكومية، وغير حكومية، وبما أن تعريف المجتمع المدني كما ذهب البعض يشمل التكوينات التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة فإنه يمكن إضافة معيار لتصنيف منظمات المجتمع المدني يركز علي القرب أو البعد عن العائلة، فيقال منظمات شبه عائلية، ومنظمات فئوية او مصلحية غير عائلية او غير اسرية.

وبالنسبة للمجتمع القطري، يرتبط تاريخ إنشاء الجمعيات الاهلية فيه باعتبارها احدي منظمات المجتمع المدني بموافقة مجلس الوزراء عام (١٩٧٣) علي إنشاء اول جمعية خيرية اهلية، ومن ثم صدور القانون رقم (٢) في مطلع عام (١٩٧٤) بإنشاء الجمعية القطرية لرعايةالمعوقين، والتي تم إشهارها في عام (١٩٧٦) والتي تحولت الي فرع من فروع جمعية الهلال الاحمر القطري باسم "نادي الهلال للمعوقين". وبعد هذا تأسست جمعية الهلا الاحمر القطري عام (١٩٨٧) واعترف بها دوليا عام (١٩٨١) كما تم تأسيس الجمعية القطرية للفنون التشكيلية في فبراير عام

(١٩٨٠)، وافتتح الفرع النسائي لجمعية الهلال الاحمر القطري عام (١٩٨٢) بهدف اتاحة الفرصة للمرأة القطرية للمشاركة في العمل التطوعي. ثم أنشئ نادي الهلال الاحمر القطري للمعوقين عام (١٩٨٣) بعد أن تم حل الجمعية القطرية لرعاية المعوقين، كما تم تشكيل جماعة مكافحة التدخين عام (١٩٨٧) وهي تمثل إحدى فروع جمعية الهلا الاحمر القطري[٧]. وبعد ذلك توالي إنشاء الجمعيات الأهلية وتنوعت نشاطاتها وأهدافها علي النحو الذي سنوضحه في الصفحات التالي.

تاريخ انشاء الجمعيات الاهلية

أولا: جمعيات الرعاية الاجتماعية والأعمال الخيرية:

لعل من أبرز النماذج علي نشاط هذا النمط من الجمعيات الأهلية في المجتمع القطري، جمعية الهلا الاحمر بفرعيها للذكور والإناث، والجمعيات الخيرية.

١ - جمعية الهلال الاحمر القطري:

أنشئت جمعية الهلال الاحمر القطري عام (١٩٧٨)، وتم الاعتراف بها دوليا عام (١٩٨١) وهي تهدف الي تقديم الخدمات التطوعية التي تتصل بتخفيض المصائب والآلام البشرية، وتتخذ هذه الجمعية مجالات عديدة لنشاطها تتمثل في تنظيم اعمال الاسعاف الطبي، وتوفيرها، وتقديم الخدمات الاجتماعية العاجلة لضحايا الحوادث والكوارث العامة، والاشتراك في مكافحة الأوبئة، والوقاية من الامراض، والنهوض بمهنة التمريض، والاشتراك في تقديم المساعدات الطبية للحجاج، وتوثيق الصلات، وتبادل المعونات الممكنة بين هذه الجمعية، وجمعيات الهلال الاحمر في الدول الاخرى. وتتألف هذه الجمعية من ستة أقسام هي

:الشباب، والإغاثة، والخدمات الاجتماعية، والإعلام والعلاقات العامة والثقافة، والخدمة العامة، والتوعية الصحية. وتشمل اهتمامات الجمعية جميع ارجاء دولة قطر، وهي تقوم على المبادئ التي قام عليها الهلال والصليب الاحمر الدوليين وهي : الإنسانية، وعدم الانحياز، والحياد، والاستقلال، والخدمة التطوعية والعالمية. وهي تتمتع بجميع المزايا والحصانات المبينة في اتفاقيات جنيف. وتشير وثائق الجمعية الي ان حجم عضوية الجمعية يصل إلى (١٥٠٠) عضوا جميعهم من المتعلمين، وتتراوح عضويتهم بين عضوية عاملة، وعضوية منتسبة، وعضوية شرفية. ويبلغ عدد عضوات الفرع النسائي في عام (١٩٧٩) حوالي (٤٨٠) عضوة[٨] هذا وتتألف موارد الجمعية من عدة مصادر هي :

أ- الإيرادات الثابتة والمنقولة.

ب - اشتراكات الاعضاء.

ج - الإعانة السنوية من الدولة.

د- التبرعات، والهبات، والوصايا والأوقاف.

هـ الإيرادات الاخرى التي يحددها مجلس ادارة الجمعية كبيع طوابع البريد، وايراد الحفلات، وتوزيع، الكتب، وغيرها[٩].

ويتضح من لوائح الجمعية، ونظامها الأساسي، ونظام العضوية والتمويل أن معظم شروط وخصائص الجمعيات الأهلية تنطبق عليها، باستثناء الإشراف القانوني عليها من قبل وازرة الشئون الاجتماعية، والتي تقدم دعماً لها في شكل إعانة حكومية.

جدول (١٠)

الدورات التدريبية التي تم تنظيمها للمتطوعين

في اطار جمعية الهلال الأحمر القطرية خلال الفترة ١٩٨٤ -١٩٩٤

م	اسم الدورة	العدد	عدد المشاركين
١	دورة الإسعافات الأولية	١٣	٢٤٢
٢	دورة الاطفاء	٤	٧٠
٣	دورة اعداد المستجدين	٨	٢٠٥
٤	دور الانقاذ والاغاثة	٢	٨٤
٥	دورة تنشيطية لاعداد البرامج	١	١٥
٦	دورة اعداد القادة	١	١٨
٧	دورة في مجال الخدمة الاجتماعية	١	٢٤
٨	دورة القيادات الكشفية	٢	٩
٩	دورة الدفاع المدني	١	٣٠
	المجموع	٣٣	٦٩٧

ملاحظة : ٨٥٪ قطريين من المشاركين في هذه الدورات.

المصدر: امينة علي الكاظم، العمل الاجتماعي التطوعي، في موسوعة المعلومات القطرية، جامعة قطر، تحت الطبع، ص ٨.

هذا ولقد عقدت الجمعية عدة دورات تدريبية كان في مقدمتها تقديم تدريب علي أعمال الإسعاف، حيث تم عقد (١٣) دورة خلال السنوات العشر من (١٩٨٤ -١٩٩٤) وكانت نسبة هذه الدورات إلى إجمالي ما تم عقده خلال الفترة المذكورة (٣٩٫٤٪)، أتى بعدها عقد دورات للمستجدين من أعضاء الجمعية لتعريفهم بالعمل التطوعي، وكان عدد هذه الدورات

(ثمانية) بنسبة (٢٤٪) وقد حضر دورات الاسعافات الأولية (٢٤٢) متدربا بنسبة (٣٤٫٧٪)، وعدد دورات المستجدين (٢٠٥) متدربا بنسبة (٢٩٫٤٪).

هذا ولقد تم إنشاء فرع نسائي للجمعية في عام (١٩٨٢) ويضم نوعين من العضوية: العضوية الدائمة، وغير الدائمة. وقد تحددت أهداف هذا الفرع كأهداف نوعية تتوجه الي المرأة القطرية لتشمل مجالات الاتصال بالمجتمع، ونشر التوعية الصحية والاجتماعية من خلال البرامج والأنشطة التي تغرس تلك المفاهيم لدى الجمهور، كما تقوم بتنظيم الدورات التدريبية التي تنمي القدرات والمهارات في المجالات الصحية والاجتماعية والانتاجية، وتنظيم البرامج الخاصة برعاية الأمومة والطفولة، والمعوقين، والمرضى، ودراسة ومعالجة المشكلات والظواهر الاجتماعية التي تهم الأسرة والمجتمع، والإسهام في برامج الإغاثة، والمساعدات التي تنظمها جمعية الهلال الاحمر القطري[١٠].

ويتألف الفرع النسائي من قسمين أساسيين: قسم البرامج والأنشطة، وقسم التدريب والتأهيل. أما الأول، فيهدف إلى تنمية الكوادر البشرية في مجال العمل التطوعي، ويشرف علي أنشطة اللجان، ومتابعة خطة عملها، بالإضافة إلى إعداد البرامج والأنشطة في المجالات الصحية والاجتماعية، والثقافية، والإعلامية، والعلاقات العامة. ويضم القسم ثلاث لجان هي : لجنة التوعية الصحية والخدمات الاجتماعية، ولجنة الإعلام والثقافة، ولجنة شئون المتطوعات. وأما الثاني. فيهدف إلى تنظيم برامج التدريب والتأهيل للمتطوعات والمتدربات لتنمية المهارات الفنية الفردية، ومساعدة المرأة علي المشاركة في الحياة العملية. ولقد قام هذا القسم بعمل دورات تدريبية في مجالات الإسعافات الأولية، وتربية الأطفال. ورعاية

المعاقين، والسكرتارية، والكمبيوتر. ويشترط أن تعطي الأولوية للمشاركات في هذه الدورات للسيدات والآنسات والمعاقات، والأرامل، والمطلقات بدءا من (١٨ سنة فأكثر)، وقد بلغ عدد العضوات بالجمعية في الفترة من (١٩٨٣-١٩٩٣) (١١٩٦ عضواً) منهم (٩٢٢) قطرية بنسبة (٧٧,١٪) أغلبهن من الجامعيات؛ حيث بلغ عددهن (٥٢٣) عضواً بنسبة (٥٦,٧٪) من مجموع القطريات، ثم حملة الشهادة الإعدادية، وكان عددهن (٢١٢) عضواً بنسبة (٢٣٪) من إجمالي القطريات[١١].

جدول (١١)

الدورات التأهيلية التي تم تنفيذها من خلال الفرع النسائي لجمعية الهلال الأحمر القطرية في الفترة من (١٩٨٤-١٩٩٤)

م	اسم الدورة	عدد الدورات	عدد المستفيدين	عدد القطريات
١	الطباعة والسكرتارية	٢٨		٦٥٦
٢	الخياطة والتفصيل	٢٦	٨٨٢	٦٠٣
٣	التدبير المنزلي والطهي	١٨	٨٠٤	١٧٩
٤	الأشغال اليدوية	٩	٢٣٩	٧٥
٥	الإسعافات الأولية	١٢	١٠٠	٢١٨
٦	الإعاقة والتعامل مع المعاقين	١	٢٩١	١٩
٧	تخطيط برامج العمل النسائي	١	٣٥	٥١
٨	التأهيل الإداري	١	٦٠	٥٤
	الاجمالي	٩٦	٦٠	١٨٥٥

٢٤٧١

المصدر: أمينة علي الكاظم، العمل الاجتماعي التطوعي، ص ١١، مصدر مذكور.

ويتبين من الدورات التي تم عقدها للنساء خلال العشر سنوات (١٩٨٤ -١٩٩٤) أن مشاركة القطريات فيها كانت بنسبة (١ر٧٥٪) وأن دورات الطباعة والسكرتارية أتت في مقدمة الدورات التي حضرتها النساء المقيمات بدولة قطر، وكانت نسبة الدورات حول هذا النشاط (٢ر٢٩٪) ونسبة المشاركات فيها من كل الجنسيات (٧ر٣٥٪)، ومشاركة القطريات فيها الي اجمالي القطريات المشاركات في مختلف الدورات (٧ر٣٥٪) أيضا، أتي بعدها دورات تعليم الخياطة والتفصيل وكانت نسبتها (١ر٢٧٪) حضرتها نساء من كل الجنسيات بنسبة (٥ر٣٥٪)، وحضرتها قطريات بنسبة (٥ر٣٥٪) أيضا.

والذي يلفت النظر في الدورات التي عقدت للذكور والإناث أن دورات الذكور كانت أكثر اتجاها نحو الخدمة (العمل العام)، في حين أن الدورات التي حضرتها النساء كانت أكثر اتجاها نحو تنمية القدرات الخاصة بالمتدربة وأسرتها.

وقد ألحق بجمعية الهلال الأحمر القطري نادي الهلا الأحمر القطري للمعوقين الذي كان قد أنشئ في عام (١٩٧٦) تحت اسم الجمعية القطرية لرعاية المعوقين، ثم ألحق بجمعية الهلال الاحمر القطري في عام (١٩٨٣)، ويخضع لنظم الجمعية، وكما يتبين من اسمه فهو يفي برعاية المعوقين، وتنمية الوعي بمشاركتهم، وإدماجهم في المجتمع. وقد وصل حجم عضوية هذا النادي من المعوقين واصدقائهم في عام (١٩٨٩) إلى (٢١٧) عضوا[١٢].

كما أنشأت جمعية الهلا الأحمر القطري، جماعة مكافحة التدخين

عام (١٩٨٧) وتتألف موارد الجماعة من مساعدات وهبات وإعانات الحكومة[١٣].

٢ - جمعية قطر الخيرية

أنشئت جمعية قطر الخيرية باعتبارها جمعية أهلية خيرية قطرية مقرها بمدينة الدوحة في عام (١٩٩٢)، ثم صدر قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية والاسكان رقم (٥) لسنة (١٩٩٢)، بالموافقة علي عقد تأسيس لجنة قطر لمشروع كافل اليتيم ونظامها الأساسي كجمعية خيرية، ثم صدر قرار وزير العمل والشئون الاجتماعية والإسكان رقم (١) لسنة (١٩٩٤) بالموافقة علي تعديل تسمية لجنة قطر لمشروع كافل اليتيم لتكون "جمعية قطر الخيرية"[١٤].

وتهدف هذه الجمعية إلى مد يد العون والمساعدة الي المحتاجين من الايتام وصغار السن (حتى الثامنة عشرة)، والأرامل، والعمل علي انشاء المدارس، واقامة المساجد، ومراكز تحفيظ القرآن، والمساهمة في إغاثة المنكوبين من الفيضانات والمجاعات والحروب، بالإضافة الي التعاون مع الجمعيات الخيرية التي تسعي الي تحقيق اهداف مماثلة لخدمة الانسانية، وكفالة بعض الأسر القطرية التي تعول الأيتام، وجمع قيمة إفطار الصائم، وزكاة الفطر والأضاحي، وتوزيعها في الاغراض سالفة الذكر[١٥].

وفي عام (١٩٩٤) تقرر إنشاء فرع نسائي لجمعية قطر الخيرية بمدينة الدوحة طبقا لاحكام المادة الاولي من الباب الأول من النظام الأساسي للجمعية، ويهدف هذا الفرع الي تحقيق اهداف واغراض جمعية قطر الخيرية الواردة بالمادة الثانية من الباب الاول من النظام الاساسي

للجمعية[١٦]. ويدير الفرع النسائي مديرة معينة من قبل الأمين العام للجمعية ولا يجوز لها مخاطبة الجهات الرسمية إلا بموافقة الأمين[١٧]. وتقتصر عضوية الجمعية علي القطريات[١٨]. وقد بلغ عددهن (٢٦) عضوة [١٩]. وتتألف مواردها المالية[٢٠] من الزكاة، والصدقات، والهبات، والإعانات والوصايا، والتبرعات.

وتجدر الإشارة الي ان نشاط الجمعية لا يقتصر علي تقديم الخدمات الدينية والانسانية داخل المجتمع القطري؛ بل يتعداه الي الدول الإسلامية؛ فقد امتدت خدماتها الي المسلمين في جميع قارات العالم. وتم إفتتاح ستة مكاتب لها في باكستان، وفلسطين، والسودان، والبوسنة والهرسك، وألبانيا، وبنجلاديش[٢١].

جدول (١٢)

المشاريع الخيرية التي تولتها الجمعية خلال عام ١٩٩٣م

م	الدولة	مسجد	مدرسة	مستوصف	مشروع مياه	مشاريع اخرى	اجمالي
١	الأردن	١	.	.	.	(١) مختبر و(١) مشغل فتيات	١
٢	فلسطين	١	.	.	.	(٣) مشاريع تنموية و(١) دار ايتام	٣
٣	السودان	٤	١	.	٢		٧
٤	كردستان	٢٦	.	.	٦		٣٦
٥	لبنان	١	.	.	.		١
٦	مصر	١	.	.	.		١
٧	اليمن	.	١	.	.		١
٨	ايران	.	.	١	١		٢
٩	باكستان	٥	.	٢	.		٧
١٠	الهند	٥٥	.	.	.		٥٥
١١	بنجلاديش	٣	ب.	.	٢	١ دار ايتام	٦
١٢	غامبيا	.	٢	.	.	تجهيز فصول دراسية	٣
١٣	اغادين	.	.	.	١ يحتوي على ١١بئر	١مشروع غذائي	٢
١٤	البانيا	٢	.	.	.	ترميم (٢) مدرسة و(٥) مساجد	٣
	المجموع	٩٩	٤	٣	١٢	١٠	١٢٨

المصدر : التقارير الصادرة عن جمعية قطر الخيرية.

ثانياً: المنظمات الشبابية:

بدأ العمل التطوعي في مجال الشباب والرياضة سابقا غيره من النشاطات التطوعية، ويرجع هذا الي الخمسينيات من هذا القرن، وقبل إنشاء أي مؤسسة رسمية تعني بأمور الرياضة والشباب، والتي بدأ التدخل الحكومي في تنظيمها وضبط حركتها وبلورة أهدافها في عام (١٩٩١)، ومنذ هذا العام توالي اصدار القرارات والقوانين، وإنشاء التنظيمات الرياضية والثقافية المختلفة المعمول بها في بلدان العالم الاخري. وسوف نعرض بعض الملامح العامة لهذه المنظمات لإبراز الجهد التطوعي فيها.

جدول (١٣)

المؤسسات الشبابية التابعة للهيئة العامة للشباب والرياضة حسب طبيعة الاشراف ونوع المؤسسة الشبابية

م	طبيعة الإشراف / نوع المؤسسة	تشرف عليها وتمولها	تمولها فقط	المجموع
١	اندية رياضية وثقافية	٩	-	٩
٢	اندية ثقافية واجتماعية	١	-	١
٣	مراكز شباب	٢	-	٢
٤	أندية علمية	١	-	١
٥	جمعيات بيوت الشباب	١	-	١
٦	جمعيات واندية رياضية نوعية	٧	١	٨
٧	اتحادات رياضية	١١	-	١١
	المجموع	٣٢	١	٣٣

المصدر: دولة قطر، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، يوليو، ١٩٩٤، جدول (١٤٤) ص ٢٠٧.

ويوضح الجدول السابق أن النشاطات الرياضية ثم الثقافية تمثل أكثر النشاطات شيوعا بين الشباب القطري، وأنها جميعا تخضع للإشراف الحكومي وتحظى بدعمه، مما يجعلها مؤسسات أقرب الي المؤسسات الحكومية منها إلى الأهلية. وما جعلنا نهتم بهذه النشاطات هو وجود عمل تطوعي داخل هذه المؤسسات كما سوف يتضح. ويلاحظ ان الغالبية العظمى من هذه المؤسسات تتركز في العاصمة، وأن كرة القدم، ثم ألعاب القوى تجذب غالبية الشباب القطري.

جدول (١٤)

اللاعبون المسجلون بالأنشطة الرياضية عام ١٩٩٤

النشاط / عدد اللاعبين	العدد	عدد المشاركين
كرة القدم	١٥٠٤	٢٩٫٢
العاب قوى	٩٦٥	١٨٫٧
كرة سلة	٤٤٢	٨٫٧
كرة اليد	٧٦١	١٤٫٧
كرة طائرة	٤٩٧	٩٫٦
تنس طاولة	٢١٩	٤٫٢
التنس الارضي	٢٦٩	٥٫٢
بولينج	١٢١	٢٫٣
شطرنج	١٤٨	٢٫٩
رمادية	٢٣٣	٤٫٥
المجموع	٥١٥٩	١٠٠

المصدر: دولة قطر، الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، يوليو، ١٩٩٤، جدول (١٤٧) ص ٢١٠.

ويوضح الجدول التالي أن غالبية القطريين وهم أكثر من الثلثين (١٧٥) عضواً يشاركون في المؤسسات الشبابية والرياضية مشاركة تطوعية بنسبة (٦٥٫٤٪) من اجمالي القطريين العاملين في هذه المؤسسات وعددهم (٢٦٠) قطرياً.

جدول (١٥)

العاملون بالمؤسسات الشبابية حسب طبيعة العمل والجنسية عام ١٩٩٤

العمل والجنسية / المهنة	دوام كامل			المجموع	دوام جزئي			المجموع	متطوع			المجموع
	قطري	عربي	اجنبي		قطري	عربي	اجنبي		قطري	عربي	اجنبي	
اداريو فرق	-	-	-	-	٣	٧	١	١١	١٢٣	٢	-	١٢٥
موظفين واداريين	٢	٤٩	٢	٥٣	٤	١١	-	١٥	٣٦	-	-	٣٦
مدربين	-	٧٥	٣٦	١١١	١٦	١٢	١	٢٩	-	-	-	-
مساعدي مدربين	٣	٥	٤	١٢	٤٥	٢١	-	٦٦	-	-	-	-
مشرفين ثقافيين وفنيين	-	٤	-	٤	١٤	٢٦	١	٤١	١١	-	-	١١
عمال ماهرين وسائقين	١	٢٣	٨٠	١٠٤	-	١٦	٢٢	٣٨	-	-	-	-
عمال عاديين	٢	٣٢	١٥١	١٨٥	-	١	١٠	١١	-	-	-	-
المجموع	٨	١٨٨	٢٧٣	٤٦٩	٨٢	٩٤	٣٥	٢١١	١٧٠	٢	-	١٧٢

المصدر: دولة قطر، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة، يوليو (١٩٩٤)، جدول (١٤٥) ص ٢٠٨.

وثمة نشاطات اخرى تقوم جزئياً علي العمل التطوعي وتهدف الي تقديم خدمات عامة بالمجتمع القطري، وتتمثل في المعسكرات الشبابية.

وتمثل معسكرات العمل، رغم الإشراف الحكومي علي تنظيمها، نمطاً من العمل التطوعي، حتي وان ارتبط ببعض المناسبات وكان موسميا، إلا أنه يمثل إحدى آليات تنشئة الوعي بالعمل التطوعي ذو التوجهات أو الأهداف العامة التي تعمق بعض القيم الجماعية، خاصة في العمل، وتعمق الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة، وتعمق العلاقات بين الشباب العربي.

ولقد نُظّم ما بين اكتوبر (١٩٨٦) ويوليو (٢٥٦) معكسراً غالبيتها داخلي؛ توجه نحو تنظيم "البر والروضة"، وتنظيف الشواطئ، والتوعية بضرورة المحافظة علي البيئة. ولقد بلغ عدد القطريين المشاركين في هذه المعسكرات (٧٨٦) شخصاً بالإضافة إلي (٣٤) قطريا شاركوا في معسكرات العمل الخليجية، ومعسكرات العمل الخليجي - العربي الذي عقد بمصر(٢٣).

ثالثاً: المنظمات الثقافية والفنية:

١ - نادي الجسرة الثقافي الاجتماعي:

بالرغم من أن نادي الجسرة الثقافي الاجتماعي، تم احصائه ضمن المنظمات العاملة في مجال الشباب، وبالرغم من أنه بدأ في عام (١٩٦٠) كناد لممارسة الالعاب الرياضية تحت اسم "نادي شباب الجسرة"، إلا أنه ومنذ تحوله في عام (١٩٧٢) الي ناد ثقافي اجتماعي، تطور حتي اضحى منتدي ثقافيا وفكريا في دولة قطر، وتجاوزت نشاطاته الانشطة الفنية الموسيقية والمسرحية، والرياضية الي النشاط الفكري الذي اهتم بطرح القضايا الفكرية والادبية، والسياسية علي الساحتين الخليجية والعربية، وقد استضاف النادي، - خاصة في السنوات الخمس الأخيرة - كوكبة من المفكرين والمثقفين، الخليجين والعرب في مختلف المواقع التنفيذية،

والاتجاهات الفكرية علي الساحة العربية. وأضحت ندواته محل اهتمام كل المثقفين علي أرض قطر. ومن ثم عد هذا النادي نافذة هامة علي الفكر العربي والإنساني، وآلية لتعميق الوعي الفكري والعربي، وقد نشر النادي عددا من ندواته ولقاءاته الفكرية في عدد من المجلدات متاحة للقارئ القطري والعربي(٢٤).

٢ - الجمعية القطرية للفنون التشكيلية:

أنشئت عام (١٩٨٠) ومقرها مدنية الدوحة وهدفها رعاية الحركة الفنية والارتقاء بمستويات الفنانين والمحافظة علي إنتاجهم، وتوثيق العلاقات بين الفنانين القطريين والفنانين العرب. وتقتصر عضويتها علي القطريين. ووصلت عضوية الجمعية في عام (١٩٩٠) الي (٧٦) عضواً. وتعتمد مواردها المالية علي الاشتراكات والإعانات، والتبرعات، والوصايا، وتخضع كغيرها من الجمعيات لإشراف وزارة العمل والشئون الاجتماعية(٢٥).

رابعا: الحركة التعاونية القطرية :

تكتسب الحركة التعاونية من وجهة نظر المهتمين بمنظمات المجتمع المدني - خاصة في الدول العربية- أهمية نوعية تجعلها اكثر المنظمات المهيأة للقيام بأدوار فعالة علي صعيد التنشئة للتحول الديموقراطي. وتكتسب المنظمات التعاونية هذه المكانة بناء علي بعدين: أولهما خارجي: يرتبط بعدم تعارضها مع التراث السائد، الديني والشعبي، والذي يؤكد علي العمل التعاوني والعمل الجماعي. هذا من ناحية، كما أن التنظيمات التعاونية تتناسب مع الموارد، والمدخرات المحدودة نسبيا؛ والتي لا تسمح بإنشاء مشروعات اقتصادية فردية ذات ربحية.

وأما البعد الثاني الداخلي: فيأتي من خصائص التعاونيات أو ما يسمى بالديمقراطية الداخلية للعمل التعاوني. فمبادئ التعاون الكلاسيكية والتي يعرفها الكثيرون تؤكد الباب المفتوح للعضوية، وان ليس للعضو إلا صوتا واحدا في العملية الانتخابية مهما تعددت اسهمه المالية فيها، وفي هذا تحرير للعملية الانتخابية من النفوذ المالي، وأن لكل عضو حق الترشيح للانتخاب، والاشتراك في وضع النظام الاساسي، واللوائح الداخلية للمنظمات التعاونية[٢٦].

وبالنسبة للمجتمع القطري فقد اهتمت سياسات التنمية بدور التعاون في تحقيق اهداف التنمية، ومن ثم أوكلت الحكومة إلى وزارة العمل والشئون الاجتماعية مهمة الاشراف والرقابة علي الجمعيات التعاونية، لتشجيع التعاون بمختلف صوره، ومنذ عام (١٩٨٣) وحتى الان وصل عدد هذه الجمعيات الي عشرة جمعيات[٢٧] تطورت العضوية فيها علي النحو المبين بالجدول التالي رقم (١٦).

فقد ارتفع عدد المشاركين في عضوية هذه الجمعيات من (٣١٠٣) عضواً عام (١٩٨٢) ليصل الي (٥٤٩٣) في عام (١٩٨٨)، اي ان الزيادة بلغت ضعف وثلاثة ارباع الضعف (١٧٧٪)، ثم وصل العدد في عام (١٩٩٣) الي (١٣٠٠٢) عضوا بما يعادل ضعفين وثلث عما كان عليه الحال عام (١٩٨٨)، ويعني هذا اطراد المشاركة في التنظيمات التعاونية علي نحو واضح يؤكد نمو الوعي الرسمي والشعبي بأهمية التعاونيات، وأنها تعد نافذة للمشاركة في صناعة القرارات في هذه الوحدات. وقد يفسر الإقبال علي نظام التعاونيات، لارتباطه بمصالح الناس وتحقيقه ارباحاً لأعضائه، وأنه قناة مشروعة للمشاركة، في ظل الانحسار النسبي للمشاركة بالمعني العام للكلمة.

جدول (١٦)

جدول رقم (١٦) تطور عدد الاعضاء في الجمعيات التعاونية العاملة ١٩٨٣ -١٩٨٨

السنوات / الجمعية	١٤٠٢هـ ١٩٨٣م	١٤٠٤هـ ١٩٨٤م	١٤٠٥هـ -١٩٨٥م			١٤٠٦ - ١٩٨٦م			١٤٠٧هـ -١٩٨٧م			١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م		
			ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع	ذكور	اناث	مجموع
مدينة خليفة	٢٨٦	٣١٩	٣٦٨	١١٠	-	٢٩٥	١٣٦	٤٣١	٣٢٤	١٧٦	٥٠٠	٣٤٦	١٩١	٥٣٧
الغرافة	٢٨١	٤٩٥	٣٠٩	٣٢٨	١	٤١٩	٥٣٢	٩٥١	٤٢٠	٧١٤	١١٣٤	٦٢١	٨٠٨	١٤٢٩
[illegible]	١٣٣	١١٠	١٦٨	٣١	٣٠	١٢٥	٢٠	١٤٥	١١٢	١٩	١٣١	١٩٧	١٩	٢١٦
الريان	١٥٧٨	١٢٠٠	٧٧٣	٤١٣	٤	٧١٤	٢٣٣	٩٤٧	٥٩٠	٣٢٠	٩١٠	٥٥٣	٣٤١	٨٩٤
الخور	٤٩١	٣٣٩	٣٤٣	٤٢٥	-	٢٨٩	٢٢٣	٥١٢	٢٩٠	٢٢٥	٥١٥	٢٩٥	٢١٩	٥١٤
السيلية	١٠٨	١١١	٨٨	٢١	٤٠	٨٨	٢٥	١١٣	٧٩	٣٣	١١٢	٧٧	٢٤	١٠١
[illegible]	٧٧	٩٥	٦٦	٣٩	١٠١	٧٧	٣٦	١٠٢	٧٠	٣٢	١٠٢	٧٢	٣٣	١٠٥
الدوحة الجديدة	-	-	٣٣٧	٣٩٥	٧٣٢	٣٨٥	٤٠٠	٧٨٥	٤١٦	٣٧٥	٧٩١	٤٠٩	٣٠٩	٧١٨
[illegible]	-	-	-	-	-	٣٧٧	٣٧٧	٧٥٤	٣١٣	١٦٨	٤٨١	٤٠٩	٤١٦	٨٢٥
الشمال	-	-	-	-	-	٥٩	٤٩	١٠٨	٩٢	٤٩	١٤١	٩٤	٦٩	١٦٣
المجموع الكلي	٢١٠٢	٢٩٨٩	٢١٤٩	١٦٧٢	٣٣٣١	٣٣٦١	٢١٩٩	٥٥٦٠	٢٨٨٠	٢٢٢٥	٥٠٢١	٢٩٩٠	٢٥٠٢	٥٤٩٢

المصدر: وزارة العمل والشئون الاجتماعية القطرية، التقرير النسوي، ٢٢ فبراير ١٩٨٨.
٢٢ فبراير ١٩٨٩، الدوحة، مطابع الدوحة الحديثة، بدون تاريخ، ص ٨٣.

ولعل ما يلفت الانتباه في عضوية هذه الجمعيات هو مشاركة الإناث مشاركة واضحة ومتزايدة من (١٥٧٢) عضوة عام (١٩٨٥) إلى (٢٥٠٣) عضوة عام (١٩٨٨). حقيقة أن معدلات نمو مشاركة الإناث أقل من الذكور، وأنها في الاجمالي اقل من الذكور حيث كانت (٤٢٪) مقابل (٥٨٪) للذكور عام (١٩٨٥)، غير أنها ارتفعت في عام (١٩٨٨) لتصل الي (٤٥٫٧٪) ويتوقع أن تواصل مشاركة الإناث إرتفاعها، خاصة بسبب زيادة تعلم المرأة القطرية ومشاركتها في العمل خارج المنزل.

جدول (١٧)

عضوية المنظمات التعاونية

عدد الاعضاء / اسم الجمعية	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
جمعية مدينة خليفة	٥٦٨	٦١٩	٧٧٧	١٠٩٠	١٣١٠
المنتزه	١٤٤٧	١٦٥٨	٢٠٢٢	٢٦٤١	٣٥٩٧
الشحانية	١٤٦	١٤٨	١٥٣	١٦٨	١٨١
الجميلية	٧٩	٨٣	٨٢	٦٢	٦٦
الغويرية	١٠٩	١١٢	١١٢	١١٦	١١٥
الخور	٥١٠	٥٠٢	٤٩٦	٤٩١	٤٩٣
الريان	٣٧١	١٠٦٢	١٤١١	١٩٦٢	٢٤٥٦
الدوحة الحديثة	٧٤٨	٧٤٦	٧٧٩	٨٢٣	٨٨٠
اليرموك	٩٤٣	٩٩٨	١٠٥٢	١٢٤١	١٣٥٩
الشمال	١٥٢	١٥١	١٤٥	١٣٧	١٣١
الهلال	-	-	٢٢٦٩	٢٤٤١	٢٤١٤
المجموع	٥٦٧٣	٦٠٧٩	٩٢٩٨	١١١٧٢	١٣٠٠٢

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية، يوليو ١٩٩٤،جدول رقم (٢١٨) ص ٣٠٦.

* بدأت جمعية الهلال نشاطها في عام ١٩٩٠.

خامساً: أهم خصائص المنظمات الأهلية القطرية:

(١) المرحلة التي تمر بها المنظمات الأهلية القطرية:

إذا كانت بعض الدراسات المعنية بالدور السياسي والإنمائي للمنظمات الأهلية، ذكرت أن المنظمات الأهلية قد مرت من حيث أهدافها ومجالاتها بثلاث مراحل، ركزت الأولى علي أعمال الغوث، والأعمال الخيرية، وان المرحلة الثانية قد سعت الي تعبئة المبادرة والجهود الذاتية، بدعم من الحكومات، لإشباع حاجات ذات طابع فئوي، وذات امتدادات لخدمة المجتمعات المحلية، وفئات اكثر اتساعا من المشاركين في عضوية المنظمة، وان المرحلة الثالثة تمثلت في انطلاقة اجتماعية سياسية في مقدمة أهدافها الاهتمام بالفقراء، والتحقيق النسبي للعدالة الاجتماعية، وممارسة الضغوط والحوار، والاعتماد علي البحث العلمي للتأثير في السياسات الحكومية؛ وفي الوقت نفسه الانتقال من الخدمات والمشروعات التقليدية الي مشروعات تعتمد علي المشاركة والممارسة الديموقراطية[٢٨].

إذا كانت هذه هي أهم مراحل تطور المنظمات الأهلية فإنه يمكن القول أن المنظمات الأهلية في المجتمع القطري قد أنجزت معظم أهداف المرحلتين الأولتين، وحققت جزئيا بعض اهداف المرحلة الثالثة من خلال الممارسة الديموقراطية الداخلية علي مستوى البنية التنظيمية للمنظمة؛ وهي ممارسة تمثلت في انتخاب بعض مجالس الإدارات كما هو الحال في الحركة التعاونية القطرية، كما مارست بعض الضغوط من خلال منافستها لبعض تجار التجزئة مما حقق حماية للمستهلك، فضلا عن قيامها بمشروعات خدمية، دينية واجتماعية.

٢- خصائص العمل الأهلي القطري:

وبمتابعة ما ورد في الجدول التجميعي رقم (١٨) حول المنظمات الأهلية في المجتمع القطري، يمكن رصد عدد من الملاحظات الأساسية علي المنظمات الأهلية القطرية نوجزها فيما يلي:

أ - أن الحكومة القطرية لعبت ولا تزال دوراً بارزاً وواضحا في التمويل، والاشراف القانوني والاداري علي المنظمات الاهلية. حقيقية ان هذا الدور يمكن ملاحظته في معظم الاقطار العربية، إلا أن الدور "التمويلي" للحكومة يبدو أكثر بروزاً في مجتمعات الخليج العربية، نتيجة للوفرة المالية التي ترتبت علي الثروة النفطية، ونتيجة لوضع تاريخي من ملامحه أعتمادية المواطن الخليجي علي الدور الحكومي، نتيجة للطبيعة الاقتصادية للمجتمعات الخليجية، ونتيجة للدور المركزي للحكومة في رعاية المواطن، وتقديم كل الخدمات له تقريباً بالمجان.

ب - أن مشاركة الذكور في تأسيس، وإدارة، وعضوية المنظمات الأهلية، هو أكثر كثافة وأكثر اتساعا من مشاركة الإناث، وهذا وضع فرضته مجموعة من العوامل الثقافية (الفكر الديني، والعادت، والتقاليد، والقيم ومحدودية انماط مشاركة المرأة خارج الاسرة بالرغم من اشتغالها)، إلا ان عملها يكاد يكون أكثر تركيزا في الخدمات التعليمية، والصحية، وأنه حتي في المنظمات الاهلية التي لها فروع نسائية - الهلال الاحمر، والجمعية الخيرية- فإن حجم حرية الحركة في هذه الفروع هو اضيق نطاقا من الفروع التي يقوم علي شئونها الذكور.

ج - ان المنظمات ذات الأهداف الدينية تأتي في مقدمة المنظمات

جدول (١٨)
المنظمات الأهلية القطرية

خصائص المنظمات / اسم المنظمة	تاريخ الإنشاء	أهداف النشاط	توجه النشاط			حجم المشاركة في ١٩٩٤			العلاقة الحكومية			مرحلة النشاط
			داخل الجمعية	خارج الجمعية	داخل وخارج الجمعية	ذكور	اناث	جملة	اشراف قانوني	دعم مالي كلي	دعم مالي جزئي	
الهلال الاحمر (ذكور)	١٩٧٨	تدريب وخدمات صحية واجتماعية	-	-	√	١٥٠٠	-	١٥٠٠	√		√	مرحلة اولى
الهلال الاحمر (إناث	١٩٨٢	تدريب مفتوح وخدمات صحية واجتماعية	-	-	√	-	٤	٤٨٠	√		√	مرحلة اولى
جمعية قطر الخيرية (ذكور)	١٩٩٢	خدمات دينية ومساعدات انسانية متنوعة	-	-	√	٣٦	-	٣٦	√		√	مرحلة اولى
جمعية قطر الخيرية (إناث)	١٩٩٢	خدمات دينية ومساعدات انسانية متنوعة	-	-	√	٦	-	٦	√	√	√	مرحلة اولى
الفنون التشكيلية	١٩٩٠	فني وعلمي وشبه مطلبي	√	-	-	٢	١	٣٦	√ -	- -	√	مرحلة اولى رجعية
شبابية	١٩٦٠+	ثقافية ورياضية واجتماعية	-	-	√	-	-	٦٠٠٠	٣٣	٣٢	-	مرحلة اولى وثانية
المنظمات التعاونية (*)	١٩٨٣	اقتصادي واجتماعي	-	-	√	٢٩٩٠	٢٥٠٣	٥٤٩٣ (١٣٠٠٢)	√	-	-	مرحلة ثانية وبعض من اهداف المرحلة الثالثة

(*) لم تتح بيانات للذكور والإناث إلا عند عام ١٩٨٨ ، والرقم بين أقواس يشير الى حجم العضوية دون تصنيف إلى ذكور وإناث في عام ١٩٩٣

من حيث التمويل والإنفاق، وأن المنظمات التعاونية تأتي في مقدمة المنظمات الأهلية من حيث حجم العضوية٠

د- أن الطابع الغالب- وليس الوحيد - علي توجهات المنظمات الأهلية هو - خدمة الغير - ليس اعضاء الجمعية فقط وذلك لإرتفاع مستوي معيشة المواطنين القطريين وتحسن نوعية حياتهم المادية٠ وإن كان قد لوحظ ميل بعض المنظمات التي لها فروعا نسائية، خاصة الهلال الاحمر القطري، نحو الاهتمام بخدمة اعضاء الجمعية، والاهتمام بتنمية مهارات وقدرات الإناث سواء لتقديم خدمات لآخرين، أو تقديم خدمات خاصة

بمهارات العضوات كالتدريب علي اعمال السكرتارية وتصميم الملابس والحياكة.

٣-انعكاسات السياق المجتمعي علي أداء الجمعيات الأهلية:

من واقع عدد من الدراسات والبحوث التي أجريت حول المشاركة في عضوية الجمعيات الاهلية وغيرها من الانشطة المجتمعية، بالإضافة الي ما افصحت به البيانات الواردة في صفحات سابقة من العمل الراهن فإنني استخلص ما يلي :

١ - أ: دعم الجمعيات التي تقدم خدمات دينية وخيرية.

١ - ب: امتداد نشاط بعض الجمعيات الي خارج حدود المجتمع القطري، لعدم وجود فقراء يشكلون ظاهرة في المجتمع القطري بالمعني الذي يحدد الفقر باعتباره عدم القدرة المادية علي إشباع الحاجات الأساسية.

٣- انحسار الجمعيات والمنظمات التي تقوم بأعمال موجهة لصالح المرأة القطرية، مقارنة بما هو متاح للذكور. ولعل المثال علي هذا المؤسسات الشبابية.

٤ - تركز معظم نشاطات الجمعيات الأهلية في العاصمة نتيجة لتركز السكان فيها كما سبقت الإشارة في الفصل الأول من هذه الدراسة.

٥ - عدم التفكير في صيغ غير تقليدية لمشاركة المواطنين في أعمال الجمعيات الاهلية فنسب مرتفعة تصل الي (٥٠٪) من إجابات بعض العينات التي قيمت اداء الجمعيات الاهلية، حيث تبين ان المواطنين ليسوا في حاجة الي خدمات هذه الجمعيات، فالحكومة تتكفل بإشباع

حاجات الناس ورعايتهم، وأن مستويات معيشة الناس مرتفعة.

ب - بينت بعض الدراسات حول مشاركة الشباب في الاندية والمنظمات الشبابية، وايضا بعض الدراسات حول مشاركة القطريين في الجمعيات الأهلية، أن المشاركة تكاد تكون منخفضة، فمن بيانات دراسة ميدانية أجريت علي (٣٢٥) اسرة قطرية، و(٥٢٥) شابا قطريا تبين ان حوالي (٤٩٫٧٪) من عينة الشباب لا يترددون علي الاندية الشبابية. وتبين ان (٦٩٫٣٪) من التكرارات يثبت بأنه لا توجد لدى المجموعة رغبة في الانضمام للأندية الشبابية. وأتي بعدها القول بأن الظروف الشخصية لا تسمح بالانضمام للمنظمات الشبابية وبنسبة (٩٫٨٪) من التكرارات، وأن ظروف العمل لا تسمح وبنسبة (٢٨٪) من التكرارات، وبعد المسافة بين الاندية وسكنى الشباب (١٨٫٤٪) من التكرارات. هذا وبالرغم من أن أكثر من نصف أولياء الأمور (٥٣٫٦٪) أجابوا بأن الشباب القطري يعاني من وقت الفراغ، وأن أولياء الأمور الذين أجابوا بوجود الفراغ لدي الشباب، ذكروا بأن من اسباب هذا الفراغ عدم وجود أماكن ترويحية (٧٠٫٨٪) تكراراً، وغياب البرامج المخططة (٥٢٫٣٪) تكراراً، وأسلوب حياة الرفاهية (٥٠٫٥٪) تكرارا[٢٩].

كما بينت دراسة ميدانية أجريت علي جمعية الهلال الأحمر وفروعها، وجمعية الفنون التشكيلية أن الصعوبات التي تواجه الجمعيات الأهلية بسبب ظروف نوعية في المجتمع القطري هي : قلة عدد المنظمات الأهلية في وقت إجراء الدراسة (١٩٩٠)، وعدم وجود نظام لتبادل الخدمات بالمجتمع، وقلة العمل التطوعي، واعتماد التمويل علي مصادر

تقليدية. أما عن الأسباب التي ترجع الي خصائص الجمعيات فقد بينت الإجابات بعدم حاجة المواطنين لخدمات الجمعية وضآلة الخدمات التي تقدمها الجمعية[٣٠]. والمدقق في البيانات السابقة يجد أن من فكروا في نشاط الجمعيات الأهلية، لم يضعوا في حسبانهم خصائص المواطن القطري، ومحفزات مشاركته في هذه الجمعيات.

ولعل الاستخلاص المركزي الذي يفسر اوضاع الجمعيات الاهلية في المجتمع القطري هو أن السلطة التنفيذية توفر للمواطن الغالبية العظمي من حاجاته لاسباب اقتصادية- الوفرة النفطية، ورأسمالية الدولة- واسباب سياسية - مركزية الدولة، وسعيها المستمر الي اقامة توازنات بين التكوينات الاجتماعية- ومن ناحية أخرى صار التفكير في أمر الجمعيات الأهلية تفكيرا تقليديا من حيث وظائف الجمعيات واهدافها، ومن ثم كان العزوف عن المشاركة في هذه الجمعيات، ذلك لأنها لم تتوجه الي افكار غير تقليدية تجذب المواطن وتساعده في تدعيم ذاته الفردية والجماعية من خلال الإنضمام للجمعيات الأهلية. وهذا يفسر ما ذهبت إليه بعض الدراسات حول المنظمات الشبابية والأهلية، من أن المواطن لا يرغب في المشاركة في الجمعيات القائمة، لأنها لن تشبع له حاجة غير تلك التي تشبعها له الدولة ويوفرها له دخله المرتفع.

حواشي الفصل الرابع

١ - اشرف حسين: المنظمات الأهلية ودورها في التنمية في مصر، مركز البحوث العربية للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٤- ٥.

٢ - أماني قنديل: المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية، منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٤، ص ص ٢٤ -٢٥.

٣ - مريم عيسى حسن محمد الشبراوي : مصدر مذكور، ص ص ٣٩ -٤٠.

٤ - أنظر تأكيداً لهذا في المصدر التالي:

Ndegwa, S., "Civil Society and Political Change in Afri-
Vol. ca" in International Journal of Comparative Sociology,
34, No., 1-2, 1994, pp. 19-35.

٣٣, - ٣٢ 5 - Ndegwa, S., Ibid., pp.

٦- انظر نصوص المشروع الحالي وأي تقديم لما نشر في حالات قطرية بقلم سعد الدين ابراهيم.

٧ - مريم عيسي حسن محمد حسن محمد الشيراوي: مصدر مذكور، صفحات ١، ٢، ١٧، ٢٣، ٢٤، ٢٨، ٦١ -٦٢.

- وزارة العمل والشئون الاجتماعية، التقرير السنوي، ٢٢ فبراير ١٩٨٣م- ٢٢ فبراير ١٩٨٤م، قطر، مطابع قطر الوطنية، بدون تاريخ، صفحات ٨، ١٠-١١، ١٧، ١٨.

- وزارة العمل والشئون الاجتماعية، التقرير السنوي، ٢٢ فبراير، ١٩٨٨م - ٢٢ فبراير ١٩٨٩، الدوحة، مطابع الدوحة الحديثة، بدون تاريخ، ص ٢٧.

٨ - مريم عيسي الشيراوي: مصدر مذكور، ص ٦٣.

٩ - لائحة النظام الاساسي لجمعية الهلال الاحمر القطري.

١٠ - أمينة علي الكاظم: العمل الاجتماعي التطوعي، مصدر مذكور، في فصول سابقة ص ٩.

١١ - المصدر السابق: ص ٩-١٠، ١٢.

١٢ - مريم عيسي حسن محمد الشيراوي: مصدر مذكور، ص ٦٨.

١٣ - سجلات ووثائق جمعية الهلال الاحمر القطري.

١٤ - جمعية قطر الخيرية : النظام الأساسي واللوائح الداخلية، مطبعة علي بن علي، بدون تارخي، ص ١١- ١٣.

١٥ - المصدر السابق، ص ١١ - ١٢، ١٧، ٦٧.

١٦ - المصدر السابق، ص ٣٤.

١٧ - المصدر السابق، ص ٣٦.

١٨ - المصدر السابق، ص ١٨.

١٩ - المصدر السابق، ص ٦٥.

٢٠ - المصدر، ص ٣٩.

٢١ - المصدر السابق، ص ٤٦.

٢٢ - عبد الله الحمادي : مسيرة رعاية الشباب في دولة قطر، الهيئة العامة للشباب والرياضة، وحدة التخطيط والمتابعة، الدوحة، ١٩٩٣.

٢٣ - عبد الرحمن صوفي، نصر خليل: " رعاية الشباب القطري"، ضمن أعمال المجلد الاجتماعي لموسوعة المعلومات القطرية، كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، قيد الإعداد للنشر.

٢٤ - المجلس الأعلي لرعاية الشباب، نادي الجسرة الثقافي والاجتماعي، قطر، الدوحة.

٢٥ - مريم عيسي حسن محمد ا لشيراوي: مصدر مذكور، ص ٧٣.

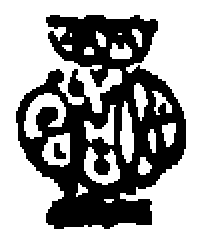
٢٦ - انظر اعمال ندوة "التعاونيات كمنظمات تنموية وشعبية : المعوقات والآفاق" التي عقدها مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق، القاهرة، اغسطس، ١٩٩٥، وبصفة خاصة ورقة عبد الغفار شكر المقدمة لهذه الندوة، وموضوعها "ديموقراطية التعاونيات في مصر"، ص ص ٦-٩.

٢٧ - دولة قطر : وزارة العمل والشئون الاجتماعية، التقرير الاحصائي السنوي، ١٩٨٩، ص ٨١.

٢٨ - لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، كيف تؤثر المنظمات الأهلية في السياسات، ترجمة مجدي عبد الكريم، قسم الإدارة العامة والموارد البشرية والتنمية، بدون تاريخ، ص ص ٥ -١٤.

٢٩ - دولة قطر: المجلس الاعلي لرعاية الشباب، إدارة التخطيط بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء، دور المؤسسات الشبابية في إشباع احتياجات الشباب القطري، الدوحة، ١٩٩٠، ص ٦١، ١٠٢، ١٣٣، ١٣٦.

٣٠ - مريم عيسي الشيراوي: مصدر مذكور، ص ص ٢٤٧ -٢٥٠.



دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع

٥ ش أبو المعالي (العجوزة) الجيزة - ت/فاكس: ٣٤٧٣٦٩١

١ ش سوهاج من ش الزقازيق - الهرم - ت/فاكس: ٥٧٣٤١٩٩

مشروع المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي ...

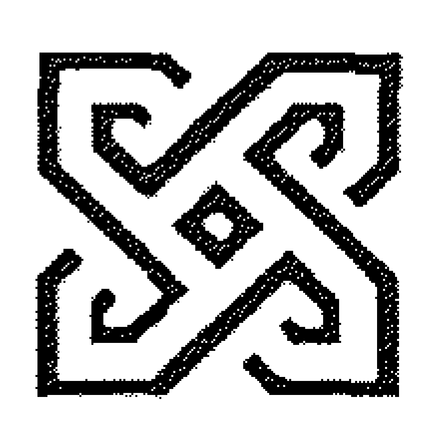
هو لرصد وتحليل واستشراف مسيرة المجتمع المدني والتحول الديموقراطي في الوطن العربي ؛ وتنمية وتعظيم القدرات العلمية والبحثية والتنظيمية العربية فيهما . وتدريب وتقويم شباب العلماء والباحثين الواعدين، والملتزمين بقضايا شعوبهم وأمتهم، والدعوة لقيم ومبادئ المجتمع المدني ، ودعم مؤسساته، كطريق أمثل للديموقراطية الحقة والتنمية الشاملة العادلة .

هـذا الكتـاب ...

يتناول هذا الكتاب بالبحث والتحليل الدولة القطرية وتطورها الرئيسي من دولة ريعية إلى خصائص قريبة من نمط رأسمالية الدولة . كما يركز على ملامح السلطات الأساسية : التنفيذية والقضائية والتشريعية ، كما أنه يعني بالتكوينات الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة ، والمنظمات غير الحكومية باعتبارها إحدى صيغ منظمات المجتمع المدني .

الدكتور عبد الباسط عبد المعطى ...

حاصل على كتوراه في علم الاجتماع عام ١٩٧٢ ، رئيس قسم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس ، عمل خبيراً للتخطيط الاجتماعي بمنظمات إقليمية ، وشغل منصب رئيس الجمعية العربية لعلم الاجتماع في الفترة من ١٩٨٦ حتى ١٩٩٧ ، له العديد من الأعمال المؤلفة ، مثل الوعي التنموي العربي ، مستقبل انتقال الأيدي العاملة للخليج ، والهجرة الريفية الحضرية في مصر ، وأيضاً التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية في مصر ، وأخيراً ، العقل السسيولوجي العربي - قراءة نقدية .



مركز ابن خلدون
للدراسات الإنمائية



دار الأمين
للنشر والتوزيع